جامعة د. مولاي الطاهر

كلية: الحقوق والعلوم السياسية

قسم: العلوم السياسية

مسار التحولات في السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة و التنمية للفترة من 2002 إلى 2014

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر

تخصص: دراسات مغاربية

إعداد الطالبة:

✓ ابن الدين أحـــــلام

إشراف الأستاذ:

✓ بن زايد محمـد

السنة الجامعية: 2014-2015

بسم الله

الرحمن

الرحيم

شكـر وتقدير

فالحمد كل الحمد و الشكر لله أولا أن وفقني لهذا و ما كان لي ذلك لولا توفيقه ، ثم أرى لزاما عليا أن أتقدم بالشكر والتقدير إلى أستاذي الفاضلين :

الأستاذ بن زايد محمد

الدكتور ولد الصديق ميلود

عرفانا بما قدماه لي من عون و مساعدة في إنجاح هذه المذكرة

و إلى أعضاء لجنة المناقشة

و أعضاء هيئة التدريس في قسم العلوم السياسية بجامعة الدكتور مولاي الطاهر -سعيدة-

و إلى كل من مد لي يد العون في إعداد المذكرة

الإهـــداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير خلق الله أجمعين أبي القاسم محمد الأمين وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين إلى قيام يوم الدين ...

اهدي بحثي هذا

إلى هويتي ومكان انتسابي وانتمائي، إلى وطني المفدى بلد المليون ونصف المليون شهيد " الجزائر " حفظك الله وجعلك دوما أمنا وآمنا

إلى من ربياني صغيرا وغمراني كبيرا ... إلى من كان وراء حرصهما نجاحي

إلى أبي رحمه الله وأمي أمد الله في عمرها

إلى أخواي أعزهم العزيز القدير

إلى أختي وفقها الحق المبين

إلى من كان سندي في هذا المشوار

خطيبي جزاه الله كل خير

إلى جميع عائلتي الكريمة

وإلى كل زملائي في الدراسة

خـــطة البحـــث

مقـــــــدمة:

الفصل الأول: الإطار النظري لدراسة السياسة الخارجية

المبحث الأول: مفهوم السياسة الخارجية

المطلب الأول: تعريف السياسة الخارجية

المطلب الثاني: السياسة الخارجية والمفاهيم المشابهة لها

المطلب الثالث: استقلالية السياسة الخارجية

المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية و أهدافها

المطلب الأول: العوامل الداخلية

المطلب الثاني: العوامل الخارجية

المطلب الثالث: أهداف السياسة الخارجية

المبحث الثالث: نماذج صناعة القرار في السياسة الخارجية

المطلب الأول: نموذج سنايدر في اتخاذ القرار الخارجي

المطلب الثاني: النموذج التحليلي لصنع القرار عند اليسون

المطلب الثالث: نموذج روزنو في تحليل السياسة الخارجية

الفصل الثاني: السياسة الخارجية لتركيا: المفهوم، المرتكزات والأثر الحزبي

المبحث الأول: التعريف بدولة تركيا

المطلب الأول: نبذة عن دولة تركيا

المطلب الثاني: الأهمية الجيو-بوليتيكية و الجيو-إستراتيجية لتركيا

المطلب الثالث: الدولة التركية الحديثة

المبحث الثاني: مرتكزات وأهداف السياسة الخارجية لتركيا

المطلب الأول: مرتكزات السياسة الخارجية التركية الجديدة

المطلب الثاني: أهداف السياسة الخارجية التركية

المطلب الثالث: أدوات تنفيذ السياسة الخارجية التركية

المبحث الثالث: حزب العدالة و التنمية و أثره في صناعة السياسة الخارجية لتركيا الحديثة

المطلب الأول: نشأة الحزب و الصعود السياسي

المطلب الثاني: فلسفة الحزب و علاقته بالإسلام

المطلب الثالث: أهداف حزب العدالة و التنمية

الفصل الثالث: اتجاهات السياسة الخارجية التركية في تعاملها مع محيطها الإقليمي والدولي

المبحث الأول: السياسة الخارجية التركية تجاه المنطقة العربية

المطلب الأول: الأسباب و العوامل المؤثرة في تغير الدور التركي في المنطقة العربية

المطلب الثاني: انعكاسات السياسة الخارجية الجديدة لتركيا على العلاقات العربية التركية

المطلب الثالث: الموقف التركي حيال ثورات الربيع العربي

المبحث الثاني: السياسة الخارجية التركية تجاه الشرق الأوسط

المطلب الأول: السياسة الخارجية التركية تجاه إيران الفارسية

المطلب الثاني: السياسة الخارجية التركية اتجاه إسرائيل

المطلب الثالث: السياسة الخارجية التركية آسيا الوسطى ودول القوقاز

المبحث الثالث: السياسة الخارجية التركية تجاه القوى الكبرى

المطلب الأول: السياسة الخارجية التركية تجاه الو.م.أ

المطلب الثاني: السياسة الخارجية التركية تجاه دول الاتحاد الأوربي

المطلب الثالث: السياسة الخارجية التركية تجاه روسيا الاتحادية

خاتمة

مقـــــدمة

مقدمة:

بعد انهيار الاتحاد السوفياتي سابقا في مطلع تسعينيات القرن الماضي وما نجم عنه من تفكك للقطب الاشتراكي وكذا بدء عملية التسوية السياسية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي، بدأت ترتسم سياسة خارجية جديدة لتركيا بحثا عن دور إقليمي ومكانة دولية، فقد كان لزاما على السياسة الخارجية التركية المنغلقة على نفسها أن تستجيب للمتغيرات الجديدة إذ أن موقع تركيا الجيوستراتيجي على تقاطع طرق القوى والمناطق الحيوية في العالم وإرثها التاريخي، دفعا تركيا إلى اتباع سياسة جديدة، إذ بدأت السياسة الخارجية تتغير بإرادة سياسة بعد تولي حزب العدالة والتنمية الحكم في تركيا في نوفمبر 2002، وما يزال الحزب المذكور يحكم تركيا برئاسة الرئيس رجب طيب أردوغان والهدف الرئيسي من السياسة الخارجية الجديدة هو تحقيق الأمن والاستقرار والسلام للجميع.

ولاشك أن السياسة الجديدة متعددة الأبعاد وتختلف في شكل جوهري عن السياسة الخارجية القديمة، وفي الفترة الجديدة لم تعد علاقات تركيا مع أي طرف تعتبر بديلا عن العلاقات مع طرف آخر، وقد طورت الخارجية التركية دبلوماسية منتظمة ومتواصلة، تتمثل في الالتقاء بأكبر عدد من المسؤولين على مختلف المستويات في الدول الأخرى وفي كل القارات.

وتعمل تركيا في المرحلة الجديدة على تبني وسائل دبلوماسية في حقل السياسة الخارجية، تستهدف تأكيد موقع تركيا باعتبارها دولة مركز وتأسيس جسر صلب بين موقعها الحالي ورؤيتها المستقبلية وعمقها التاريخي، هذه السياسة هي التي أخذت في إبراز تركيا كلاعب أساسي في السياسة الإقليمية والدولية.

أهمية الدراسة:

وتكمن أهمية الدراسة في توضيح وإبراز تصاعد دور تركيا في السنوات الأخيرة وخاصة في ظل حكم حزب العدالة والتنمية وإبراز معالم التغير التي شهدتها السياسة الخارجية التركية بعد انتخابات عام 2002، وتسلم حزب العدالة والتنمية لمقاليد السلطة في تركيا، حيث وكما هو معلوم أن تركيا ومنذ قيام الجمهورية التركية الحديثة على المبادئ الأتاتوركية وهي تؤدي دورا وظيفيا لصالح المعسكر الغربي ومع وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم انفتحت أمامها مناطق جديدة مثلت تاريخيا إرثا حضاريا وتاريخيا لها في محاولة منها لأداء دور إقليمية ومحوري وإعادة دور تركيا على الساحة الدولية كدولة مركز وليس دولة جسر بأسلوب وأدوات جديدة جسدتها وعكستها رؤى ومدركات حزب العدالة والتنمية للمرحلة الجديدة.

أهداف الدراسة:

وهدفت الدراسة إلى إبراز الشكل الجديد الذي تلعبه السياسة الخارجية التركية إزاء عدة قضايا بالانطلاق من الأهمية الإستراتيجية والإقليمية والجغرافية، إضافة إلى التعرف على التحولات التي طرأت على السياسة الخارجية التركية في ظل تولي حزب العدالة والتنمية زمام السلطة في تركيا للفترة الممتدة من 2002 إلى 2014 مع بيان المسيرة السياسية والعقائدية للدولة التركية، ومع التعريف بحزب العدالة والتنمية من حيث النشأة والأهداف.

مبررات اختيار الموضوع:

أ. الأسباب الذاتية:

1. اخترنا هذا الموضوع نتيجة ميول ذاتي متصل بالمواضيع المتعلقة بقضايا السياسة الدولية والعلاقات الدولية وفي مقدمتها السياسات الخارجية وتفاعلاتها المختلفة إضافة إلى اهتمامنا الكبير بالشؤون التركية ومحاولة معرفة أسباب نجاحها الحالي خاصة وأن

هذا الموضوع يتسم بالحداثة حيث أننا نجد تركيا اليوم في كل قضية ومسألة إقليمية ودولية.

2. دراسة الديناميكيات والتفاعل في إطار العمل الدبلوماسي والحركة الدولية والعالمية وهذا لكشف العلاقات الخارجية التركية.
3. الرغبة في محاولة التدرب على الربط المنطقي للأدوات العلمية التي استفدنا منها في إطار تكويننا خاصة في مرحلة الماستر وذلك لكسب مهارات التحليل العلمي.
4. الرغبة في وضع دراسة أكاديمية تقدم إضافة جديدة ومفيدة في هذا التخصص كما تعتبر إسهام علمي جديد لإثراء المكتبة بمرجع جديد.

ب- الأسباب الموضوعية:

رغم الإسهامات العلمية الكبيرة والواسعة في ميدان العلاقات الدولية إلا أنها تبقى قليلة وعامة مقارنة بالقضايا المتسارعة التي تظهر وتستفز الباحثين نحو البحث عن الكثير من القضايا والمسائل العالقة علميا وبالتالي فالموضوع يحاول أن يقدم نظرة تحليلية للأسباب والدوافع التي تحرك وتتحكم في سلوكيات الدولة التركية على المستوى الإقليمي والدولي من خلال عدم الاكتفاء بوصف الظواهر بل يربطها مع مجموعة من المقاربات النظرية والمنهجية التي تساعد على التحليل من جهة وعلى فك العلاقة بين المتغيرات التابعة والمستقلة المتحكمة في السلوك الخارجي التركي وذلك لإعطاء صورة تفسيرية منطقية لبروز قوى دولية ذات أطوار إقليمية فاعلة.

وكذلك محاولة معرفة توجهات السياسة الخارجية التركية وإبراز مسألة الخيارات والبدائل في ظل توازنات إقليمية ودولية لهذه السياسة، وكيف يمكن لتركيا أن تستفيد من موقعها في ترتيب السياسات والأجندة التي تخدم مصالحها حتى لا تتعارض مع مصالح الدول الكبرى وعدم تفضيل أي توجه على حساب التوجهات الأخرى.

أدبيات الدراسة:

اعتمدت الدراسة على مجموعة من الدراسات السابقة والتي استفدنا منها في البحث في السياسة الخارجية لتركيا والتي كانت مرشدا هاما للاستفادة وقد جاء بعضها كالتالي:

1-كتاب الدكتور أحمد داوود أوغلو (2010): العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية :

وهو من أكثر الكتب أهمية وربما أهمها التي يتناول الدارسون والباحثون والمثقفون والأكاديميون والسياسيون، حيث يعتبره البعض نظرية جديدة تضاف إلى علوم السياسة المعاصرة، فهو يصوغ رؤية إستراتيجية تطبيقية شاملة لما يمكن أن تكون عليه تركيا وهذا الكتاب يعد مرجعا لكل المنشغلين بالعلوم السياسية والعلاقات الدولية في تركيا، لاسيما في فترة حكومة العدالة والتنمية وقد تم تنظيم الكتاب على ثلاثة أقسام أساسية، يتألف القسم الأول من ثلاثة أجزاء، تعرض المفاهيم والمسائل الأساسية ويعتبر إطار مفاهيمي وتاريخي.

أما القسم الثاني، ففيه عرض الإطار النظري للتحليل الاستراتيجي عرض الإطار النظري للتحليل الاستراتيجي ويتكون من أربعة أجزاء.

فيما يتكون القسم الثالث من خمسة فصول، ويتم فيه تطبيق الإطار النظري في مجال السياسة الخارجية، ويعرض الفصل الأول من هذا القسم مواضيع تتعلق بحلف شمال الأطلسي، ومنظمة التعاون والأمن الأوربي ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومجموعة الدول النامية الثماني، ومجموعة دول العشرين (G20) ومنظمة التعاون الاقتصادي، كأدوات إستراتيجية أساسية يمكن لتركيا أن تستخدمها في تشكيل سياستها الخارجية وفي الأجزاء اللاحقة يتم تقييم الواقع السياسي لكل من البلقان والشرق الأوسط وآسيا الوسطى والاتحاد الأوربي، والعمل على وضع الركائز الأساسية للسياسة الخارجية التي يجب أن تواكب التطورات المحتملة في طريق رؤية عمق استراتيجي يستند إلى تحليلات تاريخية وجغرافية.

وقد خلص الكاتب إلى أن الواقع يفرض عل تركيا انفتاحا وتكيفا حضاريا جديدا وليس صداما حضاريا كالذي أعلنه هانتنغيتون وأن تركيا تواجه في ذلك مسؤولية التوفيق بين عمقها التاريخي وعمقها الاستراتيجي في إطار جديد وذي جدوى، ومسؤولية تفعيل ذلك كله في عمقها الجغرافي وقد اعتبر الكاتب أن تركيا إذا استطاعت وهي دولة محورية أن تقوم بمسؤولياتها هذه فستصبح دولة مركز تحقق التكامل الجيو سياسي والجيو ثقافي والجيو اقتصادي.

2-كتاب محمد عبد العاطي (المحرر) تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج :

وهو كتاب اشترك في تحرير فصوله إثنا عشر باحثا من المتخصصين في الشأن التركي وقد وزعت فصول هذا الكتاب على بابين يركز أولهما على القضايا الداخلية التكية التركية السياسية والاقتصادية والهوية وعلاقة الجيش بالحياة السياسية ومعالجة حزب العدالة والتنمية الحاكم لهذه القضايا.

فيما جاء الباب الثاني لتتناول فصوله أسس ومرتكزات السياسة الخارجية التركية وكيفية تعاملها مع ملفات هامة، كالعلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية والموقف من الاتحاد الأوربي والعلاقة مع دول آسيا الوسطى والقوقاز.

3-حراسة مقلد حسن طلال (2010): تركيا والاتحاد الأوربي بين العضوية والشراكة:

تلقي الدراسة الضوء على تطور العلاقة بين تركيا والاتحاد الأوربي ودراسة محاولات تركيا للانضمام إلى الاتحاد وقدرة صانع القرار التركي على تذليل العقبات عبر إنجاز الإصلاحات في مختلف المجالات وانعكاسات نظام تركيا إلى الاتحاد الأوربي، اتبع الكاتب المنهجين التحليلي عبر تحليل بيانات الاتحاد الأوربي والسياسات التركية من خلال المنهج الوصفي والتاريخي، تناولت الدراسة أيضا المراحل التاريخية في انضمام تركيا للاتحاد وتناولت مسار التفاوض ودور حزب العدالة والتنمية التركي في تذليل العقبات، كما عرضت محددات

انضمام تركيا للاتحاد الأوربي، وفي إحدى الفصول تناولت موضوع تأثير الرأي العام التركي على السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوربي، كما تطرح الدراسة بدائل اختلاف المواقف الأوربية من عضوية تركيا.

وما ميز دراستنا عن الدراسات السابقة أن معظم الدراسات السابقة أغفلت البحث في دور حزب العدالة والتنمية في التغيير السياسي عل الصعيد الداخلي والخارجي في تركيا.

إشكالية الموضوع:

بعد فوز حزب العدالة والتنمية بالانتخابات التركية عام 2002 تمكن الحزب من قيادة دفة السياسة التركية، ووظفت تركيا إمكانياتها السياسية والاقتصادية بشكل أكبر من أي وقت مضى من أجل لعب دور أكثر انفتاحا على المنطقة العربية بخاصة والساحة الدولية عامة، فتسعى تركيا لإثبات مركزيتها في العلاقات الدولية من خلال إستراتيجية جديدة لسياستها الخارجية تنطلق من استغلال كل الأوراق المتاحة على المستوى الإقليمي والدولي، وعليه نطرح التساؤل الآتي:

إلى أي مدى أثرت توجهات حزب العدالة والتنمية في السياسة الخارجية التركية؟

وتندرج ضمن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعيةّ:

1-ما أثر المتغير القيادي في تركيا وصياغته لدورها في الساحة الدولية والإقليمية؟

2-ما هي المضامين والمحددات التي تقوم عليها السياسة الخارجية التركية؟

3-ما هي العوامل المحددة للسياسة الخارجية التركية تجاه:

أ. المنطقة العربية؟

ب.إقليميا لكل من إيران وإسرائيل ودول آسيا الوسطى والقوقاز؟

ج. القوى العظمى؟

الإطار الزماني والمكاني:

الإطار الزماني:

تقتصر الدراسة على تحليل مدى التغير في السياسة الخارجية التركية في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية للفترة الممتدة من 2002 وإلى غاية 2014 حيث شكلت سنة 2002 بداية استلام حزب العدالة والتنمية السلطة السياسية في تركيا والتحول على الساحة الدولية والإقليمية.

الإطار المكاني:

تقتصر الدراسة على تركيا ومحيطها العربي والإقليمي إضافة إلى القوى العظمى المتمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي بالإضافة إلى روسيا.

الفرضيات:

فرضية الدراسة التي يسعى البحث إلى إثباتها هي أن السياسة الخارجية التركية شهدت تغيرا جوهريا باعتلاء حزب العدالة والتنمية سدة الحكم ما وفر له فرصة الاهتمام والانفتاح على عوالم ومناطق نفوذ جديدة من أجل تعويض الانخفاض النسبي في قيمتها الإستراتيجية وترجمة تلك السياسة إلى واقع ملموس ومختلف عما كانت عليه قبل عام 2002.

أما الفرضيات الفرعية فهي:

1. أسهم وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا في تعزيز التوجهات الإيجابية في السياسة الخارجية التركية وموقعها في الساحة الإقليمية والدولية.
2. إن المتغيرات الإقليمية والدولية التي شهدتها المنطقة وشهدها العالم ساهم في وضع تركيا أمام خيارات إستراتيجية تتأرجح ما بين غياب وعزلة عن عالم عربي وإسلامي يرتبط بها جغرافيا وتاريخيا ومن تعنت غربي ورفض أوربي لا يقبل بها أو بمشاركتها كعضو في اتحاده ولكنه يخشى تركها وانفلاتها، فما كان من تركيا إلا أن اختارت عمقها الاستراتيجي مع الإبقاء على حبل الود موصولا مع غربها الأوروبي.

الإطار المنهجي للدراسة:

لتحقيق دراسة علمية لابد من الاعتماد على مجموعة من المناهج التي تساعد على فهم الظاهرة محل الدراسة بكل علمية وموضوعية لذا وجدنا من الضروري استخدام بعض المناهج العلمية للقرب أكثر من الظاهرة منها:

- **المنهج التاريخي:** والذي يعمل على جمع الحقائق وترتيبها ومن ثم يساعد في تحليل الأحداث التاريخية وتفسيرها تلك التي جرت في هذه الحقبة الزمنية وذلك من خلال قيام بدراسة الدولة التركية الحديثة ورصد مختلف التطورات للسياسة الخارجية التركية للفترة الممتدة ما بين 2002 – 2014
- **المنهج الوصفي:** والذي يهتم بدراسة الظواهر ووصفها وصفا موضوعيا دقيقا من خلال توضيح خصائصها كيفيا وكميا وذلك بوصف مجمل مضامين توجهات السياسة الخارجية التركية في فترة حزب العدالة والتنمية ووصف مختلف التفاعلات في الشق الدولي وتأثيرها على توجهات السياسة الخارجية التركية.
- **المنهج المقارن:** أستعين به في إظهار ترابط الأحداث والتوجهات في مراحل تاريخية معينة بالإضافة إلى الاستعانة به لمقارنة السياسة الخارجية التركية خلال فترات متباعدة مع الدول الأخرى خاصة من خلال المعاملات الاقتصادية والتجارية بتقديم أرقام وإحصائيات اقتصادية تتعلق خاصة بالمبادلات التجارية التركية مع محيطها وتحليلها.
- **منهج دراسة الحالة:** ويظهر ذلك من خلال الرقعة الجغرافية التي شملتها الدراسة لكل من تركيا ومحيطها سواء العربي أو الإقليمي أو الدولي.

تصميم الموضوع:

من أجل الإلمام بموضوع دراستنا والإجابة على مختلف التساؤلات فيها قسمنا خطة البحث إلى ثلاثة فصول بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة للموضوع :

خصصنا الفصل الأول للإطار المفاهيمي والتأصيل النظري للدراسة حيث تم فيه دراسة مختلف الجوانب المتعلقة بالسياسة الخارجية سواء مفهومها أو علاقتها بالمفاهيم المشابهة لها إضافة إلى محدداتها الداخلية والخارجية وأهدافها وفي المبحث الأخير تطرقنا إلى نظريات صنع القرار الخارجي وخصصنا ثلاثة نماذج وهي نموذج سنايدر في اتخاذ القرار الخارجي والنموذج التحليلي لصنع القرار عند أليسون وأخيرا نموذج روزنو في تحليل السياسة الخارجية.

وتناولنا في الفصل الثاني دراسة معمقة حول مختلف القدرات والمقومات الجيو – إستراتيجية التركية سواء العسكرية أو الاقتصادية أو الجغرافية وكذلك السياسة التي تتميز بها تركيا إضافة إلى التطور التاريخي لقيام الجمهورية التركية الحديثة إضافة إلى التطرق إلى نشأة حزب العدالة والتنمية وصعوده إلى دفة الحكم وأهم رؤاه حول السياسة الخارجية بالإضافة إلى تقديم أهم المرتكزات والأهداف التي تسعى السياسة الخارجية لتحقيقها ومختلف الوسائل التي تستخدمها لتحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية والأمنية على المستويين الإقليمي والدولي .

وفي الفصل الأخير عالجنا السياسة الخارجية لتركيا اتجاه محيطها سواء العربي وهذا ما تناولناه في المبحث الأول مع تبيان أهم العوامل المؤثرة في العلاقات التركية اتجاه كل من إيران وإسرائيل وختاما بآسيا الوسطى والقوقاز ثم تطرقنا في المبحث الأخير إلى السياسة الخارجية التركية اتجاه القوى العظمى كالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وفي الأخير السياسة الخارجية التركية اتجاه روسيا .

صعوبات الدراسة:

تجسدت الصعوبات التي اعترضتنا في إطار بحثنا هذا في :

1. ضيق الوقت مقارنة بحجم المسؤولية البحثية الملقاة علينا .

2. نقص المراجع الخاصة في السياسة الخارجية بصفة عامة في مكتبة الكلية

3. غياب المراجع النوعية المتخصصة في حقل السياسة الخارجية

4. عدم وجود دراسات سابقة تناولت الموضوع بشكل مباشر بل مجرد جزئيات

5. وأهم صعوبة واجهت الباحث هي تشعب الموضوع وتشابكه مما أدى إلى بنا إلى مضاعفة الجهود من أجل احترام المنهجية في تقديم المذكرات الجامعية من جهة وعدم الإخلال بالموضوع والدراسة من جهة أخرى.

الفصـــــــــل الأول

الإطار النظري لدراسة السياسة الخارجية

تعد مادة السياسة الخارجية من المواد الرئيسية في مفردات علم السياسة، وخلال الفترة الثانية للحرب العالمية الثانية تطورت ظاهرة السياسة الخارجية تطورا أساسيا من مجرد كونها ظاهرة بسيطة تتعلق بقضية الأمن إلى ظاهرة متعددة الأبعاد ترتبط ارتباطا وثيقا بشتى الوظائف الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات ومع تعدد القضايا العالمية وتزايد عدد الوحدات العاملة في المحيط وزاد تعقيد ظاهرة السياسة الخارجية كما زادت أهميتها بالنسبة للرفاهة العامة للمجتمعات وبالذات في الدول النامية.

إزاء هذا التطور لم يعد المنهج التقليدي القائم على أساس رصد التطور التاريخي للسياسات الدول الكبرى ومحاولة فهم هذا التطور في إطار هذه الظروف المحيطة به كافيا لتفسير العديد من السياسات الخارجية وبالذات السياسات الخارجية للوحدات الجديدة في النسق الدولي.

المبحث الأول: مفهوم السياسة الخارجية

لقد ظلت السياسة الخارجية تهتم بقضايا الامن العسكري ورصد التطورات التاريخية لسياسات الدول ومحاولة فهمها حيث تقتصر الدراسة على حالات منفردة مع التعمق ومع التغيرات التي حصلت عرفت السياسة الخارجية تطورات وتحولات كبيرة شأنها شأن بقية فروع العلوم الاجتماعية خاصة على مستوى الموضوعات التي أصبحت تُطرح حيث لأضحى تحليل السياسة الخارجية وفهمها يتطلب الالمام بزوايا عديدة لهذا الموضوع.

المطلب الأول: تعريف السياسة الخارجية

ان الدارس لموضوع السياسة الخارجية تواجهه بعض الصعوبات خاصة تلك المتعلقة بوضع تعريف دقيق وشامل للسياسة الخارجية ويمكن ذكر مشكلتين رئيسيتين في ذلك

1-ان السياسة الخارجية لا تعرف كموضوع محدد بل تُعرف من خلال مجموعة مكونات وعناصر تدخل كلها في تركيبها وتؤثر بشكل مباشر عليها.

2-اختلاف مدراس والمُفكرين المنتمين لهذه المدارس وهذا بحسب رؤية كل اتجاه لموضوع السياسة الخارجية، ومع ذلك يمكن إعطاء التعاريف التالية :

تعرف السياسة الخارجية بشكل عام على انها سلوكية الدولة اتجاه محيطها الخارجي وقد تكون هذه السلوكية والتي تأخذ أشكالا مختلفة موجهة نحو دول أخرى أو نحو وحدات في المحيط الخارجي من غير الدول كالمنظمات الدولية وغيرها نحو قضايا معينة[1]

و يعرفها **روزنو** على أنها: " *مجموعة التصرفات السلطوية التي تتخذها أو باتخاذها الحكومات اما للمحافظة على الجوانب المرغوب فيها في البيئة الدولية أو لتغيير الجوانب غير المرغوبة*[1] " .

---

[1] ناصيف يوسف حتي، **النظرية في العلاقات الدولية**، لبنان: دار الكتاب العربي. ط الأولى. 1985 ص 157

و تعرفها مجلة السياسية الخارجية الأمريكية على أنها:" *مجموعة الأهداف السياسية التي توضح كيف أن هذا البلد سوف يتفاعل مع سائر بلدان العالم وهي تصميم لمساعدة الدول على حماية مصالحها الوطنية والازدهار وأمنها القومي وخدمة الأهداف الأيديولوجية والازدهار الاقتصادي وتحدث نتيجة التعاون السلمي مع الدول الأخرى أو من خلال العنف والحروب الاستغلال*"[2]

أما تشارلز لزهيرمان فيُعرف بأن السياسة الخارجية هي "تلك السلوكيات الرسمية التي يتبعها صانعوا القرار الرسميون في الحكومة أو من يمثلونهم والتي يقصدون بها التأثير في سلوك الوحدات الدولية الخارجية "[3]

و بناء على ما تقدم يمكننا أن نعرف السياسة الخارجية على أنها " *أي سلوك للدولة أو الفواعل الدولية خارج حدودهم الجغرافية مراعية في ذلك مصلحتها العليا وساعية لتحقيق أهدافها* "

و يعرفها الدكتور **حامد ربيع** "*بأنها جميع صور النشاط الخارجي حتى ولم تصدر عن الدولة لحقيقة نظامية. أن نشاط الجماعة لوجود حضاري أو التغيرات الذاتية كصور فردية للحركة الخارجية تنطوي وتندرج تحت هذا الباب الواسع الذي تطلق عليه السياسة الخارجية* "[4]

أما الدكتور **محمد السيد سليم فانه يعرف السياسة الخارجية بأنها:** " *برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل البرنامجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي* "[5]

---

[1] محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية. ط الاولى. 1998، ص 11

[2] عن موقع: www.answers.com/topic/foreignpolicy/wekipedia

[3] محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص 10

[4] المرجع نفسه ص7

[5] المرجع نفسه ص12

المطلب الثاني: السياسة الخارجية والمفاهيم المشابهة لها

تتداخل السياسة الخارجية مع جملة من المفاهيم المتقاربة معها من حيث الدلالة في مستويات مختلفة مما يؤكد الطبيعة المعقدة للظاهرة ومن أهم هذه المفاهيم ما يلي:

السياسة الخارجية والسياسة الدولية:

هناك علاقة وطيدة بين السياسة الخارجية والسياسة الدولية من خلال تفاعل بين البيئة الداخلية internal politics والبيئة الخارجية external politics أو رد فعل interaction الذي يُعد موضوعا من مواضيع السياسة الدولية.

ان السياسة الدولية حسب تعريف الدكتور حامد ربيع:" هي التفاعل الذي لابد أن يحدث الصدام والتشابك المتوقع والضروري نتيجة لاحتضان الأهداف للقرارات التي تصدر من أكثر من وحدة سياسية واحدة "[1]

نستنتج من هذا التعريف عدة ملاحظات هي:

1- السياسة الخارجية هي عنصر من عناصر السياسة الدولية لكنها لا تمثل أهداف محلية وانما نماذج من السلوك الدولي

2- ان السياسة الدولية هي ذلك التفاعل القائم بين أكثر من دولة، بل هي ذلك التفاعل القائم بين أكثر من كتلة

3- السياسة الدولية لا تنحصر على مجرد العلاقات الرسمية بين الدول، بل هب مجموعة من العلاقات بين مختلف أشكال التنظيمات غير رسمية طالما لهما صفة دولية

تعتبر السياسة الخارجية فرعا من فروع السياسة الدولية وبمثابة حجر الأساس لكل النشاطات والتفاعلات في العلاقات الدولية.

[1] أحمد النعيمي، **السياسة الخارجية**، عمان: دار زهران . سنة 2009 .ص28

السياسية الخارجية والعلاقات الدولية:

ان مصطلح العلاقات الدولية مصطلح حديث من حيث النشأة ظهر هذا المفهوم في القارة الأوروبية في نهابة القرن 18 ثم انتشر في العالم أجمع من خلال الاستعمار الأوروبي وقد حاولت الدول الأوروبية إيجاد المبادئ الرئيسية للعلاقات الدولية من خلال نشوء مفهوم السيادة وذلك من خلال توقيعهم لمعاهدة وتسفاليا[1]

و فيما يخص مصطلح العلاقات الدولية فان هناك تعاريف متعددة في هذا المجال حيث يعرف C.A MCCELLAND

إن العلاقات الدولية تدرس العلاقات المتفاعلة فيه تركيب معين في الوحدات الاجتماعية ويضمنها دراسة الظروف المعينة المحيطة بالعلاقات المتفاعلة

في حين يعرفها محمد طه بدوي بأنها: علاقات بين وحدات بشرية وهي تنمي الدراسات السياسية بالذات ذلك بان الوحدات البشرية أطراف العلاقات الدولية هي وحدات سياسية والتي هي في عالمنا الحديث "الدول القومية "[2]

لقد أصبحت العلاقات الدولية في وقتنا الحالي جوانب مختلفة سواء كانت سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وبعض هذه الجوانب لها علاقة بالوحدات السياسية للدول في حين يقع بعض الآخر على مستوى العلاقات الخاصة وذلك بعدم ظهور الدول كطرف مباشر في التعامل

السياسة الخارجية والدبلوماسية والإستراتيجية :

[1] المرجع نفسه . ص 38

[2] المرجع نفسه ص 40

ترتبط كل من الدبلوماسية والإستراتيجية بالسياسة الخارجية كونهما وسيلتان لتحقيق أهداف هذه الأخيرة وتختلف الدبلوماسية عن السياسة الخارجية من حيض أنها أداة لتنفيذها فالدبلوماسي هو الذي يقوم بتنفيذ الخطة التي يرسمها رجل السياسة في الدولة في أوقات السلم الا ان هذا لا يعني بان الدبلوماسية في تنفيذها للسياسة الخارجية لا تلجا إلى نوع من الصراع السياسي أو آثاره[1]

و يعبلا نيكولسون في الدراسة التي قدمها إلى مؤتمر فيينا :"من الناحية التاريخية تنتهي الدبلوماسية حيث تبدأ السياسة الخارجية ان كليهما يتعلقان بتوافق القومية مع المصالح الدولية، تستند السياسة الخارجية على المفهوم العام للمتطلبات القومية، ان الدبلوماسية تبحث عن طريق استخدام السبب التوفيقي، ويتبادل المصالح لمنع الصراعات الكبيرة من النشوء بين الدول ذات السيادة وهي هيئة عن طريق بحث السياسة الخارجية لتحقيق اغراضها عن طريق الاتفاق أكثر من اللجوء إلى الحرب[2]

اما الإستراتيجية وكما عرفها الجنرال الفرنسي اندري بوفر فتعني :" انها فن استخدام القوة للوصول إلى أهداف السياسة الخارجية مع استخدام الوسائل التي لدينا أفضل استخدام[3] .

و يذهب الدكتور محمد طه بدوي: إلى تعريف كل من الإستراتيجية والدبلوماسية :" أن الإستراتيجية والدبلوماسية في نظرية وحدة السياسة الخارجية ليست الا الوجهين المتكاملين لفن واحد هو فن السياسة[4]

اذن للسياسة الخارجية وجهين أولهما سلمي يقوم على الاقناع والتفاوض وتختص به الدوائر الدبلوماسية ويأتي في المقام الأول في حسابات القائمين على السياسة الخارجية وثانيهما

---

[1] احمد النعيمي: **السياسة الخارجية**، مرجع سابق .ص 43

[2] المرجع نفسه ص 45

[3] محمد نصر مهنا. **العلوم السياسية بين الحداثة والمعاصرة** . الاسكندرية: منشاة المعارف 2002. ص614

[4] محمد طه بدوي . **مدخل الى علم العلاقات الدولية** . بيروت: دار النهضة 1972.ص.39

الجانب العسكري الذي يقوم على فن الاكراه بالقوة وتختص به الدوائر الإستراتيجية والعسكرية في الدولة، ويأتي في المرتبة الثانية وعادة ما تلجأ اليه الحكومات لحسم قضية معينة بعد فشل الجانب الدبلوماسي السلمي في تحقيق الهداف المرجوة ف يتلك القضية من قضايا السياسة الخارجية .

العلاقة بين السياسة الخارجية والسياسة الداخلية :

ترتبط السياسة الخارجية بالسياسة الداخلية، حيث ان صنع الأولى يخضع أساسا للثانية وتعتبر السياسة الخارجية استمرار للسياسة الداخلية، وعلى هذا الأساس فان وضع السياسة الخارجية يرتبط بالمحيط الداخلي سواء على مستوى الفرد القيادة أو على مستوى الجماعة _طبيعة المجتمع وخصائصه_ أو على مستوى خالة العلاقة السلمية [1]

و في مستوى آخر فان هناك نوع من التداخل والغموض المنهجي الذي يكشف العلاقة بين السياستين حيث تنتهج الوحدة الدولية سياسة داخلية معينة لكن من الناحية الواقعية تؤدي هذه السياسة إلى تحقيق أهداف في البيئة الخارجية ،كما يلاحظ أن بعض السياسات الخارجية قد تهدف إلى تحقيق أهداف على المستوى الداخلي .

و من هذا المنطلق يتضح لنا بان تفسير وفهم العلاقة بين السياستين الداخلية والخارجية يتطلب تحديد الحدود المنهجية للسياسة الخارجية وتمييزها عن السياسة الداخلية [2]. وهذا يستدعي منا الإشارة إلى محددات هذه العلاقة التي تتمثل في مؤشرات من مستويين، حيث هناك مؤشرات تدل على ترابط وتداخل السياستين الداخلية والخارجية وفي نفس الوقت هناك مؤشرات تدل على انفصال السياستين لكن ما يمكن توضيحه في هذا الصدد هو ان علاقات التداخل لا تدل على تماثل السياستين أو تطابقهما كما مؤشرات الانفصال بين السياستين لا

[1] أحمد النعيمي **السياسة الخارجية** . مرجع سابق ص 47:

[2] محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية** . مرجع سابق ص 27

تدل على الفصل التام بينهما، يفسر ويفهم في إطار الانتماء للدولة كمصدر للسياستين، وهي ذات بعد تحليلي في الأساس يهدف إلى وضع الحدود المنهجية لمفهوم السياسة الخارجية [1]

[1] المرجع نفسه ص 27

المطلب الثالث: استقلالية السياسة الخارجية

تتباين السياسات الخارجية للوحدات الدولية طبقا لمدى الاستقلالية التي تتمتع بها الوحدة الدولي في صياغة وتنفيذ تلك السياسات كما يمكننا انه حين الحديث عن السياسة الخارجية لدولة ما انما ينبغي بالضرورة ان تلك الدولة تتمتع باستقلالية في صنع سياستها الخارجية ودون توافر هذا الشرط أي الاستقلالية لا يمكن اعتبار الوحدة احدى وحدات السياسة الخارجية، كما ان هذه الاستقلالية تتباين من دولة إلى أخرى فالوحدات الدولية تصوغ سياستها الخارجية في إطار مجموعة من الضوابط أو الضغوط الخارجية.

كما انها حين تفييدها هذه السياسة قد لا يستطيع تنفيذها الا بالاشتراك مع الاخرين.

و ينطوي مفهوم الاستقلالية على بعدين رئيسيين:

الأول: يتعلق بالاستقلال الخارجي للسياسة الخارجية

و الثاني يتعلق بالاستقلال الداخلي لسياسة الخارجية.

يتضمن البعد الأول مفهومين فرعيين:

الأول يتعلق بدرجة المبادرة أو رد الفعل الذي تتسم به عملية صياغة السياسة الخارجية

أما الثاني فيرتبط بمستوى انفرادية أو جماعية عملية تنفيذ السياسة الخارجية

كام أن المفهوم الأول يثير قضية ما إذا كانت الوحدة الدولي تحدد سياستها الخارجية بمبادرات فردية أم أنها مجرد رد فعل على الضغوط القادمة من البيئة الخارجية.

أما المفهوم الثاني فهو بثير سؤال يتعلق بما إذا كانت الوحدة الدولية تنفذ سياستها الخارجية بمفردها أم أنها تشترك في ذلك مع الوحدات الدولية الأخرى[1]

[1] محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**. مرجع سابق، ص84

فكما صاغت الدولة سياستها الخارجية بشكل انفرادي كلما كانت تتمتع باستقلالية أكبر من تلك الدول التي تقوم بصياغة سياستها بالاشتراك مع الأخريين وانطلاقا من هذا ميزت مارجيت ميرمارت بين ثلاث أشكال من سلوك السياسة الخارجية.

أ-السلوك المستقبل: وهو سبوك تنطلق من المبادرة الذاتية للوحدة الدولية ويتم بشكل منفرد مثل مبادرة الرئيس السادات بزيارة إسرائيل سنة 1977 .

ب-السلوك المرتبط: وهو سلوك ينطلق من رد الفعل لسلوكات خارجية سابقة ولا يتم الا بالاشتراك مع وحدات دولية أخرى، ومن ذلك إرسال الولايات المتحدة وفرنسا وإيطاليا قوات حفظ السلام إلى لبنان في أعقاب الغزو الإسرائيلي للبنان سنة 1972.

ج-السلوك المختلط: وهو إما سلوك ناشئ كرد فعل لسلوكيات خارجية سابقة ولكنه يُنفذ بشكل منفرد مثل دخول إسرائيل الحرب ضد مصر وسوريا سنة1973 [1]

[1] محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية** . نفس المرجع السابق، ص85

المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية وأهدافها

ان السياسات الخارجية للدول لا تتحدد وتتغير بفعل الصدفة وانما استنادا إلى مجموعة من المتغيرات اصطلح على تسميتها بالمتغيرات التفسيرية لأنها تقوم بتفسير السلوك الخارجي لمختلف الوحدات الدولية ويختلف الباحثون في طريقة تصنيفها لمتغيرات السياسة الخارجية فمنهم من يصنفها إلى متغيرات مادية ومتغيرات إنسانية وهناك من يصنفها إلى متغيرات جغرافية وسياسية واقتصادية وعسكرية واجتماعية في حين ان البعض الآخر يصنفها إلى مغيرات داخلية وخارجية وهو التصنيف الذي سنعتمده بحيث تتفاعل فيه المتغيرات الداخلية والخارجية في بلورة السلوك الخارجي للوحدات الدولية .

المطلب الأول: العوامل الداخلية

هي محددات تقع داخل إطار الوحدة الدولية ذاتها أي انها مرتبطة بتكوينها الذاتي والبنيوي وليس نتيجة التفاعل مع وحدات دولية أخرى[1].

1- المحددات الجغرافية:

تتضمن العوامل الجغرافية: الموقع، المساحة، التضاريس، المناخ. وهي العناصر الأساسية المكونة لجغرافية الدولة التي تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على سياستها الخارجية. فتأثيرها المباشر يكون من خلال تحديد قدرة الدولة على تنفيذ سياستها الخارجية ومن ثم تحديد مركزها الدولي أما تأثيرها غير المباشر فيكون في تحديد نوعية ومدى الخيارات المتاحة للدولة عند صناعة سياستها الخارجية[2] .

ولطبيعة الموقع الجغرافي للدولة تأثير كبير على سياستها الخارجية، فالدولة التي تتمتع بموقع استراتيجي كتحكمها في أهم طرق الانتقال والمرور الدولي هي أكثر فعالية وتأثيرا في مجريات

[1] محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، مرجع سابق، ص136

[2] المرجع نفسه، ص 137

الاحداث الدولية، اما الدولة التي تقع في اقليم يتسم بالأزمات السياسة والتوترات الأمنية فتأثيرها يكون محدود[1].

كما أن المساحة الجغرافية للجولة تلعب دورا مهما في سياستها الخارجية فاتساع المساحة يوفر إمكانات للدفاع في العمق أمام الغزو الخارجي وقد يؤدي إلى توفر الموارد اللازمة للزراعة والصناعة في المقابل فان الاتساع الشديد للمساحة مع نقص الإمكانيات التكنولوجية الكافية قد يكون مصدرا للتهديدات الأجنبية الخارجية مثلما حدث للدولة العثمانية في القرن 19 ميلادي[2].

و تؤثر طبيعة التضاريس الجغرافية للدولة على مركزها الدولي وعلى نوعية التهديدات الخارجية التي يمكن أن توجه اليها فمن الصعب على القوى الخارجية أن تبسط سيطرتها على الدول ذات التضاريس الجبلية الوعرة، والتي تشكل حماية طبيعية لها: كما أن كبيعة المناخ السائد في الدولة هي التي تحدد مقدرتها الزراعية والنشاط السكاني بها ومن ثم تحدد مدى استقلاليتها أو تبعيتها لغيرها[3].

2-الموارد الطبيعية:

تشمل الموارد الطبيعية مصادر الطاقة كالبترول، الفحم، الغاز، الموارد النووية وغيرها، والمعادن كالحديد، القصدير، النحاس، والموارد الغذائية كالقمح، الذرة، فتوفر هذه الموارد لدى الدولة سيساهم في استقلاليتها النسبية، مما يعزز مكانتها ويجعلها فاعلا مؤثرا في العلاقات الدولية[4] والدولة التي تتوفر على الموارد الطبيعية تصبح لها قوة اقتصادية وبذلك تملك أداة من

---

[1] محمد طه بدوى. **مدخل الى علم العلاقات الدولة**. مرجع سابق ص110

[2] محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية** . مرجع سابق، ص 153

[3] المرجع نفسه، ص 155

[4] زايد عبيد الله مصباح، **السياسة الخارجية**، طرابلس: دار تالة.ط2، 1999.ص 133

أدوات السياسة الخارجية الفعالة وهب الأداة الاقتصادية والتي تمكنها من مكافئة الدول الأخرى أو معاقبتها ومن ثم التأثير على سياستهم الخارجية

2-المحددات البشرية :

ان للعامل البشري دور مؤثر في السياسة الخارجية للدول باعتباره عنصرا مهما لبناء قوة عسكرية قادرة على تحقيق أهداف سياستها الخارجية أثناء السلم والحرب مثلما هو الحال في الصين . غير أن الكم السكاني يرتبط بعامل الكيف حتى يكون للدولة تأثير في العلاقات الدولية. كما ان عدد السكان قد لا يعد أساسا للقوة العسكرية امام التطور التكنولوجي كما ان الدول التي تعاني من قلة السكان تصبح فيها عملية النمو الاقتصادي متوقفة على الاستعانة بالعمالة الأجنبية لتوفير الراسمال البشري ما يخلق أعباء على السياسة الخارجية للدولة وابلغ مثال على ذلك الدول الخليجية . هذا من جهة ومن جهة أخرى فان الانفجار السكاني بدوره يشكل عبئا على الدولة ويعطل عجلة التنمية بها مما يضطرها إلى الاعتماد على التمويل الخارجي وبالتالي الدخول في ارتباطات دولية قد يؤثر على سياستها الخارجية[1]

و بالإضافة إلى حجم السكان فهناك مسالة توزيعهم في الدولة من حيث الأصول العلاقية والدينية، فقد يؤدي وجود أقليات عرقية أو دينية إلى التأثير على السياسة الخارجية للدولة، وقد تستعين بقوى خارجية للتدخل لحمايتها مما يهدد الامن القومي للدول التي تضم تلك الأقليات[2]

-المحددات الشخصية :

تلعب الخصائص النفسية والشخصية لصناع القرار من اتجاهات وميولات دورا مهما في التأثير على عملية وضع السياسة الخارجية، وتؤثر الشخصية الكاريزمية للقائد السياسي على سلوك الدولة الخارجي. فالقائد الذي يتمتع بشخصية جذابة يستطيع ان يحصل على تأييد

---

[1] المرجع نفسه. ص 156

[2] زايد عبيد الله مصباح، **السياسة الخارجية** . مرجع سابق، ص 282

شعبي كبير لسياسته الخارجية، كما تؤثر الدوافع الذاتية والتي هي مجموعة العوامل المرتبطة بالحاجات الأساسية (المادية والمعنوية) للإنسان والتي تدفع الفرد إلى التصرف بشكل معين كالدافع نحو القوة والحاجة إلى الانتماء والحاجة إلى الإنجاز واحترام الذات والنزعة نحو السيطرة والخضوع وغيرها والخصائص المتعلقة بشخصية القائد السياسي على أسلوب تعامله مع السياسة الخارجية [1].

فخبرة القائد السياسي بالشؤون الخارجية تلعب دورا كبيرا في السياسة الخارجية والتي قد يكتسبها من خلال عمله في مجال السياسة الخارجية قبل وصوله إلى السلطة ومن بين هذه المدركات صانع القرار التي تلعب دورا في صياغة السياسة الخارجية هي ادراكه لأهمية الحافز . فكلما زاد ادراك القائد السياسي لأهمية الحوافز الآتية من البيئة الخارجية ازداد ميله إلى التعامل معها[2] ولذلك ركز سنايدر (SNY DER) في تحليله لعملية صنع القرار الخارجي على البعد الادراكي لصانع القرار .[3]

-المحددات السياسية :

تتركز أساسا في طبيعة النظام السياسي للدولة والذي يلعب دورا مؤثرا في السياسة الخارجية . فالنظم الديموقراطية عادة ما تعكس سياسات خارجية سلمية لاعتمادها على مبادئ التعددية وارتفاع نسبة المشاركة هي على عكس الأنظمة التسلطية التي تعكس العدوانية والسياسات التوسعية .

و تكون مرتبطة بشخصية القائد السياسي وهناك من يرى ان الأنظمة السياسية ذات الطبيعة التسلطية هي أكثر نجاحا في مجال السياسة الخارجية من النظم السياسية ذات الطبيعة

---

[1] محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية** . مرجع سابق، ص 385

[2] لوبد جونسن. **تفسير السياسة الخارجية** . ترجمة محمد السيد سليم ومحمد بن احمد مفتي الرياض . عمادة شؤون المكتبات للاشتراك مع جامعة سعود. ط1. سنة 1989 .ص 49

[3] سيتم تناوله للتفصيل لاحقا

الديمقراطية وذلك راجع إلى ان الأولى أكثر قدرة على التحرك الديناميكي في عملية صنع القرار وأكثر دقة في أدوات الاتصال إلى جانب اتسامها بالقدرة على ضمان سرية المعلومات وعدم نشرها خارج دائرة وأجهزة وقنوات عملية صنع القرار الخارجي[1]

للمتغيرات الثلاثة تأثير كبير على قدرة النظام على الحركة في مجال السياسة الخارجية فتوفر الموارد السياسية للنظام السياسي من عدمه له تأثير على القرار الخارجي والمقصود بالموارد السياسية هو حجم الأنشطة الاجتماعية التي يسيطر عليها النظام السياسي كالموارد الطبيعية والقوة العاملة والناتج الصناعي ...الخ كذلك درجة مؤسسية النظام ومدى اعتماد النظام في أدائه لوظائفه على ابنية وقنوات توفر له موارد تأهله للتحرك في مجال السياسة الخارجية هذا بالإضافة إلى المتغير الأخير والمتمثل في درجة التأييد الشخصي التي يتمتع بها النظام السياسي فكلما زادت هزه المتغيرات الثلاثة زاد قدرة النظام السياسي على التصرف في مجال السياسة الخارجية [2]

-المحددات المجتمعية :

-خصائص الشخصية القومية :

ان الشخصية القومية هي أكثر العوامل تأثيرا على السياسة الخارجية ونعني بها الصفات العامة يشترك فيها جُل سكان الدولة وهذه الصفات تتشكل من خلال مجموعة من الاعتبارات والمصادر أهمها التنشئة الاجتماعية التي تتم عن طريق الاسرة والمدرسة بتلقين الأطفال القيم والعادات والتقاليد الوطنية[3].

-التوجهات المجتمعية:

---

[1] زايد عبيد الله مصباح . **السياسة الخارجية** . مرجع سابق . ص 257

[2] محمد السيد سليم . **تحليل السياسة الخارجية** . مرجع سابق ص 226،227

[3] المرجع نفسه ص 203

لقد قام العديد من الكتاب والمفكرين بدراسة العلاقة القائمة بين الخصائص المجتمعية للدولة وبين سياساتها الخارجية وهذا الأمر كان محض دراسة العلوم الاجتماعية التي حاولت تفسير من وأين ولماذا تُؤثر بعض المتغيرات الاجتماعية على السياسة الخارجية ولكن لابد لنا أن نذكر أن هذا التأثير يكون في بعض الدول وليس كلها وحين يرتبط المرء بين الخصائص المجتمعية لدولة ودولة أخرى يتوصل إلى نتائج أكثر وضوحا تُفسر له السياسة الخارجية. فالدراسة أوجدت أن التشابه التفافي كان عاملا مؤديا للسلام بين المجتمعات التي تجمع بينها روابط دينية وحكومية وثروات مشتركة[1].و يُقصد أيضا بالعوامل المجتمعية تلك الأفكار التي تكون راسخة في أذهان المجتمع والتي تؤثر على رؤيتهم للعالم السياسي وثقافتهم السياسية وثقافتهم القومية والانسجام الاجتماعي[2] والتي تؤثر بدوها على السياسة الداخلية ومن ثم على السياسة الخارجية وفي هذا الصدد يقول روزتو أن العوامل المجتمعية تشمل كافة تلك المتغيرات غير الحكومية المؤثرة في السلوك الخارجي[3].

أما الأيديولوجية التي تهيئ المناخ السياسي والفكري الذي يعمل في إطاره المسؤولون عن وضع السياسات الخارجية وتحديد أهدافه والأيديولوجية المسيطرة في دولة ما تكون من عوامل التقارب والتعاون بين الدول التي تدين بأيديولوجيات مماثلة . كما قد تكون من عوامل التصارع فيما إذا تباعدت الأيديولوجيات في مضمونها وأهدافها.

الرأي العام:

من بين أكبر اهتمامات ايه حكومة أنها تسعى قدر المستطاع ان تحصل على تأييد الراي العام في سياسة معينة وبرنامج معين ويمكن تعريف الرأي العام بأنه موقف جماهير من الناس اتجاه قضية أو موضوع معين وقد استعمل "جابريل الموند" " Gabriel Almond"

---

[1] لوبد جونسون، **تفسير السياسة الخارجية**، مرجع سابق ص 67

[2] المرجع نفسه، ص 68

[3] محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية** . مرجع سابق، ص 202

اصطلاح مزاج السياسة الخارجية للدلالة على الاتجاهات أو الميول العامة التي تبديها الفئات الواسعة من الناس في دولة من الدول تجاه سياسة خارجية معينة في وقت من الأوقات [1] ولذلك فإن أهمية الرأي العام في الحياة السياسية تؤدي بصانعي القرار إلى محاولة السيطرة عليه وتتوقف طبيعة هذه السيطرة على مدى توافر وسائل الإعلام المنظمة والكفؤة والمركزية في الرقابة، إلا أن هناك حقيقة أخرى يجب أن لا تخفى عن الأذهان، وهي أن التأثير على الرأي العام من قبل صانعي القرار يتوقف بالدرجة الأولى على طبيعة وقوة اتجاهات الرأي العام.[2]

المجتمع المدني:

أبرز ما يمثل المجتمع المدني هو الأحزاب السياسية وجماعات المصالح إذ أن طبيعة النظام السياسي تؤثر بشكل أو بآخر على صنع القرار في السياسة الخارجية إذا كان النظام ديمقراطيا فإن هذا يعني المشاركة في المداولات والمشاورات عند مناقشة وتقويم القرار السياسي، الأمر الذي يؤدي إلى تعدد مراكز اتخاذ القرار، إما إذا كان النظام السياسي يقوم على نظام الحزب الواحد فإن ذلك يعني أن هذا الحزب لا يكون له اليد الطولي في صنع القرارات[3] أما جماعات المصالح فيختلف تأثيرها على السياسة الخارجية باختلاف اهتماماتها وتوجهاتها وقد تشترك بعض جماعات المصالح في صنع السياسة الخارجية بشكل مباشر من خلال مشاركتها في صنع تلك السياسة، وتمتلك بعض جماعات المصالح جزء من مصادر القوة الاقتصادية والعسكرية والسياسة في المجتمع وتستطيع تلك الجماعات عن طريق

[1]. المرجع نفسه، ص249.

[2]. أحمد النعيمي، **السياسة الخارجية**، مرجع سابق ص306 .

[3]. المرجع نفسه، ص 307.

استعمال هذا الجزء من القوة أن تؤثر في مسار السياسة الخارجية وأوضح مثال على ذلك هو أثر اللوبي الصهيوني [1].

درجة التجانس المجتمعي:

نعني به مدى التجانس السكاني سواء من حيث العرق أو اللغة أو الدين، فالمجتمع الذي توجد به أقليات يكون مجتمعا غير متجانس وأكثر عرضة للصراعات الداخلية وعدم الاستقرار السياسي بحيث يؤدي ذلك الانقسام إلى إضعاف الدولة وتراجع تأثيرها في المجال الدولي وذلك عكس الدولة التي تتمتع بتجانس مجتمعي والذي يزيد من تماسك ووحدة أفرادها، مما ينعكس إيجابا على السياسة الخارجية للدولة .[2]

المحددات العسكرية :

يعد العامل العسكري من العوامل المهمة في السياسة الخارجية والمظهر الرئيسي لقوة الدولة والأداة الفعالة لتحقيق أهدافها السياسة إضافة إلى أن الدبلوماسية والقوة العسكرية تسيران جنبا إلى جنب، بحيث امتلاك الدولة لترسانة عسكرية وقيادات عسكرية ذات كفاءة إضافة إلى التكنولوجيا العسكرية العالمية يؤهلها للتأثير على مجريات السياسة الدولية.[3]

[1] . محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية** . مرجع سابق، ص 195، 196.

[2] . محمد طه بدوي، **مدخل الى علم العلاقات الدولة** . مرجع سابق، ص160.

[3] . أحمد النعيمي، **السياسة الخارجية** . مرجع سابق، ص 255.

المطلب الثاني: العوامل الخارجية

وهي ثلث العوامل الخارجية المؤثرة على السياسة الخارجية للدولة نتيجة لتفاعل هذه الدولة مع الوحدات الدولية الأخرى ويعرف "محمد السيد سليم" المحددات الخارجية بطبيعة النسق الدولي الذي يتضمن أربع أبعاد وهي العمليات السياسية الدولية .[1]

إذ لا يتأثر صانعو القرار في السياسة الخارجية بسلوك الدول الأخرى وبالتنظيمات الدولية فقط ولكنهم يتأثرون بالخصائص والقواعد العامة للنسق الدولي فهذا الأخير دائم التحول والتغير وهو أثناء عملية التغيير لا يؤثر على السياسات الخارجية للدول فقط بل يؤثر على محددات السياسة الخارجية ذاتها .[2]

الوحدات الدولية :

ويقصد بها الفاعلين الذين يقومون بأدوار معينة داخل النسق فبحكم التعريف ينطوي النسق على فاعلين أو أكثر في حالة من التفاعل كما أنه ينطوي على أنساق فرعية متفاعلة مع بعضها البعض ومع النسق الكلي، وتؤثر على الفاعلين الدوليين الكائنين في النسق حسب درجة استقرار النسق وعلى احتمالات الحرب والسلام وعلى السياسة الخارجية للدول.

البنيان الدولي :

ويقصد به كيفية ترتيب الوحدات المكونة للنسق بالنسبة لبعضها البعض ويتحدد هذا الترتيب طبقا لكيفية توزيع المقدرات بين الوحدات المكونة للنسق وطبقا لدرجة الترابط بين تلك الوحدات.[3]

---

[1] . محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية** . مرجع سابق، ص 257.

[2] . لويد جونسون، **تفسير السياسة الخارجية** . مرجع سابق، ص 299.

[3] . محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية** . مرجع سابق، ص 257.

المؤسسات الدولية :

تؤثر مؤسسات النسق الدولي على السياسة الخارجية للدول بصفة كبيرة وقد تأخذ هذه المؤسسات شكلا تنظيميا أو قانونيا حيث تعتبر التنظيمات الدولية أحد موارد السياسة الخارجية للدول، كما أنها تؤثر في عناصر الاتفاق بين الدول الأعضاء في التنظيم ودرجة التعاون فيما بينها وتؤثر المؤسسات القانونية الدولية على السياسات الخارجية للدول لأنها تخلق قيودا على بعض التصرفات الخارجية للدول، كما أن دور هذه المؤسسات الدولية في السياسة الخارجية لا ينحصر في عملية تسوية المنازعات الدولية ولكنه يمتد إلى كونه أداة لأقلمة سياسات الدول بحيث تصبح أكثر استجابة لمتطلبات التفاهم الدولي .[1]

العمليات السياسية الدولية :

ويقصد بها مجموعة التفاعلات العالمية الرئيسية التي تتم في إطار الهيكل والمؤسسات[2] وعليه فأن كل دولة تتأثر في سياستها الخارجية ببيئتها الخارجية التي تشمل كل الظروف والعوامل التي تتجاوز الحدود الإقليمية للدول كأفعال وردود أفعال الوحدات الدولية الأخرى [3]، وهذا ما جعل "لويد جنسن" يعتقد بأنه إذا لك تكن هناك محددات خارجية فإنه لن تكون هناك سياسة خارجية لأن الدولة حين تصوغ سياستها الخارجية تكون في معظم الأحوال في حالة رد فعل لبعض الظروف الواقعة في بيئتها الخارجية [4]

[1] .لويد جنسن، **تفسير السياسة الخارجية** . مرجع سابق، ص248.

[2] .محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية** . مرجع سابق، ص 258.

[3] .زايد عبيد الله مصالح، **السياسة الخارجية** . مرجع سابق، ص282.

[4] .لويد جنسن، **تفسير السياسة الخارجية** . مرجع سابق، ص279.

الرأي العام الدولي :

من الممكن تعريف الرأي العام الدولي بأنه " الاتفاق الذي يتعدى الحدود القومية للدول ويوحد بينها تجاه بعض المسائل الأساسية في السياسة الدولية وهذا الاتفاق الدولي في الرأي يظهر نفسه على شكل رد فعل تلقائي عالمي ازاء أي تصرف دولي يكون فيه خروج على هذا الاتفاق وقد يمتد رد الفعل ليقترن بتوقيع جزاءات على الدول المخالفة[1]

والرأي العام الدولي قد يكون رأيا عاما رسميا وقد يكون غير رسمي ويتمثل الأول في المواقف الرسمية لمجموعة من الدول تجاه قضية معينة كالمواقف الرسمية لعدة دول أدانت العدوان الثلاثي على مصر ويتمثل الثاني في الرأي العام الدول للاتحادات النقابية الدولية أو الاتحاد البرلماني الدولي أو الاتحادات الدولية المختلفة للصحفيين أو المحاميين ويعد هذا الرأي العام الدولي بأنه يتجاوز الحدود السياسية [2]، وقد تعاظم دور الرأي العام الدولي في السنوات الأخيرة وذلك راجع إلى التطور التقني في وسائل الإعلام كافة سواء على مستوى الإعلام المكتوب مع الصحافة والطباعة والإعلام المرئي مع التطور الكبير للإذاعة .

التكتلات الدولية:

فرض الوضع بعد الحرب العالمية الثانية والتغيرات التي شهدها العالم على معظم الدول الدخول في التحالفات وتشجيع سياسة التكتلات مع الأقطار المجاورة والصديقة لها بغية تحقيق أهدافها، ولهذا العامل التأثير الكبير على السياسة الخارجية فسياسات الحلف وتوجهاته الرئيسية قد تشكل عوائق أمام محاولات الدول الأعضاء التفرد بالمواقف خاصة المواقف المنشقة عن الحلف .[3]

---

[1] . أحمد النعيمي، **السياسة الخارجية** . مرجع سابق، ص 326.

[2] . المرجع نفسه، ص 327.

[3] ،. المرجع نفسه ص 336.

المنظمات الدولية:

إن المنظمات الدولية من الممكن أن تمارس وسائل الضغط على صانعي القرار من ناحية وأن تمهد تعبئة الرأي العام الدولي من ناحية أخرى وإلى جانب دراسة المنظمات الدولية بنوعيها الإقليمية والعالمية هناك المنظمات العالمية غير الرسمية في النظام السياسي الدولي ومن بينها الشركات متعددة الجنسيات .[1]

[1]. أحمد النعيمي، **السياسة الخارجية** . مرجع سابق، ص 337.

المطلب الثالث: أهداف السياسة الخارجية

إن كل دولة تلجأ إلى تبني أهداف معينة في تعاملها مع النظام الدولي وتسخر جميع الإمكانيات والوسائل لتحقيقيها، وتتلخص الأهداف التي يمكن للدولة تحقيقها فيما يلي:

1. حماية السيادة الإقليمية
2. تنمية مقدرة الدولة من القوة
3. زيادة مستوى الثراء الاقتصادي للدولة[1]
4. التوسع
5. الدفاع عن إيديولوجية الدولة أو العمل على نشرها في الخارج
6. دعم التراث الثقافي والمحافظة عليه ونشر اللغة
7. السلام يهدف للسياسة الخارجية

وتصنف السياسة الخارجية إلى ثلاث فئات عامة هي:

1. **فئة الأهداف المحورية:** وهي التي يساوي تحقيقها وحمايتها وجود الدولة أو النظام ذاته بحيث قد تكون سبب وجود الدولة أحيانا، كالسيادة الوطنية مثلا، وهي أهداف ذات أهمية قصوى وتوظف كافة الإمكانيات والوسائل للحفاظ عليها.
2. **فئة الأهداف المتوسطة:** تعرض أحداث تغير في المحيط الخارجي للدولة، والالتزام بهذه الأهداف ولو أنها لا توازي أهمية الأهداف المحورية ومن بين هذه الأهداف مثلا: بناء النفوذ سياسي في العلاقات الخارجية أو لعب دور ريادي في النظام الدولي.
3. **فئة الأهداف البعيدة:** الدولة هنا لا تعبئ إمكاناتها لتوظيفها في خدمة هذه الأهداف كما تفعل بالنسبة للأهداف الأولى، فهي مجرد تصور لبنية النظام الدولي [1].

[1] إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول والنظريات**، القاهرة: المكتبة الاكاديمية سنة 1991، ص 142.

المصلحة الوطنية في الأهداف الخارجية:

هناك صعوبة في الفصل بين أهداف السياسة الخارجية وبين المصلحة الوطنية في السياسة الخارجية نظرا للتداخل بين المصلحتين فهناك من الباحثين من يرى أن أهداف السياسة الخارجية هي المصلحة الوطنية أو أن وظيفة السياسة الخارجية هي تحويل المصلحة الوطنية إلى أهداف محددة تعمل الدولة على تحقيقها، ممكن أن الاختلاف هو منهجي، بمعنى أن مقتضيات البحث حتمت التفريق بينهما.

إن المصلحة الوطنية وظفت في الكثير من الدراسات كأداة لتحليل السلوك الدولي الخارجي على اعتبار أن الدولة من وجهة النظر هذه تحركها مصالحها الوطنية في تعاملها مع فواعل النظام الدولي في العالم الدولي، من ناحية أخر، وهي الناحية العملية، إن خدمة المصلحة الوطنية تقتضي التخطيط وبناء الاستراتيجيات ويتطلب ذلك تقسيم المصلحة الوطنية إلى أهداف مختلفة (أهداف إستراتيجية طويلة المدة وأهداف متوسطة المدى وأهداف تكتيكية قريبة المدى)

وهناك من المصالح الوطنية التي هي حيوية لكل دولة والمتمثلة في الحفاظ على البقاء القومي، وهذه المصلحة تقتضي جملة من الأهداف كالتسلح وإقامة التحالفات وتقوية الجبهة الداخلية كإحداث تنمية اقتصادية واجتماعية.

لذلك اختلفت آراء العلماء والباحثين حول تحديد مفهوم المصلحة الوطنية، فيرى ملحم قربان: "أنها تلك الاعتبارات التي تحد تصرف القوة في تكييف التصرف السياسي وتقريره"[2]

ويعطي ثلاث أوصاف لهذا المفهوم وهي:

1. مصلحة غامضة

---

[1] . ناصيف يوسف حتي . **النظرية في العلاقات الدولية** . مرجع سابق . ص 175

[2] عامر مصباح، مرجع سابق، ص 47.

2. مصلحة لا عقلانية

3. مصلحة أدبية

أما بالنسبة لـ "هانس مورغانتو" فإنه يرى: "المصلحة الوطنية هي القوة بمعنى أنها ترتبط بقضية البقاء القومي ومن ثم بأنها جوهر السياسة الخارجية".

ويرى "ليونارد لاري": أن المصلحة الوطنية هي قاعدة السياسة الخارجية، كما أن المصلحة الوطنية لا تشمل الأهداف السياسية بغض النظر عن القيم".[1]

ويتضح أن هناك عدم الإجماع على تعريف موحد وشامل، وهذا راجع إلى الاختلاف في التركيز على جوانب مختلفة بين الباحثين إلى اختلاف الدول في تحديد مصالحها الوطنية في سلوكاتها الخارجية، ولكن هناك تقريبا اتفاق بين الباحثين على أنه يوجد حد أدنى من المصالح الوطنية يجب المحافظة عليها، وهي تتعلق بالمصالح الخاصة بالدولة كوحدة سياسية وسلامة أراضيها وسيادتها.[2]

أما عن أنواع المصلحة الوطنية فقد قسمها "جون سبانير" إلى مصالح أساسية ومصالح هامة وصنفها كما يلي:

1. **المصالح الضرورية:** يتعلق هذا النوع بأصل الدولة ووجودها فيشمل المحافظة على الاستقلال والدفاع عن إقليم الدولة واستقرار الأمن الداخلي وتوفير الحد الأدنى من الغذاء.
2. **المصالح الهامة:** ويتعلق بتلك المصالح التي يستقيم أمر الدولة عليها ولا تعرف الاستقرار السياسي إلا بها، كالتطور الاقتصادي والبحث عن الأسواق وتوسيع الاستثمارات الخارجية والتحالفات السياسية والعسكرية ونشر الإيديولوجيا والثقافة.

[1] عامر مصباح، مرجع سابق، ص 47.

[2] عامر مصباح، مرجع سابق، ص 49.

3. **المصالح الكمالية:** هي المصالح التي لها علاقة بالرفاهية الاقتصادية فهي تكمل رفاه المجتمع وتوفر مصادر متنوعة للعيش وترفع الدولة إلى مصاف الدول المتطورة والغنية.[1]

إضافة إلى:

1. معيار الرغبة في الهدف:

تتضمن السياسة الخارجية مجموعة من الأهداف المرتبطة بقيم ومصالح الدولة الأساسية.

إن تقدير المعايير مرتبط بالمصالح القومية للدولة ويعد الحاجة الضرورية في هذا التقويم وذلك عند إعادة النظر في الأهداف التي لم تكن متاحة للأسباب التالية:

أ. ظهور الحقائق والأبعاد التي كانت خافية عن الأذهان

ب. التغير الاستثنائي على أهداف الدولة الأمر الذي يستوجب إعانة التقويم من جديد وفقا لمتطلب هذا التغيير.[2]

2. المعيار الخاص بمدى توافر الأهداف أو عدم توافرها:

يقضي هذا المعيار إجراء تحليل كامل للموقف من جانب الوحدة المتخصصة يضع القرار وأي خطأ في هذا التحليل يتسبب بإنقاص الأساس الذي تقوم عليه عملية التقويم.[3]

3. المعيار الخاص بإمكانية الحصول على هدف:

ونقصد بذلك تقويم إمكانية الدولة إذ أنه لابد على صانع القرار أن يتأكد من أن تأكيد أهداف محددة لا يؤثر في الحصول على أهداف أخرى مراد تحقيقها.

---

[1] المكان نفسه

[2] محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، مرجع سابق .ص 18.

[3] المرجع نفسه، ص 19.

إن الوسائل المرافقة لأهداف متعددة يتراوح بين الفنية المكشوفة وبين الوسائل القانونية لتسوية النزاعات ونتيجة لعدم التزام الدول بهذه القواعد يظل شن الحرب والتهديدات مخيما على الساحة الدولية.[1]

[1] ، المرجع نفسه ص 20.

المبحث الثالث: نماذج صناعة القرار في السياسة الخارجية

تعد عملية صناعة القرار عملية ملازمة لجميع النظم السياسية على الرغم من اختلاف توجهاتها ومستوياتها سواء أكانت حديثة أم تقليدية ديمقراطية أم مستبدة ومهما كانت الإيديولوجية التي تنطوي تحتها.

إن عملية اتخاذ القرارات ما هي إلا العملية التي ينتج عنها قرار محدد يعني بدائل عدة يجري وضعها على الطاولة أمام صناع القرار في السياسة الخارجية، فعندها يقوم هؤلاء بتناول كل بديل بالدراسة ونتيجة لذلك يتم اختيار واحد من بينها والذي يحقق الهدف أو الأقرب إلى تحقيقه وذلك بهدف التوصل مستقبلا إلى وضع معين كما يتخيله واضعو القرارات.

فقد حاول دارسو السياسة الخارجية بناء نماذج نظرية تملك القدرة المعرفية على تحليل وتفسير سلوكيات الدول الخارجية من خلال البحث في تساؤلات محددة فمنهم من اهتم بصنع القرار سواء كان فرد أو جماعة أو جهاز ومنهم من انصرف إلى دراسة عوامل ومسببات صنع القرار أي كيف يصنع القرار من حيث هو عملية مركبة أو تلقائية لذلك ظهرت نماذج عديدة .

المطلب الأول: نموذج سنادير في اتخاذ القرار الخارجي

إن نموذج ريتشارد سنايدر هو أول نموذج تك تطويره في حقل السياسة الخارجية عام 1954 حيث كانت تلك الفترة قد شهدت انتقادات لاذعة وجهها لمختلف الأطر النظرية في إطار السياسة الخارجية لأنها حسبه لا توفر الطريقة المنهجية المساعدة على فهم السياسة الخارجية وتفسيرها، حيث اعتمد دارسو النظرية العامة للعلاقات الدولية على النشاطات السياسية للوحدات السياسية كمادة للتحليل دون الأخذ بعين الاعتبار تأثير نشاط الأجزاء المسؤولين عن اتخاذ القرار الخارجي لذا ركز سنايدر في تحليله للسياسة الخارجية على دراسة البيئة النفسية (صانعي القرار، بمعنى تفسير السلوك الخارجي للدول بناء على كيفية إدراك صانعي القرار للمواقف المختلفة في الساحة الدولية وقد لخص سنايدر منطلقات هذا النموذج في [1]:

[1] . يوسف ناصبف حتي . **النظرية في العلاقات الدولية** . مرجع سايق . ص 178

1. المحيط الخارجي (البيئة الخارجية): يشمل العوامل الخارجية عن نطاق الدولة أي التي لا تتسبب في تكوينها بشكل مباشر كأفعال وردود الفعل للدول الأخرى، وعموما تتشكل البيئة الخارجية من المحيط المادي الجغرافي ومن الدول .

2. المحيط الداخلي (البيئة الداخلية): تتشكل من العوامل المادية والبشرية الداخلية للدولة.

3. البنية الاجتماعية والسلوكية: يندرج تحتها :

- نظام القيم في المجتمع والأنماط المؤسسية العامة
- كيفية تحديد الأدوار وتخصيصها في المجتمع
- سمات التنظيمات الاجتماعية وصناعة وتكوين الرأي العام .

4. **عملية صناعة القرار:** ترتبط عملية صناعة القرار بثلاث عناصر هي:

- **مجال الصلاحيات:** حيث أن تشابك وتنازع الصلاحيات يؤثر في الأدوار.
- **الاتصالات والمعلومات:** حيث أن توافر كم هائل من المعلومات يتيح لصانعي القرار الإحاطة بجوانب الموقف ومن ثم اختيار البدائل المناسبة أكثر.
- **الدوافع الشخصية:** يميز سنايدر بين:

– **الدوافع الظاهرة:** وهي التي تمكن من فهم أسباب تبني صانع القرار لقرار معين.

ب . الدوافع الدفينة: وهي التي تتشكل كنتاج لخبرة الفرد في الحياة مع التركيز على البيئة التي تنشأ في ظلها وبالتالي إبراز مختلف العوامل التي أثرت في تكوينه [1].

- **الدوافع السياسية:** المرتبطة بسياسة الدولة أو الحزب الذي يرتبط به صانع القرار.
- **الإدراك:** إن فهم واستيعاب الفعل (القرار) يتطلب النظر إلى محيط صناعته من خلال إدراك صناع القرار لمحيطهم وليس من خلال موقع المراقب الموضوعي أو الحيادي، أي في إدراك لصناع القرار للعوامل والمتغيرات المؤثرة في هذا القرار[1].

---

[1] . المرجع نفسه . ص 179

المطلب الثاني: الإطار التحليلي لصنع القرار عند أليسون

يعتبر أصحاب هذه النظرية أن عملية صنع القرار في السياسة الخارجية لا تتم من خلال الأفراد بل إنها عملية معقدة تشترك فيها كل الأجهزة السياسية أي المؤسسات المخولة لها ذلك في النظام .

وفي ذات السياق يرى "غراهام أليسون Graham Allison" أن الذي يصنع السياسة الحكومية ليس صانع القرار أو الفرد وإنما هي تراكم لمجموعة واسعة من الأجهزة والفواعل السياسيين [2].

حدد " أليسون" ثلاث نماذج كمداخل تفسيرية لصناعة القرار الخارجي ومن ثم فهم سلوك الدول في السياسة الخارجية هي :

4. نموذج الفاعل العقلاني:

يفسر هذا النموذج في السياسة الخارجية انطلاقا من دراسة سلوكيات الدول إزاء موقف معين بغض النظر عن طبيعته من خلال تحليل الأهداف التي وضعتها تلك الدول ومدى عقلانيتها في جعل الدول تتبنى سياسات خارجية محددة ومختلفة، حيث يستعمل هذا النموذج لفهم الأبعاد السابقة لنظريات التفاوض على رأسها نظريات الألعاب ونظريات الردع النووي.

4. نموذج العملية التنظيمية:

ينطلق هذا النموذج في دراسته للسياسة الخارجية من فرضية أن القرار الخارجي تتبناه مجموعة من الوحدات المكونة للدولة الممثلة في الهيئات والمؤسسات التي خول لها الدستور صلاحيات بشأن ذلك حيث أن صناعة القرار الخارجي في الدول المتقدمة يكون كمحصلة لنشاط مستمر للمؤسسات من خلال التنافس بين هذه المؤسسات لاختيار البدائل الأنسب

-www.poltics : . **نماذج صنع السياسة الخارجية** . موقع منتديات العلوم السياسية .متوفر على الرابط

[1] /dz.com/threads/nmadhg-sny-alsias-alxargi.286

[2] . يوسف ناصبف حتي . **النظرية في العلاقات الدولية .** مرجع سايق ص 190.

والتي تتوافق أصلا مع حجم الموارد المتاحة وطبيعة الأهداف المسطرة فعلى خلاف النموذج السابق لا تعتبر الدولة كوحدة هي الفاعل الأساسي بل هو مجموع المؤسسات والهيئات المشكلة لها.[1]

نموذج السياسة الحكومية :

يعتبر هذا المدخل أن المنطلق الذي يمكن من خلاله تفسير سلوكيات الدول الخارجية إنما يفهم بناء على تحليل القرار الخارجي الذي لا تصنعه الدولة كوحدة أو مجموعة من المؤسسات المرتبطة ببعضها وإنما تصنعه قيادة جماعية أو صناع قرار عديدين لهم وجهات نظر مختلفة ومصالح متعددة قد تكون متناقضة في أحيان كثيرة الأمر الذي يؤدي إلى عدم عقلانية القرار في السياسة الخارجية على اعتبار أن القرار الخارجي يكون نتاج لعمليات تفاوض وتقديم التنازلات من كل الأطراف نظرا لتشابك مصالحها.[2]

المطلب الثالث: نموذج جيمس روزنو "James Rosenau" في السياسة الخارجية

[1]. المرجع نفسه، ص 188 .

[2]. المرجع نفسه، ص 191.

يعد جيمس روزنو من المبادرين الأوائل والمساهمين في تقديم إطار نظري للدراسة المقارنة للسياسة الخارجية في مطلع السبعينات من القرن 20م حيث قام بترتيب عناصر التأثير حسب وزنها وفي مجالات مختلفة ومتباينة وفي هذا الصدد يعتبر روزنو كل من المتغيرات الفردية والمتغيرات النسقية أو النظامية كلها متغيرات تؤثر بشكل أو بآخر في سياسة الدول الخارجية وتتفاوت درجة تأثيرها من دولة لأخرى حسب حجم مساحتها وفيما إذا كانت الدولة ذات نظام سياسي مفتوح أم مغلق متقدمة أم مختلفة وذلك من خلال المعيار الجغرافي، المعيار السياسي والمعيار الاقتصادي على التوالي :

1. **أما المتغيرات الفردية:** فهي تلك المتغيرات المتعلقة بالبنية السيكولوجية المتصلة بصانع القرار والتي يمكن حصرها في التكوين الشخصي لصانع القرار وخبرته، ولاؤه، إيديولوجيته وفكرته (نجده بصفة خاصة في رؤساء بلدان العالم الثالث).

2. **متغيرات الدور:** في السلوك الطبيعي المفترض أن ينتهجه صانع القرار انطلاقا من مركزه حتى وإن كان يتعارض مع آرائه وتوجهاته (السياسة الخارجية الفرنسية الليبرالية) في عهد فرنسون هبترون (أفكاره اشتراكية)، علما أن تأثير متغيرات الدور تتباين من دولة إلى أخرى ففي الدول المتقدمة هناك جلاء واضح للأدوار بحكم التجارب المتكررة وبالتالي فهي تلعب دورا كبيرا في رسم وتحديد السياسة الخارجية لهذه الدول على العكس مما هو شائع في الدول المتخلفة في حين تتمثل المتغيرات المجتمعية في متغيرات مادية وأخرى غير مادية [1]

أ- **المتغيرات المجتمعية المادية:** فتتعلق بالبيئة الغير بشرية (الموقع الجغرافي، الإمكانيات والموارد الاقتصادية، المواد الأولية، التقدم التقني والتكنولوجي).

[1] .. **نماذج صنع السياسة الخارجية** . موقع منتديات العلوم السياسية .متوفر على الرابط: www.poltics-dz.com/threads/nmadhg-sny-alsias-alxargi.286/ مرجع سابق .

ب- المتغيرات المجتمعية غير المادية: للتركيبة البشرية للمجتمع وثقافته السياسية ومعتقداته وإسهاماته التاريخية.

3 . المتغيرات الحكومية: فهي تعبر عن هيكل السلطة القائمة ومؤسساتها وأجهزتها الحكومية فضلا عن المنظومة الحزبية .

وقد لخص "روزنو" دراسته المقارنة للسياسة الخارجية في عمود نظري يصنف الدول وفق ثلاث معايير أساسية :

1. المعيار الجغرافي: دول كبيرة ودول صغيرة

2. معيار سياسي: دول ذات نظام مفتوح ودول ذات نظام سياسي مغلق

3. معيار اقتصادي: دول متقدمة ودول متخلفة .[1]

4 . المتغيرات النسقية أو النظامية: تلك المتغيرات التي تقررها البيئة الخارجية وتتنوع على ثلاث مستويات :

. بنية النظام الدولي: والتي تشمل شكل العلاقات التفاعلية داخل النظام الدولي (تعاون، تكامل ،أم تنافس وتنازع) ومحتوى التحالفات السياسية والعسكرية وأيضا محاور القوى داخل النظام الدولي (القطب الواحد، أم الثنائية أم التعددية القطبية) هذه العوامل تفرض جميعها تأثيرا خاصا على السلوك الخارجي للدول وإن تباين حجم هذا التأثير حسب طبيعة الدولة .

. النظام الإقليمي: البحث في المقوم الذي يتشكل منه هذا النظام وعقيدته وخلفيات أعضائه وطبيعة النظام السياسي لهم وقواعد عمل هذا النظام وتجاربه بغية استشراف محتوى السلوك الخارجي لدول هذا النظام.

. الموقع الجيو – ستراتيجي للدولة: أي مدى تعرضها للتجاذب بين القوى الرئيسية في النظام الدولي أو الإقليمي .

[1]. المرجع نفسه

ويشير إلى ما ينشأ بين النظام الدولي والنظام الوطني من خلال مجموعة من السلوكيات أي أن سلوكا معينا في نظام ما يؤدي إلى ردة فعل في نظام آخر، وهذا ما يعرفه روزنو بالربط وقد حدد ثلاثة أنواع من الربط وهي :

الاختراق (Renaturation): وهو النمط الذي يشارك فيه صناع القرار أو أطراف من وحدة سياسية معينة (دولة ، منظمة) في سلوك (قرار أو فعل) وحدة سياسية أخرى.

رد الفعل: لا يحدث بالمشاركة المباشرة أي أن رد الفعل يكون سلوك أطراف في وحدة معينة هو بمثابة ردة فعل نتيجة حالة التأثر من سلوك الطرف الأول.

التقليد (Emulation): في هذا النمط لا تكون ردود الفعل كمخرجات من البيئة الدولية وفي المحيط الوطني، إنما تأخذ نفس شكل المخرجات .

وفي تعريفه للمجال والذي يعتبر أن سلوك الدولة الخارجي يتغير بين قضية وأخرى ومن مجال لآخر لأن الاختلاف في المصالح والنتائج التي تجنيها دولة من قضية يؤدي بالضرورة إلى اختلاف في سلوكها الخارجي اتجاه قضية أّخرى.

وبحسب تقسيم روزنو للنظام الدولي كما يلي:

. التقسيم الأفقي: ويضم الدول كأطراف جغرافية والمنظمات كأطراف وظيفية

. التقسيم العمودي: وفيه يعرف النظام الدولي بمجموعة من المجالات التي تحتوي على عدد من القضايا والمواضيع المشتركة .

فإنه عرف المجال باعتباره يشمل عدة قيم وقضايا يؤثر توزيعها في تباين المواقف عند الأطراف المعينة أي التأثير المباشر لهذه القيم والقضايا في عملية صنع القرار الخارجي لتلك الأطراف.

وهناك أربع مجالات :[1]

[1]. المرجع نفسه

. المجال الإقليمي (الأرضي): ما تضم موضوعات الخلاف على الحدود أو على جزء من الأراضي أو جزر أو تقسيم دولة أو حالة الاحتلال .

. مجال المركز: وهي تحتوي موضوعات كالخلاف الدبلوماسي أو الاعتراف بدولة والحفاظ على حقوق الإنسان.

. مجال المصادر البشرية: مرتبط بالمسائل الثقافية، السكانية، العمل، الدين (حرية المعتقد).

. مجال المصادر المادية: المساعدات الاقتصادية، التعاملات التجارية [1].

[1] . المرجع نفسه

إن السياسة الخارجية تعني لعب الدولة لأدوار على المسرح الدولي ولذا فان نشاط أي دولة في العلاقات الدولية ويحدد إدراكها وتصورها للدور المفترض ان تقوم به وقد يكون للدولة أكثر من تصور لدور معين حسب العلاقات الدولية التي تقيمها في النظام الدولي كما أن الدور قد يتغير مع الوقت ومع حدوث تحول في القيادة السياسية سواء على مستوى الأشخاص أو الاتجاهات . ومن جانب آخر تتطلب دراسة السياسة الخارجية فهم التوجهات الرئيسية لتلك السياسة أو أنماطها والتي تعني تلك الوقائع التكرارية المتماثلة كالانعزال بالحد من تفاعل الدولة الخارجي أو الحياد أو عدم الانحياز أو لجوء الدولة السياسة إنشاء ودعم الأحلاف

و في الفصل القادم سنتناول دراسة السياسة الخارجية التركية في الفترة الممتدة من 2002 – 2014 والتفصيل فيها .

الفصـــــــل الثـــــــاني

السياسة الخارجية لتركيا: المفهوم، المرتكزات والأثر الحزبي

نحاول في هذا الفصل دراسة مختلف الأبعاد والمحددات السياسية الخارجية التركية التي من خلالها يمكن رصد مختلف المتغيرات سواء على البيئة الداخلية والبيئة الخارجية التي تمنح فرص وقيود لصياغة سياسة خارجية تتلاءم مع الإمكانيات والفترات التي تتوفر عليها تركيا انطلاقا من إبراز مجمل مقوماتها الحيوية والإستراتيجية .

كما نتطرق إلى مجموعة المبادئ والمؤثرات ومختلف الأدوات السياسية الخارجية التركية التي انتهجها حزب العدالة والتنمية خاصة أهم الأطر التي رسمها مهندس السياسة الخارجية " أحمد داود أوغلو".

المبحث الأول: التعريف بدولة تركيا

تركيا إحدى الدول المحورية فموقعها زاد من أهميتها سواء على الصعيد الإقليمي أو الدولي لذلك نحاول في هذا المبحث إبراز أهم المضامين والمقومات على مستوى البيئة الداخلية التي سمحت لها أن تبرز كقوة جديدة .

المطلب الأول: نبذة عن دولة تركيا

الجغرافيا

تحتل تركيا مساحة إجمالية تبلغ 560 783 كيلومتراً مربعاً تقريباً، منها حوالي 400 10 كيلومتر مربع بحيرات داخلية. وتشكل تركيا المعبر بين أوروبا وآسيا، حيث تقع نسبة 3 في المائة من أراضيها في أوروبا (تراقيا) والباقي في آسيا (الأناضول). ويحدها من الشرق جورجيا وأرمينيا وأذربيجان وجمهورية إيران الإسلامية، ومن الجنوب الشرقي جمهورية إيران الإسلامية والعراق والجمهورية العربية السورية، ومن الجنوب والغرب البحر الأبيض المتوسط وبحر إيجة، ومن الشمال الغربي بلغاريا واليونان، وأخيراً يحدها من الشمال البحر الأسود. ويمتد الخط الساحلي الإجمالي لتركيا لما يزيد على 000 10 كيلومتر [1] حيث تمتد المياه الاقليمية لتركيا مسافة ستة أميال بحرية في بحر ايجة و 12 ميلا بحريا في كل من البحر الاسود و البحر الأبيض المتوسط، اما المنطقة الاقتصادية الخاصة في البحر الاسود فقط حتى الحدود البحرية المتفق عليها مع الاتحاد السوفياتي السابق[2] ، في حين يمتد طول خط الحدود الأرضي بينها وجيرانها إجمالا لحوالي 950 2 كيلومتراً[3] .

---

[1] الري في إقليم الشرق الأوسط بالأرقام " تركيا "، ص 1 ، متوفر على الرابط التالي :

http://www.fao.org/nr/water/aquastat/countries_regions/TUR/TUR-CP_ara.pdf

[2] جمهورية تركيا Republic of turkey ،السمات الجغرافية ، متوفر على الرابط التالي :

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Dwal-Modn1/Turkey/Sec02.doc_cvt.htm

[3] الري في اقليم الشرق الاوسط بالارقام " تركيا "،مرجع سابق

المناخ:

تتمتع تركيا بأربعة فصول، ولكن المناخ يتنوع بصورة كبيرة في أنحاء البلاد المختلفة. فتركيا تتعرض إلى أنماط جوية بحرية وقارية، وهو ما يسبب، مع طبوغرافيتها الكبيرة التنوع، تبايناً جيومناخياً شديداً. وتسقط الأمطار طوال العام على إقليم البحر الأسود في الشمال، ويتمتع الإقليم بصيف وشتاء معتدلين. ويُعتبر الإقليم الساحلي الجنوبي على البحر المتوسط ذا مناخ شبه استوائي، يتسم بصيف حار وجاف وشتاء معتدل مطير. وإقليم بحر إيجه (غرب الأناضول) يضم جبالا تمتد بصورة عامة من الشرق إلى الغرب (أي عمودية على الساحل) تتخللها سهول فيضية ذات أعشاب. وكذلك يتسم هذا الإقليم بمناخ من نوعية مناخ البحر الأبيض المتوسط، إذ يكون الصيف حاراً جافاً والشتاء معتدلا. ووسط أناضوليا هو هضبة مرتفعة شاسعة يبلغ متوسط ارتفاعها عن سطح البحر 132 1 متراً، وتتسم بمناخ قاري شبه جاف، حار جاف صيفاً بارد شتاءً .ومتوسط درجات الحرارة السنوية على الساحل الجنوبي يبلغ 20–18 درجة مئوية، وينخفض إلى 14–15درجة مئوية على الساحل الغربي، ويتراوح ما بين 4 درجات و19 درجة مئوية في الأقاليم الداخلية، وذلك حسب المسافة من البحر والارتفاع.

ويبلغ المتوسط السنوي لهطول الأمطار في تركيا حوالي 643 مليمتراً، مع تراوح كبير في أماكن سقوط المطر وأوقاته. ويعد سقوط الأمطار شحيحاً أثناء موسم النمو في السنوات العادية في العديد من البقاع في تركيا. وبوجه عام، تسقط الأمطار على الأقاليم الغربية والجنوبية بمعدل 000– 1800 مليمتر في السنة. وأعلى معدل سنوي لهطول الأمطار (260 1 – 500–2 مليمتر) يسجل في المنطقة الساحلية الشمالية (إقليم البحر الأسود). وأقل معدل يسقط على وسط الأناضول (200–600 مليمتر)، وهو ما يسبب، باقترانه بدرجات حرارة عالية ومعدل مرتفع للبخر، جفافاً في شهور الصيف. وتعد معدلات البخر و/أو البخر و النتح عالية بوجه خاص في الإقليم الجنوبي الشرقي، الذي لا تسقط فيه أي أمطار تقريباً في الصيف، وقد تصل إلى أكثر من 2000 مليمتر/سنة[1].

[1] المرجع نفسه

وتسجل معدلات منخفضة جداً للرطوبة في الإقليم الجنوبي الشرقي، بينما تحظى الأقاليم الساحلية بمعدلات مرتفعة جداً، بما يتفق ومعدلات هطول الأمطار[1] .

أما فيما يخص التضاريس فمعظمها جبلية يتخللها سهل ساحلي ضيق، إضافة إلى هضبة الأناضول التي تمتد عبر أواسط منطقة الأناضول و هي هضبة مركزية عالية تحيط بها سلسلة جبال بونت من جهة الشمال و سلسلة جبال طوروس من جهة الجنوب و يوجد في تركيا بحيرات مالحة ضخمة عديدة إضافة إلى انهار كثيرة و إن كان معظمها يجف في الصيف إلا أن أودية كثيرة من تلك الأمطار تفيض في فصل الربيع بالمياه الغزيرة التي تسيل من المرتفعات و الجبال بعد ذوبان الجليد و تنقسم تركيا إلى ثمانية أقسام طبيعية هي:

- إقليم السهول الشمالية
- إقليم الأودية الغربية
- إقليم السهول الجنوبية
- إقليم الهضبة الغربية
- إقليم الهضبة الشرقية
- إقليم المرتفعات الجبلية الشمالية
- إقليم المرتفعات الجبلية الجنوبية
- إقليم منخفضات ما بين النهرين

و تنحدر ادني نقطة إلى مستوى سطح البحر على ساحل البحر المتوسط و أعلاها قمة جبل آرات و ترتفع 5166 مترا فوق مستوى سطح البحر[2].

التركيبة السكانية:

---

[1] الري في إقليم الشرق الأوسط بالأرقام " تركيا "،مرجع سابق

[2] جمهورية تركيا Republic of turkey ،السمات الجغرافية، مرجع سابق

بلغ عدد السكان في تركيا 78.785.48 نسمة طبقا لتقديرات 2011 ما يقارب 76 مليون نسمة .

التركيب العمري للسكان و اعداد الذكور و الاناث لكل مرحلة عمرية طبقا لتقديرات عام 2011 :

مراحل العمر	النسبة المئوية	عدد الذكور	عدد الاناث
اصغر من 15 سنة	26.6%	10.707.793	10.226.999
15-64 سنة	67.1%	26.741.332	26.162.757
65 سنة فأكبر	6.3%	2.259.422	2.687.245

السن الذي يتوسط اعمار السكان طبقا لتقديرات عام 2011:

ا – اجمالي السكان : 28.5 سنة

ب – الذكور : 28.5 سنة

ج – الاناث : 28.8 سنة

معدل النمو السكاني : 1.253% طبقا لتقديرات عام 2011

معدل المواليد : 17.93 مولودا لكل 1000 نسمة طبقا لتقديرات عام 2011

معدل الوفيات:6.1 حالات بين كل 1000 سنة وفقا لتقديرات عام 2011

معدل الهجرة : 0.51 مهاجرا لكل 1000 نسمة وفقا لتقديرات عام 2011

معدل وفيات الاطفال :

ا – الاجمالي : 23.94 حالة بين كل 1000 طفل[1]

[1] جمهورية تركيا Republic of turkey ، التركيب السكاني، متوفر على الرابط التالي :

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Dwal-Modn1/Turkey/Sec03.doc_cvt.htm

ب – الذكور : 25 حالة بين كل 1000 طفل

ج – الاناث : 22.82 حالة بين كل 1000 طفل

العمر المتوقع طبقا لتقديرات عام2011 :

ا – لاجمالي السكان : 72.5 سنة

ب – للذكور : 70.61 سنة

ج – للاناث : 74.49 سنة

الجنسية : تنسب الجنسية الى اسم الدولة، فيقال للذكر تركي، و للانثى تركية[1] .

و تعرف المادة 66 من الدستور التركي بانه أي شخص مُرتبط بالدولة التركية من خلال رابطة المواطنة، وبالتالي، فإن الاستخدام القانوني ل " التركية " مُصطلح كمواطن في تركيا يختلف عن التعريف العرقي[2]، ومع ذلك، فإن الغالبية العُظمى من السكان هم من العرق التركي التركي اذ يعتبر صاحب النسبة الاكبر أي ما يشكل ثلثي السكان تقريبا .

[1] . المرجع نفسه

[2] . دستور تركيا لعام 1982 مع تعديلاته حتى عام 2002، ص 19، متوفر على الرابط التالي :

http://www.constitutionnet.org/sites/default/files/24-constitution_of_turkey_1982_with_amendments_through_2002.pdf

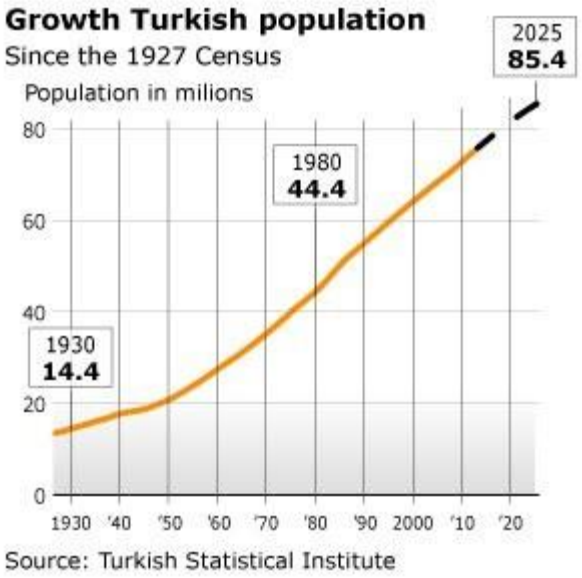

بينما يحتل الاكراد المرتبة الثانية و من ثم ياتي العرب و بعدها الاقليات القومية و الدينية الاخرى ابرزها اليهود و الارمن و اليونانيون[1] .

[1] ملهم عقاد . التركيبة السكانية في تركيا، موقع ادويت، نشر بتاريخ 30 آب 2016 متوفر على الرابط التالي :

https://www.adwhit.com

الديانة:

تركيا دولة علمانية حيث لا يوجد دين رسمي للدولة كما أن الدستور التركي يؤمن حرية المعتقد والدين يدين غالبية سكان تركيا بالإسلام،حيث يشكل المسلمون نسبة 99.8%من اجمالي عدد السكان و معظمهم من السنة و يمثل اصحاب الديانات الاخرى نسبة 0.2% و جلهم من النصارى و اليهود .[1]

الاقتصاد:

يستمر الانضباط المالي و السياسة النقدية السليمة و برنامج الإصلاح في كونهم الركائز الرئيسية للبرنامج الاقتصادي التركي و أنتجت هذه السياسات فترة من النمو القوي و استقرار الأسعار و الميزانيات المتوازنة و كل ذلك يضمن تحولا في الاقتصاد .

و بالإضافة إلى سياسات الاقتصاد الكلي السليمة في تركيا فقد نفذت الدولة أجندة إصلاح

هيكلي شاملة و بعيدة المدى مقارنة مع تجارب الدول الأخرى فقد كان نجاح تركيا ملحوظا و يرجع ذلك إلى حد كبير إلى السرعة التي قامت بها بعمل تغييرات هيكلية و مؤسسية في الواقع حققت تركيا تقدما كبيرا في إعادة هيكلة قطاعها المالي و كذلك في تحسين كلا من إدارة القطاع العام و بيئة أعمالها.

تهدف الاصلاحات الهيكلية التي تم تنفيذها الى :

- زيادة دور القطاع الخاص في الاقتصاد التركي
- تعزيز كفاءة و مرونة القطاع المالي
- وضع نظام الضمان الاجتماعي على اساس سليم

و قد عززت هذه الاصلاحات اساسيات الاقتصاد الكلي للاقتصاد التركي و في نفس الوقت تراقب تركيا عن كثب التطورات العالمية و المحلية و تقوم بتعديل بيئة اعمالها وفقا لذلك

[1] جمهورية تركيا،Republic of turkey، التركيب السكاني . مرجع سابق

وفي هذا الصدد تم الإعلان عن " برنامج التحول الأولي " من قبل الحكومة لتحقيق الأهداف التالية:

- أشخاص مؤهلون و مجتمع قوي
- إنتاج مبتكر و النمو المستدام
- أماكن ملائمة للعيش و البيئة المستدامة
- التعاون الدولي من اجل التنمية

النمو الاقتصادي

و قد اسفرت السياسات الاقتصادية السليمة جنبا الى جنب مع الاصلاحات الاقتصادية الحيوية عن نتائج ايجابية للاقتصاد التركي و التي ابرزها النمو الاقتصادي المستدام على مدار السنوات العشر الماضية و قد ادت الاصلاحات الهيكلية و سياسات الاقتصاد الكلي الناجحة الى ان تصبح تركيا واحدة من اسرع النظم نموا في منطقتها .

بين عامي 2005 و 2015:

- ارتفع الناتج المحلي الاجمالي (GDP) بنسبة 45% ليصل الى 720 مليون دولار امريكي من حيث القيمة الاسمية .
- ان المتوسط السنوي لنمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي هو 3.8%
- انخفض رصيد الدين العام من 60% من الناتج المحلي الاجمالي (GDP) الى 33%من الناتج المحلي الاجمالي .
- انخفض عجز الميزانية من 10% من الناتج المحلي الاجمالي(GDP) الى 0.1% من الناتج المحلي الاجمالي (GDP).[1]

[1] مؤشرات الاقتصاد الكلي ، موقع Invest in Turkey، متوفر على الرابط التالي :
http://www.invest.gov.tr/ar-SA/investmentguide/investorsguide/Pages/MacroEconomicIndicators.aspx

معدل النمو السنوي المركب (CAGR) من الناتج المحلي الإجمالي (%) – الأسعار الثابتة

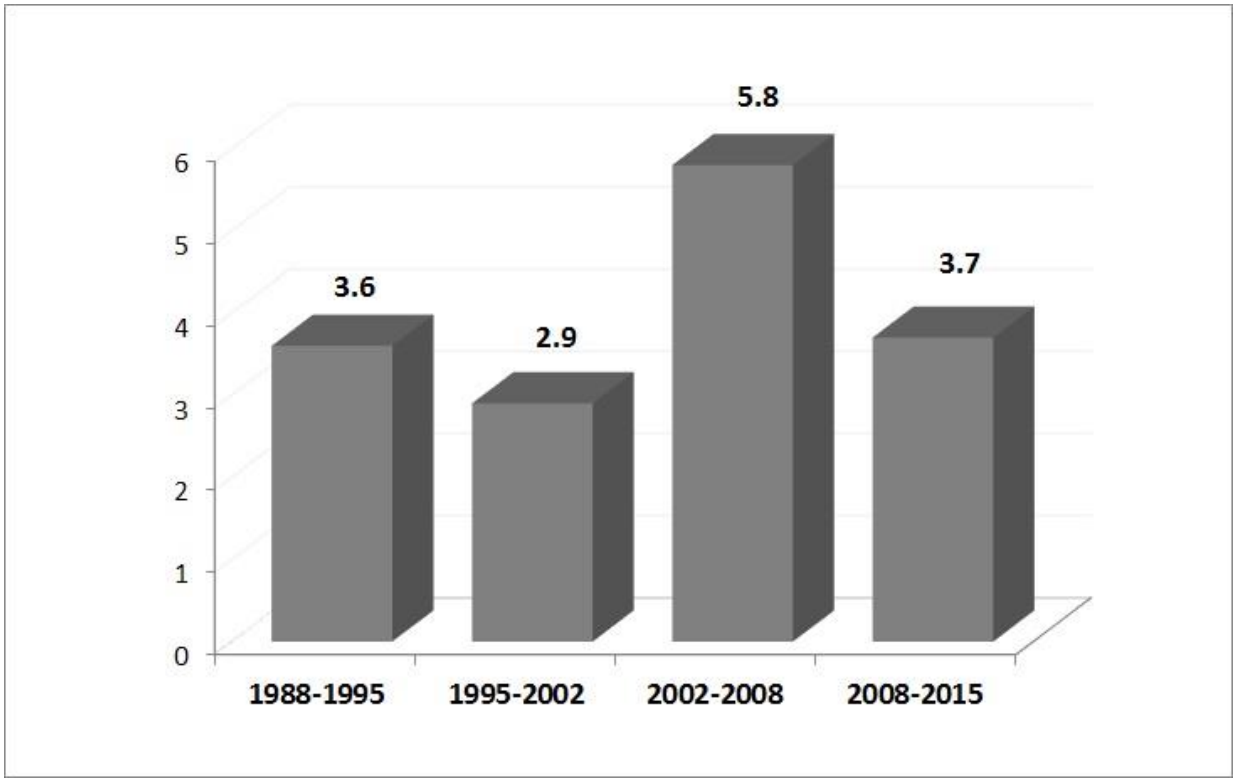

المصدر: معهد الإحصاء التركي (TurkStat)

في السنوات العشر الماضية، كان الاقتصاد التركي واحدا من اسرع النظم الاقتصادية الناشئة نموا .[1]

[1] المرجع نفسه

متوسط معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي السنوي (%) 2003-2015

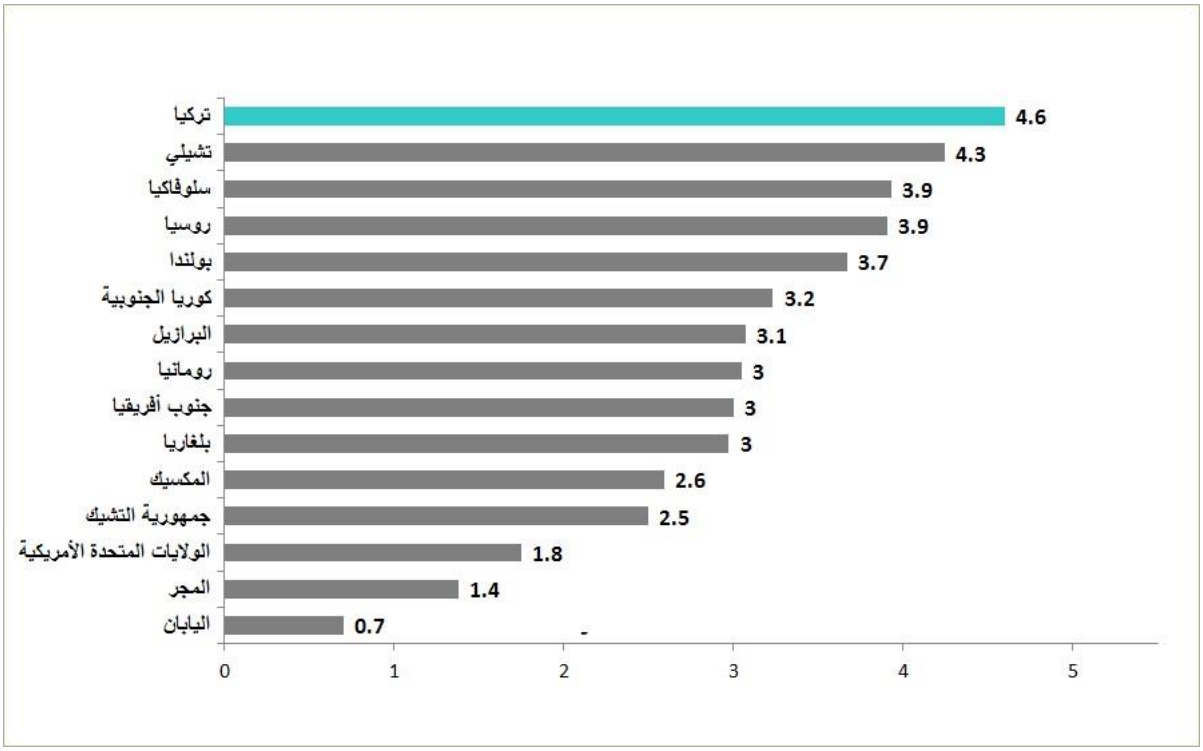

المصدر: صندوق النقد الدولي، التوقعات الاقتصادية العالمية أبريل 2016، معهد الإحصاء التركي (TurkStat)

في حين ان الاقتصاد التركي قد نما نموا مطردا فقد زادت مستويات المعيشة بشكل ملحوظ ازداد الناتج المحلي الاجمالي (GDP) للفرد الواحد من مستوى 4565 دولارا امريكيا في عام 2003 الى 9261 دولارا امريكيا في عام 2015 تضاعف ايضا الناتج المحلي الاجمالي القائم على تكافؤ القوة الشرائية(PPP) للفرد من الناتج المحلي الاجمالي (GDP) خلال الفترة من 2003-2015.[1]

[1] المرجع نفسه

الناتج المحلي الإجمالي (GDP) للفرد – على أساس تكافؤ القوة الشرائية (PPP)(دولار أمريكي)

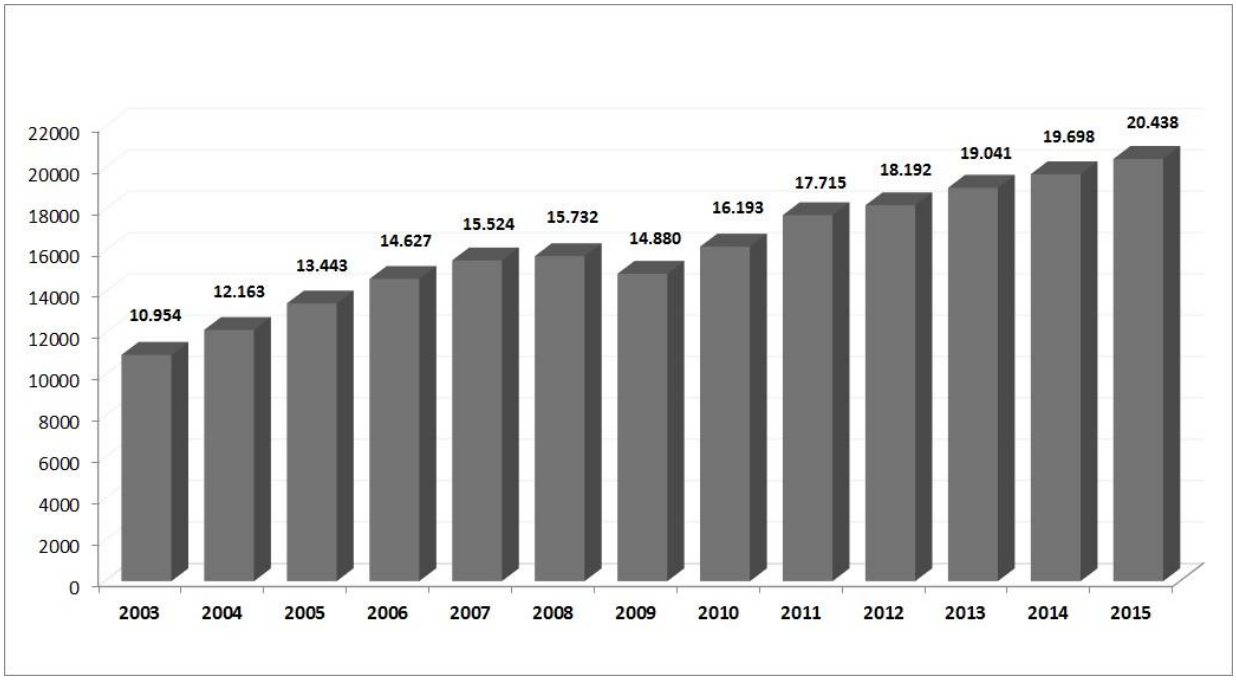

المصدر: صندوق النقد الدولي، التوقعات الاقتصادية العالمية أبريل 2016

السياسة المالية الحكيمة

يستمر الانضباط المالي في مونه حجز الزاوية في أداء الاقتصاد الكلي للاقتصاد التركي لم تدر الحكومة المركزية في تركيا تقريبا أي عجز في الميزانية في عام 2015

بفضل هذه السياسة المالية الحكيمة، خفضت تركيا أرصدة الديون، و أصبحت واحدة من أفضل النماذج الناجحة بين النظم الاقتصادية الأوربية في تخفيض الدين الحكومي و قد كان معدل أرصدة ديون الحكومة العامة يقابل معايير الاتحاد الأوربي في ماستريخت بنسبة 60% منذ عام 2004 .[1]

[1] المرجع نفسه

رصيد الدين العام للحكومي بموجب تعريف الاتحاد الأوروبي (٪ من الناتج المحلي الإجمالي(GDP)

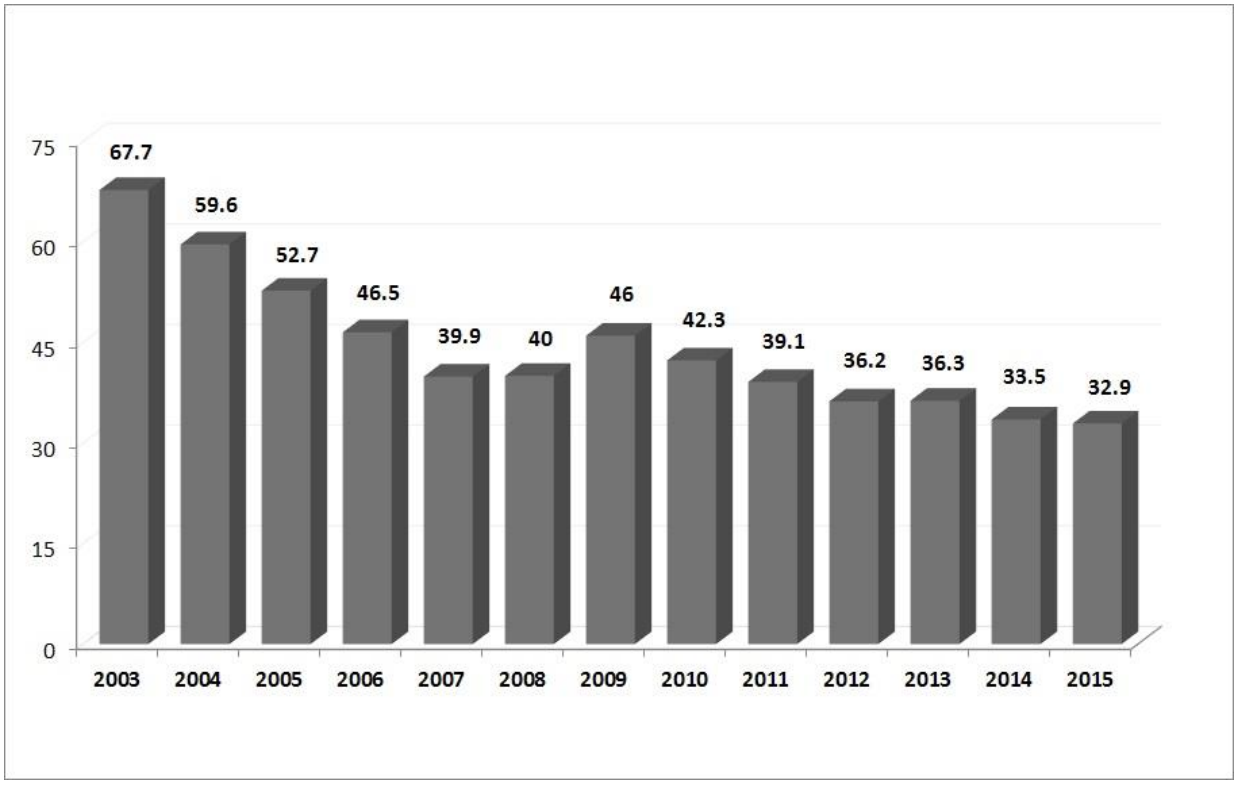

المصدر: الأمانة الفرعية للخزانة، عام 2016 [1]

[1] المرجع نفسه

رصيد الدين الحكومي العام (%) من الناتج المحلي الإجمالي(GDP)

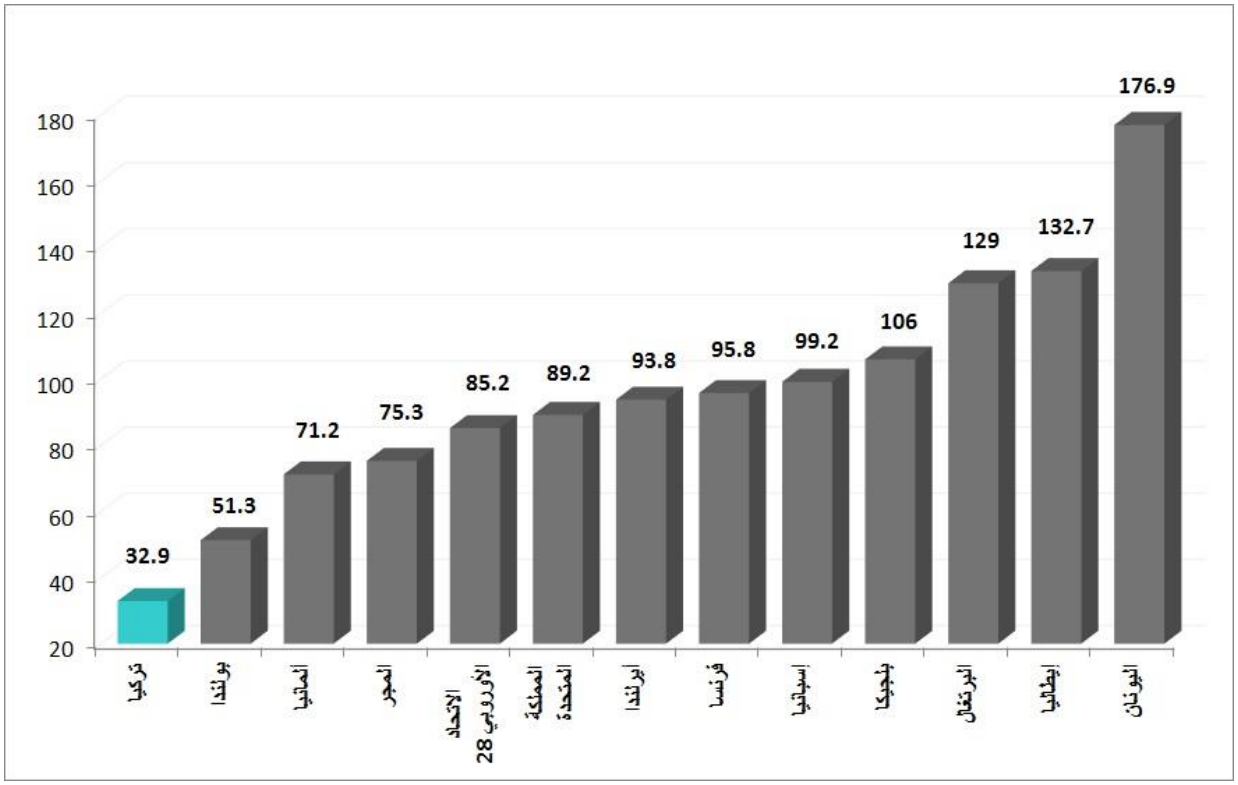

المصدر: الأمانة الفرعية للخزانة والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، عام 2016 [1]

[1] المرجع نفسه

رصيد الميزانية العامة للحكومة (%) من الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

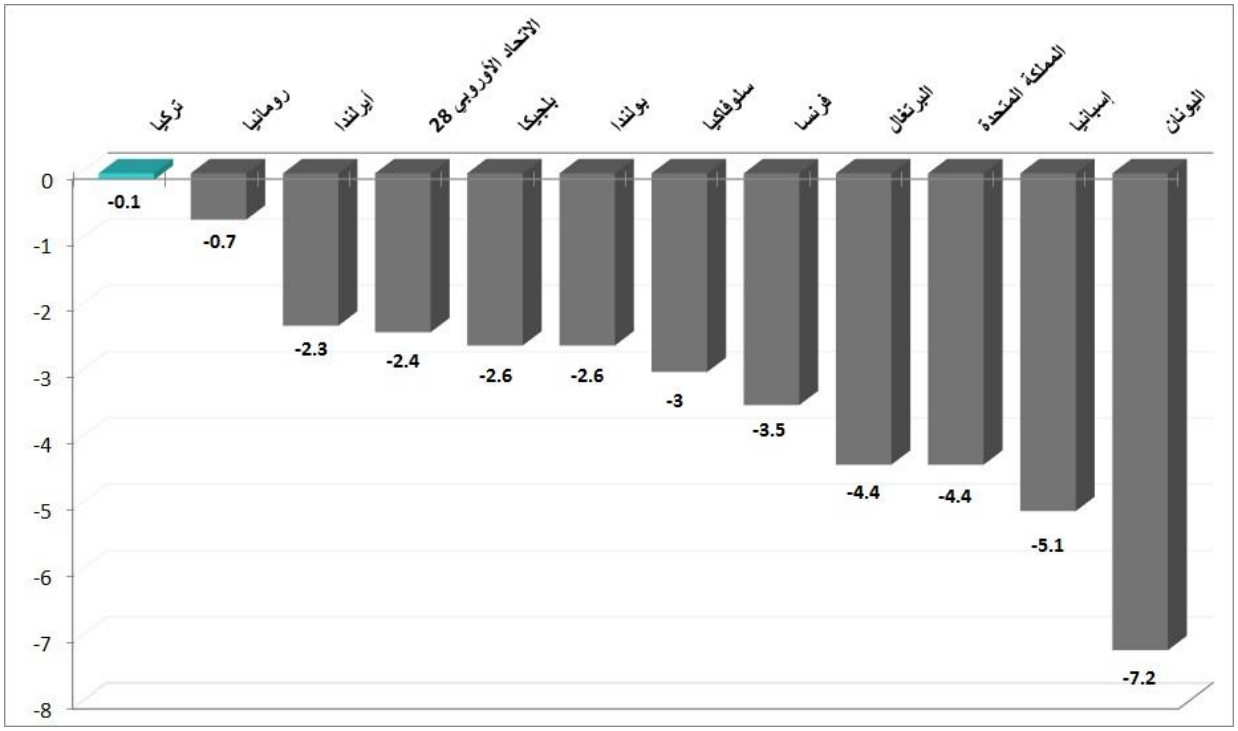

المصدر: مديرية المفوضية الأوروبية-عامة للشئون الاقتصادية والمالية (ECFIN) والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية

وزارة المالية، عام 2016[1]

الزراعة و الأمن الغذائي :

في عام 2006 بلغ الناتج الإجمالي المحلي 7.402 مليار دولار أمريكي، وأسهمت الزراعة بحوالي 10في المائة من هذا الناتج ويبلغ عدد السكان ذوي النشاط الاقتصادي حوالي 35.2 مليون (2005) من بينهم 61 في المائة من الذكور و39 في المائة من الإناث. وفي الزراعة، ينشط اقتصادياً 15 مليون نسمة، من بينهم 35 في المائة من الذكور و65 في المائة من الإناث. وكان معدل البطالة عام 2005 حوالي 9 في المائة. ووفقاً للتقديرات أصيب بفيروس الإيدز عام 2002 في تركيا 515 1 من البالغين، بيد أنه لا تتوافر بيانات عن أثر ذلك على القوى العاملة.

[1] . المرجع نفسه

تعد تركياً منتِجاً زراعياً رئيسياً. والقمح هو المحصول الغذائي الأساسي، وتبلغ حصته 67 في المائة من الإنتاج الإجمالي للحبوب. وتتمثل الصادرات الزراعية الرئيسية في المحاصيل الحقلية والمحاصيل الصناعية والفواكه والخضر والمواشي الصغيرة. وتبلغ حصة إنتاج المحاصيل في الإنتاج الزراعي الإجمالي 5.73 في المائة.[1]

و من اهم المحاصيل الزراعية في تركيا : التبغ و القطن و الحبوب و الزيتون و بنجر السكر و الجوز و البندق و الحمضيات و المواشي .

الصناعة :

أهم الصناعات في تركيا هي المنسوجات و الأغذية و السيارات و الالكترونيات و التعدين (الفحم و الكروميت و النحاس و البورون) و الصلب و النفط و صناعات الإنشاءات و الخشب و الورق[2]

صناعة السيارات :

تعود بدايات صناعة السيارات في تركيا إلى مطلع الستينيات من القرن الماضي، مع تبني أولى الجهود لتطوير وإنتاج أول سيارة ركاب تركية الصنع. وخلال فترة التصنيع والتقدم السريع، تحول هذا القطاع الرئيسي من شراكات قائمة على تجميع أجزاء السيارات إلى صناعة مكتملة النمو تتميز بإمكانات تصميم وطاقة إنتاجية ضخمة. ومع التزامها بمعايير الجودة والسلامة العالمية بل وتفوقها عليها، أصبحت صناعة السيارات التركية اليوم على أعلى درجات الكفاءة والتنافسية من خلال إنتاجها الذي يمتاز بالقيمة المضافة حيث انشات تركيا 50 مركزا لبحث و تطوير صناعة السيارات بمعرفة الشركات العاملة في هذا المجال اذ توفر

---

[1] الري في إقليم الشرق الأوسط بالأرقام " تركيا "،ص4، مرجع سابق

[2] جمهورية تركيا،Republic of turkey،بيانات اقتصادية ، متوفر على الرابط التالي :

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Dwal-Modn1/Turkey/Sec05.doc_cvt.htm

صناعة السيارات في تركيا فرص عمل لأكثر من 400.000 شخص و تهدف تركيا الى تعزيز القوة التنافسية العالمية المستدامة لقطاع السيارات و تحويله الى منظومة متكاملة تعمل بالتكنولوجيا المتقدمة و تساهم في زيادة القيمة المضافة

كما استطاعت تركيا ان تزيد معدل انتاج السيارات لديها من 374.000 سيارة في عام 2002 الى اكثر من 1.125.534 سيارة في عام 2013، و خلال نفس الفترة ارتفع انتاج السيارات سنويا بنسبة 10.53% في المتوسط و تعد تركيا خامس اكبر سوق للسيارات مقارنة مع الاتحاد الاوروبي. [1]

المعادن:

سجل قطاع التعدين والمعادن التركي نموًا بالتوازي مع الاقتصاد القوي للدولة. نظرًا لاحتواء تركيا على نطاق كبير من الجزء الغربي لحزام المعادن في المنطقة الأوروبية والآسيوية وبحر التيش، وهو عبارة عن أفيوليت يمتد من جبال الألب إلى جنوب شرق أوروبا ويمر من خلال تركيا، وسلسلة جبال القوقاز الصغرى وإيران وجبال الهيمالايا حتى الصين، فإن تركيا تقدم إمكانيات مؤكدة للمستثمرين في مجال التعدين. ونظرًا إلى أن تركيا تمثل الجزء الأقل استغلالاً من الحزام، فهي تبرز لكونها منطقة واعدة جدًا للشركات المتخصصة في مجال استخراج المعادن. لقد اقتصر مجال التعدين في تركيا بصورة رئيسية على إجراء عمليات الحفر على مستوى قريب من السطح، وهو ما يعني أن هناك احتمالية كبيرة لإجراء عمليات حفر على مستويات عميقة في انتظار المستثمرين الدوليين.

وفيما يلي بعض الحقائق والأرقام الأساسية عن قطاع التعدين والمعادن التركي:

- بلغ إجمالي قيمة الإنتاج الخاصة بالقطاع 24.5 مليار ليرة تركية في عام 2015.
- توفر القوى العاملة الشابة والحيوية والمؤهلة علميًا في تركيا مجموعة من العاملين المهرة والذين يتميزون بأداء عالي الجودة.

[1] تركيا بوست، صناعة السيارات في تركيا ... انتاج عالي الجودة، نشر بتاريخ 25 نوفمبر 2014 ، متوفر على الرابط التالي :

https://www.turkey-post.net/p-8249

- يوجد 53 قسمًا متخصصًا في هندسة التعدين في 38 مدينة في تركيا. وازداد عدد المهندسين المتخصصين في مجال التعدين في تركيا بأكثر من 50 في المائة منذ عام 2005، وبلغت أعدادهم الآن حوالي 35000 شخص.
- ان المزايا التي تمتلكها تركيا للشركات الرائدة في قطاع التعدين لا تقتصر فقط على مجموعة العاملين المهرة والذين يتميزون بأداء عالي الجودة، ولكنها تشمل أيضًا خدمات لوجستية وتكاليف حفر منخفضة نسبيًا، والقرب من الأسواق الرئيسية، وتقديم الحوافز الحكومية المربحة، والضرائب التي تعمل على زيادة القدرة التنافسية.
- ونتيجة للنمو الاقتصادي الهائل، وسنوات من الاستقرار السياسي، وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية، والدعم من الهيئات الحكومية، نجحت تركيا في جذب 149 مليون دولار أمريكي من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى صناعة التعدين في عام 2015. [1]

الطاقة:

لقد أصبحت تركيا إحدى أسرع أسواق الطاقة نموًا في العالم، وذلك بالتوازي مع نموها الاقتصادي خلال الخمس عشرة سنة الماضية. وقد أثمر نجاح برنامج الخصخصة الجاري تنفيذه منذ عام 2002 عن تولي القطاع الخاص حاليًا توزيع الطاقة بالكامل، بينما من المقرر الانتهاء من وحدات توليد الطاقة خلال السنوات القليلة القادمة. فإن برنامج الخصخصة المشار إليه قد منح قطاع الطاقة في البلاد بنية عالية التنافسية وآفاقًا جديدة للنمو.

ولقد كان التوسع الاقتصادي وارتفاع دخل الفرد والاتجاهات الديموغرافية الإيجابية وتسارع وتيرة التوسع العمراني هي الدوافع الرئيسية للطلب على الطاقة، والذي من المقدر أن يزداد بمعدل 6 بالمائة سنويًا خلال عام 2023. وللوفاء بالطلب المتزايد في الدولة على الكهرباء، من المتوقع للقدرة الكهربية القائمة حالياً وقدرها 80 جيجا وات أن تصل إلى 120 جيجا وات في 2023 ، وذلك من خلال ضخ القطاع الخاص لمزيد من الاستثمارات. وكجزء من جهود الدولة لتوفير طاقة مستدامة يعتمد عليها إلى المستهلكين، تقدم تركيا إلى المستثمرين حوافز

---

[1] التعدين و المعادن ، موقع Invest in Turkey، متوفر على الرابط التالي :

http://www.invest.gov.tr/ar-SA/sectors/Pages/Mining.aspx

مجزية مثل التعريفات الخاصة وضمانات الشراء وأولويات التوصيل وإعفاءات الترخيص الخ.، حسب نوع وقدرة منشأة توليد الكهرباء.

ففي الخمس عشرة سنة الماضية، قامت الحكومة التركية بإصلاحات ذات دلالة لتوفير الطاقة، كما تعمل البلاد على النهوض بمشاركة الكيانات الخاصة، وبالتالي تكون تركيا قد خلقت سوقًا للطاقة أكثر تنافسية. إن خصخصة أصول توليد الطاقة جنباً إلى جنب مع استراتيجية لتمهيد الطريق لمزيد من الاستثمارات الخاصة، أدى إلى زيادة نصيب الكيانات الخاصة في قطاع توليد الكهرباء، وخطوة أخرى اتخذتها الحكومة التركية لزيادة تنافسية قطاع الطاقة هي إنشاء شركة EXIST، تلك الشركة المساهمة التي تتولى مسؤولية إدارة وتشغيل أسواق الطاقة، بما في ذلك السلع المرتبطة بالكهرباء والغاز الطبيعي.

وبالإضافة إلى وجود سوق محلية ضخمة، تحتل تركيا موقعًا استراتيجيًا بين عدد من أكبر مستهلكي وموردي الطاقة في العالم، وبالتالي تعتبر مركزًا إقليميًا للطاقة. كما أن خطوط أنابيب النفط/الغاز القائمة والمُخطط إنشاؤها و المضائق التركية البالغة الأهمية والاكتشافات الواعدة في احتياطيات النفط والغاز داخل البلد نفسه تمنح تركيا قدرة متزايدة على التأثير على أسعار الطاقة وتعزيز مكانتها كطريق للمرور.

وتتوفر فرص إنتاج أنواع متجددة من الطاقة – الطاقة المائية وطاقة الرياح والطاقة الشمسية والطاقة الحرارية الأرضية – في تركيا بوفرة، كما أن السياسات المشجعة المدعومة بالرسوم المنخفضة لإمدادها من المتوقع أن تزيد نسبتها في الشبكة المحلية خلال السنوات المقبلة. وقد وضعت الحكومة التركية على رأس أولوياتها زيادة مساهمة مصادر الطاقة المتجددة في إجمالي حجم الطاقة القائمة في البلاد لتصل إلى 30 بالمائة بحلول عام 2023، ويأتي ذلك في الوقت الذي تلتزم فيه الحكومة بتحقيق كفاءة الطاقة، إذ تعمل على سن قوانين ترسي مبادئ توفير الطاقة سواء على مستوى الأفراد والشركات، كما تعمل على توفير حوافز لاستثمارات كفاءة الطاقة.[1]

[1] الطاقة و مصادرها المتجددة، موقع Invest in Turkey، متوفر على الرابط التالي:

http://www.invest.gov.tr/ar-sa/sectors/Pages/Energy.aspx

ولا تقل مصادر الطاقة المتجددة في أهميتها لإستراتيجية الطاقة التركية خلال السنوات القادمة عن أهمية تقنيات في مجالات مثل معالجة المخلفات وتقليل غازات الاحتباس الحراري التي غالباً ما تُذكر مع هذا الشكل الجديد توليد الطاقة بوصفها ممارسات مكمِّلة هامة وحرجة.

ويصاحب المحافظة على البيئة باللجوء إلى مصادر الطاقة المتجددة عدد من الإجراءات والنظم التي هي إما سارية حالياً أو سيبدأ سريانها قريبًا ويتناول بعض من تلك اللوائح التنظيمية تقليل انبعاثات الكربون وزيادة كفاءة توليد / نقل الطاقة وتشجيع استخدام تقنيات إدارة المخلفات.

وقد كان لمجموع هذه العوامل تأثير عميق على قطاع الطاقة في تركيا مما حولها إلى أحد المقاصد الاستثمارية الأكثر جاذبية في العالم. وتمشيًا مع تنفيذ اللوائح والضوابط التي تصب في مصلحة المستثمر والزيادة العالية في الطلب، فإن قطاع الطاقة في تركيا أصبح أكثر حيوية وتنافسية، ويجذب انتباه المزيد من المستثمرين لكل مُكَوِّن من مكونات سلسلة القيمة في قطاعات فرعية متنوعة للطاقة.

ويقدر إجمالي الاستثمارات المطلوبة لتلبية الطلب المتوقع على الطاقة في تركيا بحلول عام 2023 بنحو 110 مليار دولار، أي أكثر من ضعف إجمالي المبلغ المستثمَر خلال العِقد الماضي.

إن رؤية تركيا لعام 2023، وهو عام الذكرى المئوية لتأسيس الجمهورية، تهدف إلى تحقيق أهداف لقطاع الطاقة في تركيا. وتشمل ما يلي:

- زيادة إجمالي القدرة القائمة إلى 120 جيجا وات
- زيادة حصة الطاقة المتجددة إلى 30 بالمائة
- زيادة استخدام الطاقة الكهرومائية إلى أقصى حد ممكن
- زيادة القدرة القائمة على أساس طاقة الرياح إلى 20000 ميجا وات
- تركيب محطات لتوليد الطاقة تعطي 1000 ميجا وات من الطاقة الحرارية الأرضية و5000 ميجا وات من الطاقة الشمسية .[1]

[1] المرجع نفسه

- تمديد طول خطوط النقل الى 60717 كم
- الوصول إلى سعة وحدة توزيع الطاقة بقيمة 158460 ميجا فولت أمبير
- التوسع في استخدام الشبكات الذكية
- زيادة سعة تخزين الغاز الطبيعي إلى ما يزيد عن 11 مليار متر^3
- بدء تشغيل محطات الطاقة النووية (توجد محطتان للطاقة النووية قيد التشغيل، وثالثة تحت الإنشاء)
- زيادة القدرة القائمة الناتجة عن الفحم من المستوى الحالي 17.3 جيجاوات إلى 30 جيجاوات[1]

الكهرباء : طبقا لتقديرات عام 2008

ا . الانتاج : 198.4 بليون كيلووات / ساعة

ب . الاستهلاك : 198.1 بليون كيلووات / ساعة

ج . صادرات الكهرباء : 1.12 بليون كيلووات / ساعة

د . الواردات من الكهرباء : 790 مليون كيلووات / ساعة

النفط :

ا . الانتاج : 52.980 برميل يوميا طبقا لتقديرات عام 2009

ب . الاستهلاك : 579.500 برميل يوميا طبقا لتقديرات عام 2009

ج . صادرات النفط : 133.100 برميل يوميا طبقا لتقديرات عام 2008

د . واردات النفط : 734.600 برميل يوميا طبقا لتقديرات عام 2008

هـ . الاحتياطي المحقق : 262.2 مليون برميل طبقا لتقديرات اول يناير عام 2010

الغاز الطبيعي :

ا . الانتاج :35.07 بليون متر مكعب طبقا لتقديرات عام 2009

ب . الاستهلاك :708 ملايين متر مكعب طبقا لتقديرات عام 2009

ج . الصادرات : 35.77 بليون متر مكعب طبقا لتقديرات عام 2009

د . الواردات : 35.77 بليون متر مكعب طبقا لتقديرات عام 2009

[1] المرجع نفسه

هـ . الاحتياطي المحقق : 7.088 بليون متر مكعب طبقا لتقديرات اول يناير عام 2010 [1]

السياحة :

أعلن رئيس اتّحاد وكالات السياحة التركية باشاران أولوصوي أنّ عدد السياح الذين زاروا تركيا في عام 2014 يقدّر بـ42 مليون سائح، أدخلوا ما يقارب 35–36 مليار دولار أمريكي إلى الاقتصاد التركي وفي تصريح له لوكالة الأناضول، قال أولوصوي إنّ هدف الاتّحاد هو التّعريف بتركيا، وإيجاد مزيد من فرص العمل، والسّماح بالتبادل الثقافي إضافة إلى المساهمة في معايير معيشة السكان، فضلاً عن تنمية البلاد بأعمال البنية لتحتية وصرّح بأنّ توقّعات الاتّحاد بالنّسبة للسياحة في تركيا لعام 2014 قد تحقّقت.

وقال أولوصوي: "كانت هناك زيادة في عدد السياح الذين يزورون تركيا والدّخل السياحي. وفقاً لإحصاءات وزارة السياحة والثقافة، فإنّ عدد الأجانب الذين زاروا تركيا بين شهري كانون الثاني/ يناير وتشرين الأول/ أكتوبر ارتفع بنسبة 5,57٪ مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، ليصل إلى 33,528,056 سائح وفي الأشهر التسعة الأولى من عام 2014، أدخلت السياحة ما يزيد على 26,5 مليار دولار على الاقتصاد التركي.

وأشار أولوصوي إلى أنّ الاتّحاد يعدّ السياحة والثقافة عنصران لا يمكن فصلهما في مسعى زيادة الدّخل. ومنذ عام 2011، تولّى الاتّحاد إدارة وتسويق ومبيعات المواقع الأثرية والمتاحف في تركيا.

وتابع رئيس اتحاد وكالات السياحة التركية قائلاً إنّ دخل المتاحف والمواقع الأثرية ارتفع بفضل مهارات الاتحاد الإدارية والتسويقية مضيفاً: "نحن ندير 155 متحف وموقع أثري ويصل الدخل الذي نتلقاه من هذه المواقع إلى 352 مليون ليرة تركية (151 مليون دولار أمريكي)، في حين كان هذا الدخل 169 مليون ليرة تركية في عام وقد استضفنا 30 مليون زائر للمتاحف في عام 2013، واعتقد أنّ هذا الرقم ارتفع في عام 2014 تحتل تركيا المرتبة السادسة عالمياً في مؤشر السياح القادمين إليها بعدد 37,8 مليون زائر في عام 2013 ."[2]

[1] جمهورية تركيا، Republic of turkey، بيانات اقتصادية ،مرجع سابق .

[2] ديلي صباح، 42 مليون سائح زاروا تركيا في عام 2011، موقع ترك برس، نشر بتاريخ : 01 يناير 2014 متوفر على الرابط التالي : https://www.turkpress.co/node/4542

وقد كسبت الدولة 28 مليار دولار من هؤلاء السياح وصنّفت في المرتبة العاشرة عالمياً وفق مؤشّر إيصالات السياحة. في حين كانت فرنسا الوجهة الأولى للسياح في العالم بعدد 84 مليون سائح.[1]

النقل والمواصلات:

تتمتع تركيا بموقع مهم بين قارتي آسيا وأوروبا يعطي أهمية كبيرة لقطاع المواصلات من الجهة الاقتصادية و هذه اهم بيانات النقل

1- المطارات : 99 مطارا طبقا لتقديرات عام 2010 كاللآتي:

أ- **مطارات ذات ممرات مرصوفة 88 مطارا كالآتي:**

1-16 مطارا طول ممراتها اطول من 3047 مترا

2-33 مطارا طول ممراتها من 2438 الى 3047 مترا

3- مطارا طول ممراتها من 1524 الى 2437 مترا

4- 16 مطارا طول ممراتها 914 الى 1523 مترا

5-اربعة مطارات طول ممراتها اقل من 914 مترا

ب - مطارات ذات ممرات غير مرصوفة 11 مطارا كالآتي :

1- مطار واحد طول ممراته من 1524 الى 2437 مترا

2- 6 مطارات طول ممراتها 914 الى 1523 مترا

3- اربعة مطارات طول ممراتها اقل من 914 مترا

2- مهابط الطائرات العمودية:20 مهبطا طبقا لتقديرات عام 2010

3-خطوط الانابيب طبقا لتقديرات عام 2010

أ- خطوط انابيب لنقل الغاز : 10706 كم

ب - خطوط انابيب لنقل النفط الخام : 36360 كم

[1] المرجع نفسه

4- **السكك الحديدية** : يبلغ اجمالي اطول السكك الحديدية 8699 كم كلها خطوط قياسية و عرضها 1.435 و منها 1928 كم خطوط مكهربة طبقا لتقديرات عام 2010 .

5- الطرق الرئيسية طبقا لتقديرات عام 2008

أ- اجمالي اطولها : 352.046 كم

ب – الطرق المرصوفة : 313.151 منها 2010 كم طرق سريعة

ج- الطرق غير المرصوفة : 38859 كم

6- المجاري المائية : 1200 كم طبقا لتقديرات عام 2008

7- الاسطول البحري التجاري طبقا لتقديرات عام 2010 .

أ- الاجمالي : 645 سفينة

ب – السفن حسب النوع : 95 سفينة شحنات غير معبأة و 290 سفينة شحن بضائع و 85 ناقلة كيماويات و ناقلة نفط/خامات مختلطة و 40 ناقلة حاويات و 6 ناقلات غاز مسالة و سفينة ركاب و 59 سفينة شحن و 31 ناقلة نفط و سفينة شحن بضائع مبردة و 34 سفينة شحن و تفريغ افيين (دحرجة) و ناقلتان متخصصة

ج- سفن اجنبية ترفع علم تركيا : ثلاث سفن واحدة من المانيا و اثنتان من ايطاليا

د- سفن مسجلة في دول اخرى : 686 سفينة واحدة في البانيا و سبع في انتيجوا و باربودا و واحدة في اذربيجان و ثلاث في جزر البهاما و واحدة في باربادوس و 18 في بليز و 26 في كمبوديا و 16 في جزر القمر و اربع في جزر كوك و واحدة في دومينكا و 22 في جورجيا و ثلاث في ايطاليا و ثلاث في كريباتي و 15 في ليبيريا و 211 في مالطا و 72 في جزر مارشال و 18 في مولدوفا و واحدة في منغوليا و ثماني في جزر الانتيل الهولندية و 79 في بنما و 104 في روسيا و 22 في سانت كيتس ونيفيس [1]

[1] جمهورية تركيا، Republic of turkey، بيانات النقل، متوفر على الرابط التالي :

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Dwal-Modn1/Turkey/Sec07.doc_cvt.htm

و 18 في سانت فينسنت و جزر جرينادين و 14 في سيراليون و اثنتان في سلوفاكيا و سبع في تنزانيا و اربع في توجو و واحدة في تركمانستان و واحدة في توفالو و واحدة في المملكة المتحدة و اثنتان عير معلومتين .

8-اهم الموانئ :

الياجا Aliaga و ديليسكيليسي Diliskelesi و ازمير Izmir و كوكايلي Kocaeli و مرسين Mercin و ليماني Limani و يارمكا Yarimca[1].

و يحسن نظام النقل في تركيا استغلال البنية التحتية المتطورة بدرجة كبيرة في البلاد. فنظراً لوجود أكثر من 50 مطاراً في جميع أنحاء البلاد، يمكن للمرء أن ينتقل جواً من مدينة إلى أخرى في تركيا في أقل من ساعة في معظم الأحوال. جعلت شبكة الطرق المزدوجة والطرق السريعة الواسعة من السهل جداً الوصول من منزلك إلى أي مدينة من المدن الكبرى في تركيا. وفي الوقت نفسه، شهدت شبكة القطار فائق السرعة تحسناً سريعاً في العقد الماضي؛ ومن المتوقع أن تكون أكبر 14 مدينة في تركيا متصلة بخطوط القطارات عالية السرعة بحلول عام 2023، والذي يوافق الذكرى المئوية لتأسيس جمهورية تركيا.[2]

[1] المرجع نفسه

[2] الحياة في تركيا، موقع Invest in Turkey ، متوفر على الرابط التالي :

http://www.invest.gov.tr/ar-SA/turkey/livinginturkey/Pages/Welcome.aspx

الثقافة:

تعتمد الأنشطة الثقافية التي يمكن أن تستحوذ على اهتمام الفرد في تركيا على الاهتمامات والقدرات الفردية. ومن بين هذه الاحتمالات التي لا حصر لها: الفنون، والهوايات، والترفيه، أو غيرها من الأنشطة الترفيهية. ويمكن للمرء أن يجد في جميع المدن الكبرى دور السينما والمسارح، والحفلات الموسيقية، والباليه، والأوبرا، وأنواع أخرى من الأنشطة الثقافية التي تنتظر إما المشاركين أو المتفرجين. تزداد كذلك شعبية المهرجانات المحلية والأشكال التقليدية للأنشطة الترفيهية أيضاً بين السكان.[1]

يحلو للمفكرين والمثقفين الأتراك الانغماس في نقاشات موضوع الهوية. الشق الأعظم في هذا النقاش، الذي يركز على السؤال حول الهوية التركية، هو التوتر بين "الهوية الغربية المفروضة" و"الهوية الشرقية المكبوتة". ففي أعين الكثيرين، فإن الضرر الإضافي، الناجم عن جهود الموجة الكمالية (المنسوبة لكمال أتاتورك)، النابعة من الأعلى والرامية لتحديث المجتمع، هو ضرر أدى إلى إخفاء ثروة ثقافية هائلة وراء ستار التحديث.
لكن هذا الانقسام بحد ذاته ظل متروكاً دون نقاش حتى وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة سنة 2002، والذي جاء بأجندة سياسية عالمية جديدة كانت تأمل في تقديم إسلام معاصر ومعتدل ينتمي إلى ما بعد الحداثة. وبعد أن قام الحزب باقتلاع كل سياسة أتى بها النظام القديم، فإن كسر المعتقدات السائدة الذي جاء به رجب طيب إردوغان شكل بيئة خصبة لبيئة مثقفة جديدة سهّلت عودة بروز الهوية الشرقية "المكبوتة"، التي كانت في حالة تضاد مع الهوية الغربية المفروض.
ومن هذا اللاوعي الجماعي انبثقت فكرة طموحة وهي استكشاف إمكانية الإتيان بالعصرية من الشرق، والذي عكسته الإدانة المستمرة لإرث السياسات الثقافية القمعية إبان الموجة الكمالية.
وبالرغم من أن انتماء الدولة إلى الشرق ما زال أمراً غير محسوم – ابتداءً من التأملات اللعوبة للحاصل على جائزة نوبل أورهان باموك حول تمزق الوعي التاريخي التركي وحتى

[1] المرجع نفسه

رثاء اختفاء الصفة العالمية لاسطنبول من قبل أَلِف شفق – إلا أن هناك حنيناً إلى الماضي العثماني، الذي أصبح موضوعاً محبوباً في المشهدين الفني والأدبي

كما أن تدفق رأس المال العالمي إلى جانب ازدياد اهتمام الشركات الوطنية الكبرى بافتتاح المتاحف والمساحات الفنية حوّل أسطنبول إلى قبلة صاعدة للفنون والثقافة، وهو أمر ناجم على الأغلب من التطورات المالية التي يفخر بها إردوغان .

لقد كان هذا الفخر لا محدوداً لديه، لدرجة إعلانه أن الأزمة المالية العالمية "ستمرّ مروراً عابراً على تركيا". وبعد سنة 2006، تحولت اسطنبول إلى مدينة محبوبة، إذ وجد الفنانون الأتراك أنفسهم ضمن أكثر الفنانين مبيعاً في الساحة الفنية العالمية، وانبثقت المتاحف التي ترعاها الشركات الكبرى في كافة أنحاء المدينة. وفي نهاية هذه المرحلة، كانت اسطنبول تخطو بخطى واثقة نحو التحول إلى قطب جديد في الشرق الأوسط.

كما لعبت الموسيقى دوراً في هذه الحمى، إذ رحبت موسيقى البوب العالمية بما يسمى بـ"الأصوات الجديدة من اسطنبول"، وهي ماركة تضم مجموعة من الفنانين الذين صورهم المخرج الألماني من أصول تركية فاتح أكين في فيلمه "عبور الجسر". هذه الموجة كانت محمولة على ظهور فرق موسيقية مثل "بابا زولا" و"ريبليكاس"، التي سعى أعضاؤها إلى إبداء تقديرهم للإبداع الذي كان سائداً في موسيقى "سايكيديليك" في سبعينيات القرن الماضي. وخارج تركيا، كان الأتراك المغتربون أمثال برهان أوكال المقيم في سويسرا وإلهان إرشاهين المقيم في نيويورك في مقدمة الإنتاج الثقافي التركي في الخارج، من خلال مزجهم الشخصي بين الألحان الشرقية والغربية. [1]

[1] موتلو يتكين،هوية تركيا الثقافية .. غربنة اتاتوركية و شرقنة اردوغانية، ترجمة : ياسر ابو معليق، موقع قنطرة، نشر بتاريخ 2014/04/09، متوفر على الرابط التالي :

http://ar.qantara.de/content/lfn-wldb-fy-trky-qbl-htjjt-gyzy-wbdh-hwy-trky-lthqfygrbn-ttwrky-wshrqn-rdwgny

أما الحكومة فلم تكن منفتحة بنفس القدر الذي كانت تعلن فيه عن هؤلاء اللاعبين الثقافيين في الخارج، من خلال حملات ثقافية متعددة، بدءاً بـ"الموسم التركي" الكبير في باريس وانتهاءً بالأسابيع السينمائية التركية في عدد من العواصم الأوروبية.

وفيما لم يتردد الناطقون باسم حزب العدالة والتنمية في الحديث عن سياسة "الكيل بمكيالين" التي يتبعها الغرب، والذي ينظر إلى الفنون والثقافة كخلفية لدعم جدله الانتقامي والوطني، غابت عن نظرهم في الوقت نفسه حقيقة أنهم، ومن وجهة نظر مستهلكي الثقافة المتمدنين الغربيين، لا يكادون يملكون القوة الناعمة التي كانوا يتمتعون بها في منطقة البلقان والشرق الأوسط. لكن رغم ذلك، لم تنجح حتى احتفالية "اسطنبول عاصمة الثقافة" المرائية في إفساد الجو الاحتفالي العام.

الأنماط الهجينة والتمازج وصناعة الجديد والعالمية والعولمة المحلية والغرب مقابل الشرق والإسلام مقابل العصرية – كل هذه المواضيع جسدتها أغلب أعمال الفنانين الأتراك، الذين ركزوا عليها حتى سنة 2013. لكن في حقيقة الأمر، كان الجميع على علم بأن هذا الاحتفال الذي طال انتظاره كان مدفوعاً في جزء منه بالنقاش الدائر حول العولمة، وأن هذه الإثارة ربما ستكون زائلة. ومعظم مخرجات هذا النتاج الثقافي الكبير كانت لها قصة ترويها.[1]

الصحة العامة:

يتعامل نظام الرعاية الصحية في تركيا بشكل رئيسي مع ثلاثة أنواع مختلفة من المستشفيات: الحكومية، والجامعية، والخاصة. في حين تخضع الضمانات الاجتماعية والصحية بطبيعة الحال للدولة، إلا أنه من الممكن أيضاً الحصول على تأمين صحي خاص. تلبي معظم

[1] المرجع نفسه

المستشفيات في تركيا، سواء الحكومية أو الخاصة، المعايير الدولية في جودة المعدات والخبرات، بل وقد تتفوق عليها.[1]

فيما يخص الرعاية الصحية بالاطفال فانه :

- كان لجهود الحكومة المبذولة لتحسين الرعاية قبل الولادة، وزيادة فرص التعليم للفتيات وتشجيع الرضاعة الطبيعية آثار عميقة على معدلات وفيات الرضع ووفيات الأطفال دون الخامسة من العمر. وقد انخفض معدل وفيات الرضع إلى 33 لكل 1000 حالة في عام 2003. وقد تضاعف عدد النساء اللاتي يرضعن من الثدي بشكل تام خلال السنوات الخمس الماضية.
- تم اعتماد أكثر من 100 مستشفى باعتبارها "ملائمة للرضع"، وهي تشكل 70 في المائة من مستشفيات الولادة. وتشجع هذه المرافق على الرضاعة الطبيعية وتلبي معايير أخرى تمنح الأطفال مزيداً من الصحة لبدء حياتهم.
- ان تركيا خالية من مرض شلل الأطفال منذ عام 1998. إذ يتم تلقيح جميع تلاميذ المدارس ضد الحصبة. وتستهلك حوالي 64 في المائة من الأسر المعيشية الملح المعالج باليود. [2]

التعليم:

خضع نظام التعليم في تركيا لإصلاحات جدية في العقد الماضي. وكان أكثرها وضوحاً هو إلزامية التعليم الآن لمدة اثنتي عشر عاماً، وكذلك الزيادة الهائلة في عدد المدارس والمؤسسات التعليمية الأخرى. وتوفر العديد من المدارس الخاصة ومدارس التعليم الأساسي، بالإضافة إلى المدارس الحكومية، الخدمات التعليمية. وعلاوة على ذلك، فإن المدارس الدولية متوفرة في

---

[1] الحياة في تركيا، موقع Invest in Turkey ، مرجع سابق .

[2] القضايا التي تواجه الاطفال في تركيا،عن موقع اليونيسف ، متوفر على الرابط التالي : https://www.unicef.org/arabic/infobycountry/Turkey_26819.html

جميع أنحاء البلاد، حيث لا يلتحق بها سوى الطلاب من حاملي جوازات السفر الأجنبية.

في حين تتوفر المدارس الذي تقدم التعليم باللغات الأوروبية مثل الإنجليزية والألمانية والفرنسية والإيطالية، تتوفر أيضاً مؤسسات أخري يتم فيها تدريس اللغات مثل الروسية واليابانية والصينية.[1]

- أدت حملة لتعليم الفتيات إلى تسجيل 74.500 فتاة أخرى في المدارس الابتدائية. كما تم تسجيل 52.800 فتى آخر في المدارس[2].

[1] الحياة في تركيا، موقع Invest in Turkey ، مرجع سابق .

[2] القضايا التي تواجه الاطفال في تركيا، موقع اليونيسف ، مرجع سابق .

المطلب الثاني: الأهمية الجيو- بوليتيكية والجيو- إستراتيجية لتركيا

* الجغرافية:

تحتل تركيا من حيث الجغرافيا مكانا فريدا فباعتبارها دولة مترامية الأطراف وسط أرض واسعة بين إفريقيا وأوراسيا يمكن أن يتم تعريفها على أنها بلاد مركزي ذو هويات إقليمية متعددة لا يمكن اختزاله في صفة واحدة موحدة ...فتركيب تركيا الإقليمي المتعدد يمنحها القدرة على المناورة في العديد من المناطق ومن ثم فهي تتحكم في منطقة نفوذ في جوارها المباشر ...ستكون إلتزامات تركيا من التشيلي إلى أندونيسيا ومن إفريقيا إلى آسيا الوسطى ومن الاتحاد الأوروبي إلى منظمة المؤتمر الإسلامي جزءا من مقاربة شاملة للسياسة الخارجية وستجعل مبادرات تركيا فاعلا عالميا.

أحمد داوود أوغلو (وزير خارجية تركيا)

لطالما شكل موقع تركيا الجغرافي تاريخيا ركيزة لانطلاقها نحو العالمية حيث تتمتع بموقع متميز وفريد إذ تتموقع وسط ثلاث مناطق حساسة وهي البلقان في شمالها الغربي والقوقاز (أذربيجان وأرمينيا وجورجيا) في شمالها الشرقي والشرق والأوسط بما في ذلك المنطقة العربية في الجنوب فهي تحادد سوريا والعراق من الشمال، وهي تشكل نقطة التقاء أوروبا بالعناصر السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية القائمة على تخومها وتسيطر على مضيق البوسفور والدردنيل اللذان يتحكمان بمدخل البحرين الأسود والأبيض المتوسط ويدعم ذلك مساحتها الشاسعة حيث تأتي في المرتبة (34) في العالم بمساحة تقدر ب (452 779 2 م^2) لتكون بذلك أكبر من أي دولة أوروبية عدا روسيا الاتحادية ومن أكبر دول الشرق الأوسط ويقع (97%) من مساحتها في قارة آسيا ويضم عاصمة أنقرة ويعرف بايم "آسيا الصغرى" أو منطقة الأناضول ويقع (3%) منها في قارة أوروبا ويضم اسطنبول[1]

[1]. صايل فلاح مقداد السرحان، **أثر المحددات الجيوبوليتيكية**، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، المجلد 6، العدد 2، 2013 ،ص225.

ويمكن القول أن تركيا تقع في قلب المجال الجغرافي المصطلح تسميته أوراسيا وهي بذلك تعتبر المنطقة الوسطية المتحكمة في منطقة "قلب العالم" (Land Heart) وفق نظرية هالفورد ماكندر الجيو–بوليتيكية الأمر الذي يؤهلها لأن تكون دولة محورية أو حاسمة في المجال الجيو–سياسي (State Pivotal) [1]

وتاريخيا لطالما شكل كل من من بحر إيجه ومرمرة ومضيقا البوسفور والدردنيل والذي يفصل بين هذه الإمبراطوريات والدول وهي تصل البحار الداخلية بالمحيطات فتعتبر هذه الممرات المائية من أشهر القنوات في العالم مما يكسبها أهمية إستراتيجية واقتصادية وذلك لما لها من أهمية في نقل التجارة الدولية مما يعطيها القدرة على التحكم (to control access)، مما ينتج لها التحول إلى قوة مائية إضافة إلى كونها قوة قارية وكما يقول Cartier Peter السكرتير الأسبق لحلف شمال الأطلسي: " هي دولة التي تضطلع بإمكانية المساهمة بدور فاعل في أزمات المحيط الأورآسيوي، القوقاز والبلقان والخليج العربي والشرق الأوسط " إذ يخول الموقع الإستراتيجي المهم لتركيا وخاصة لوقوعها في قلب دوائر جيو. سياسية تشكل محددات أمنية واقتصادية إمكانية القيام بدور فاعل ومحوري في محيطها المفتوح على انتماءات حضارية وثقافية مختلفة لأن تكون قوة إقليمية. [2]

***الشعب:**

من حيث تعداد السكان تحتل تركيا المرتبة 17عالميا وهذا الكم البشري يؤهلها لتكون فاعل أساسي في العلاقات الدولية على المستويين سواء كان على المستوى الإقليمي أو على

[1] .علي حسين باكير، **تركيا: الدولة والمجتمع ...المقومات الجيو-سياسية والجيو استراتيجية** في: محمد عبد العاطي(محرر)، **تركيا تحديات الداخل ورهانات الخارج** لبنان: الدار العربية للعلوم، ط1، 2009، ص20.

[2] .صايل فلاح مقداد السرحان، **أثر المحددات الجيوبوليتيكية** . مرجع سابق.ص225

المستوى العالمي وكذلك في مختلف الميادين السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والعسكرية والدينية وهذا ما سنستعرضه مفصلا كالآتي: [1]

* **من الناحية الديمغرافية:** يشكل الشعب التركي كتلة موازية بأهميتها للموقع الجغرافي للبلاد ويعيش معظم الأتراك في المدن ويغلب الطابع العمري الشاب على التركيبة السكانية وهذا يعني أن تركيا دولة فتية في المعيار الهرمي تتمتع بديناميكية شابة ويشكل تعداد الشعب التركي عنصر توازن مع المحيط الإقليمي القريب الفارسي والعربي والأوروبي بما يسمح بممارسة تأثير في أربع جهات لا سيما في العالم التركي الذي يضم حوالي 200 مليون نسمة من غرب الصين إلى حدود أوروبا .

* **من الناحية الاقتصادية:** تشكل هذه الفئة الشابة الركيزة الأساسية التي يقوم عليها اقتصاد البلاد الذي شهد قفزات إيجابية خلال السنوات القليلة الماضية ويبلغ تعداد القوة العاملة في تركيا حوالي 23.5 مليون نسمة تشكل هذه الفئة قوة دافعة نشاطها وطاقتها الإنتاجية بما يتناسب مع الدور الذي تريد تركيا أن تلعبه في محيطها الإقليمي .

* **من الناحية الثقافية والدينية:** يمكن القول أن تركيا الحالية تشكل من ناحية التعدد العرقي والديني والثقافي صورة مصغرة عن السلطنة العثمانية وأن ينسب وأحجام مختلفة بحيث تم الاتجاه نحو إعطاء حقوق أوسع للأقليات العرقية ولا سيما الكردية بشكل يؤسس لنموذج الدولة القوية المتعددة الأعراق والأديان والإسلام المعتدل وفي هذا الإطار فإن لتركيا أهمية إستراتجية فيما يتعلق بمحاربة نموذج صراع الحضارات والأديان واستبدأله بنموذج تعايش الحضارات والأديان وجدير بالذكر أن القومية التركية قوية جدا لدى الشعب التركي المسلم وهي تعتمد على عنصر اللغة والأدب والشعر والموسيقى بما يؤمن لها عمقا تاريخيا ويعطيها القدرة على

[1]. على حسين باكير، **تركيا: الدولة والمجتمع ...المقومات الجيو-سياسية والجيو استراتيجية** . مرجع سابق، ص 22.

التواصل مع باقي شعوب المنطقة نظرا للخبرة التاريخية التي يحظى بها هذا الشعب قوميا وإسلاميا.

***من الناحية العسكرية:** أن لموقع تركيا بين آسيا وأوروبا وطبيعتها الطبوغرافية الجبلية والسهلية والساحلية ومناخها المتنوع انعكاس على شخصية والكرم والنخوة مع القدرة على[1]

العطاء والصبر وتشكل هذه الصفات عناصر متتالية لشعب مقاتل يشكل الجيش دوما ركيزته الأساسية في بناء الدولة والارتقاء الإقليمي بما يعطي الأتراك سمة مميزة وقيمة مضافة على غيره من الشعوب في هذا المجال.[2]

[1]. المرجع نفسه. ص 22

[2]. المكان نفسه

المطلب الثالث: الدولة التركية الحديثة

تأسست تركيا الحديثة على أنقاض الإمبراطورية العثمانية والتي كانت دولة إسلامية متعددة الثقافات والديانات، حيث مثلت معاهدة لوزان 1923 وهو تاريخ ولادة الجمهورية التركية بقيادة مصطفى كمال أتاتورك ولتبدأ مسيرة التحول نحو أوروبا سلوكيا وثقافيا وسياسيا مع أن بعض المؤرخين يرون أن التوجه نحو أوروبا بدأ مع عصر التنظيمات منذ منتصف القرن التاسع عشر وتجلى في دستور عام 1876م وفي طريق التحول نحو أوروبا انضمت تركيا إلى حلف شمال الأطلسي عام 1953م، كما قدمت في عام 1959م طلبا لتكون شريكا في السوق الأوروبية المشتركة وقد مثلت معاهدة لوزان الضمانة لوحدة الأراضي التركية كما هي عليه اليوم، بعد المحاولات المتعددة من قبل روسيا وبعض الدول الأوروبية لتقسيم هذه الأراضي إثر اتفاقية سفير عام 1920م التي كانت تهدف لتقسيم تركيا بين الأرمن والأكراد والدول الغربية وقطعة صغيرة أخرى في وسط الأناضول للأتراك غير أن نجاح مصطفى كمال أتاتورك بقيادة حرب ثورية ضد هذه التطلعات أفضى إلى الشكل الحالي للجمهورية التركية جغرافيا[1].

وتاريخيا كان النظام العثماني يقوم على أساس السلطنة، وكانت صلاحيات السلطان العثماني مطلقة ولكنها في الوقت نفسه منضبطة بأحكام الإسلام وبشكل عام إذ أن الدولة يومئذ كانت تستمد شرعية وجودها وقوة سلطانها على الشعوب التي تحكمها من دين الإسلام وبعد سقوط الخلافة العثمانية اختارت تركيا دستورا مدنيا مستوحى من الدستور السويسري بدلا من الدستور العثماني وذلك في نوفمبر 1922 وبعد إعلان الجمهورية في 29 أكتوبر 1923

[1] . **النظام السياسي في تركيا: نظام الحكم – المؤسسات** في موقع مركز سورية للبحوث والدراسات .نشر في /2014/09 .
اصدارات-المركز/257-النظام -السياسي-في-تركيا-نظام-الحكم---المؤسسات/www.syraisc.net :متوفر على الرابط

وانتخاب مصطفى كمال أتاتورك رئيسا لهذه الجمهورية الناشئة [1] وإعلان إلغاء نظام الخلافة وفصل الدين عن الدولة في 03 مارس 1924 وقد تمكن من إحلال نظام علماني في البلاد وأرسى عدد من العادات الغربية إلحاقا للبلاد بأوربا ومنها استبدأل الكتابة بالأحرف العربية إلى اللاتينية حيث بدأ تحول جذري في الحياة السياسية التركية وفي الدستور التركي لتأخذ تركيا العلمانية موقعها الجديد في العالم .

وخلال معظم الحرب العالمية الثانية اتخذت تركيا موقف محايد ورغم ذلك وكبادرة حسنة النية دخلت إلى جانب الحلفاء في 23 فبراير 1945 وفي نفس السنة 1945 أصبحت تركيا عضوا في الأمم المتحدة وكانت تركيا تواجه صعوبات مع اليونان في قمع المد الشيوعي وبعد الحرب برزت مطالب الاتحاد السوفياتي بقواعد عسكرية ي المضايق التركية، ما دفع الولايات المتحدة إلى إعلان مبدأ ترومان في عام 1947 الوارد في عقيدة النوايا الأمريكية لضمان أمن تركيا واليونان، وهذا ما أسفر عن تدخل واسع النطاق للجيش الأمريكي ودعم اقتصادي كذلك [2].

ثم الانتقال إلى الديمقراطية التعددية التي بقيت حاضرة بقوة على مدى عقود وذلك بعد انتهاء حكم الحزب الواحد عام 1945 وعلى الرغم من ذلك إلا أنها تعطلت من جراء الانقلابات العسكرية التي شهدتها البلاد في الأعوام التالية 1960، 1971، 1980، 1997 وخلف أتاتورك في الحكم عصمت إينونو حتى عام 1950 حيث سيطر الحكم المدني على البلاد حتى عام 1973.

ردا على دعم المجلس العسكري اليوناني للانقلاب على نظام الحكم في قبرص قامت تركيا بغزو قبرص في 1974 وحتى شهر أوت من نفس العام وذلك بعد إنزال تركيا لجنودها في

. رواء جاسم لطيف السعدي، **الإسلام السياسي، حزب العدالة والتنمية في تركيا ودوره في التغيير السياسي**، قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2010، ص14 [1]

. المرجع نفسه . ص 20 [2]

الجزء الشمالي من جزيرة قبرص في بداية الحرب يوم 20 1974 حيث انتهت العملية العسكرية بانتصار القوات التركية، وبعدها بتسعة سنوات وبعد سقوط المجلس العسكري اليوناني في أثينا تم تأسيس جمهورية قبرص الشمالية التي لا تعترف بها أي دولة في العالم سوى تركيا ، وبعد عام 1973 عاد حكم العسكر في تركيا فأدى ذلك إلى وضع غير مستقر واندلعت أعمال العنف عام 1980 ألحقه عام 1984 وذلك بتمرد حزب العمال الكردستاني المسلح ضد الحكومة التركية وهذا الصراع أودى بحياة أكثر من 40 ألف شخص ولا يزال إلى اليوم تعاني الحكومة التركية من معارضة الأكراد والأرمن، حيث أن الأكراد يمثلون 25 . 20 مليون نسمة وفي عام 1991، سمح الرئيس التركي أوزال بلجوء الأكراد إلى الأراضي التركية إثر ثورتهم في العراق وأصبحت تسلنو تشير في عام 1993 أول رئيسة للوزراء ي تركيا منذ تحرير الاقتصاد التركي خلال الثمانينات، تمتعت البلاد بنمو اقتصادي قوي ومزيد من الاستقرار السياسي [1].

*** نظام الحكم والتطور المؤسسي:**

وفقا للدستور التركي والذي يحكم البلاد والمؤطر على الأسس العلمانية التي يحميها الجيش، يشير إلى أن النظام الذي تعتمده تركيا هو "جمهوري" "ديمقراطي" "برلماني" "علماني"[2] وذلك منذ تأسيسها كجمهورية في عام 1923 ويرجع النظام على أنه " برلماني" نظرا لانتخاب رئيس الجمهورية من قبل البرلمان وتكليف الحزب الذي حاز على أكثر المقاعد النيابية في تشكيل مجلس الوزراء، ولكن بعد إقرار التعديل الدستوري الذي نص على انتخاب رئيس الجمهورية مباشرة من طرف الشعب أثار جدلا وسط دارسي أنظمة الحكم من الناحية الأكاديمية وهنا لابد من توضيح بعض النقاط فنظام في الجمهورية التركية يعد نظاما خليطا من النظام البرلماني والرئاسي هذا من جهة وبغض النظر عن البنية القانونية والجدل في طبيعة وشكل

---

[1]. **النظام السياسي في تركيا: نظام الحكم – المؤسسات** في موقع مركز سورية للبحوث والدراسات . مرجع سابق .

[2]. علي حسين باكير، مرجع سابق، ص26.

نظام الحكم في تركيا نظرا لتطورات المشهد الدستوري التركي منذ عام 2003 حتى الآن بعد التعديلات المتعددة على الدستور الذي أقر عام 1982 والمعمول به حاليا فإنه يعتبر رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة وله دور شرفي إلى حد كبير وينتخب لمدة خمس سنوات عن طريق الانتخاب المباشر، انتخب عبد الله غول رئيسا للبلاد في 28 2007 الذي حصل على أكبر عدد من الأصوات البرلمانية خلفا للرئيس أحمد نجدت سيزر أما رئيس الدولة الحالي هو رجب طيب أردوغان الذي انتخب عام 2014[1] .

نص الدستور التركي على مبدأ فصل السلطان التي تتمثل ب:

1. السلطة التشريعية: وتتألف من الجمعية الوطنية وتمارس صلاحية التشريع وفقا للمادة 07 من الدستور وهي صلاحية لا تفوض وتتألف من 550 عضوا ينتخبون كل أربعة أعوام بعد التعديل الدستوري 2007 ويتم انتخاب أعضائه من قبل الشعب مباشرة.[2]

2. السطلة التنفيذية: ما يميز السطلة التنفيذية في تركيا هو أنها ثنائية البنية وتتكون من رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء وتوزع الصلاحيات التنفيذية بين طرفي السلطة التنفيذية فرئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ويمثل الجمهورية التركية ووحدة التركي ويتم حاليا انتخاب الرئيس باقتراع شعبي عام ومدة الولاية الحالية خمس سنوات يمكن أن تجدد لمرة واحدة فقط أما [3] رئيس مجلس الوزراء فيتم تعيينه من قبل الشعب وغالبا ما يكون من الأغلبية البرلمانية ويقوم باختيار وزرائه من بين النواب أو من بين أشخاص مؤهلين للانتخاب كنواب[4]

3. السلطة القضائية: تمارس من خلال محاكم مستقلة وجهات قضائية عليا نيابة عن الشعب التركي يستند القسم القضائي في الدستور إلى مبدأ سلطة القانون إذ تم تأسيس السلطة

---

[1] . **النظام السياسي في تركيا: نظام الحكم – المؤسسات** في موقع مركز سورية للبحوث والدراسات .مرجع سابق .

[2] . على حسين باكير، **تركيا: الدولة والمجتمع ...المقومات الجيو-سياسية والجيو استراتيجية** . مرجع سابق، ص28.

[3] . **النظام السياسي في تركيا: نظام الحكم – المؤسسات** في موقع مركز سورية للبحوث والدراسات . مرجع سابق

[4] . علي حسين باكير، **تركيا: الدولة والمجتمع ...المقومات الجيو-سياسية والجيو استراتيجية** . مرجع سابق ، ص 29.

القضائية وفقا لمبادئ استقلال المحاكم وتأمين مدة تولي القضاة لمناصبهم ويعمل القضاة بشكل مستقل ويجب أن تنصاع الجهات التشريعية والتنفيذية لأحكام المحاكم ولا يمكنها تغيير أو تأخير تطبيق هذه الأحكام وبشكل عملي يتبنى الدستور التركي النظام القضائي ثلاثي الجهات وتبعا لذلك انقسم النظام القضائي إلى القضاء الإداري والقضاء القانوني والقضاء الخاص[1] .

4. مجلس الأمن القومي: يتألف المجلس من رئيس الأركان والقادة الأربعة: الجيش، البحرية الجوية، وقائد الجندرما (الدرك) إلى جانب رئيس الوزراء ووزير الدفاع ووزير الداخلية والخارجية وينعقد برئاسة رئيس الجمهورية وقراراته لها أولوية عند مجلس الوزراء لأنها قرارات عسكرية وأمنية.[2]

[1] . **النظام السياسي في تركيا: نظام الحكم – المؤسسات** في موقع مركز سورية للبحوث والدراسات . مرجع سابق

[2] . محمد زاهد، **حول التجربة التركية (كيف قاد حزب العدالة والتنمية تركيا إلى التقدم)**، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت، ط1، 2003، ص38.

المبحث الثاني: مرتكزات وأهداف السياسة الخارجية لتركيا

يرى قادة حزب العدالة والتنمية أن الحزب يمتلك رؤية جديدة في مجال السياسة الخارجية يمكن تركيا من أداء دور جدي على الساحة الدولية دورا يختلف عن الأدوار التي قامت بها سابقا، إلا أن هذه الرؤية ليست إيديولوجية بل رؤية موضوعية عقلانية تقوم على التخطيط الإستراتيجي طويل المدى وتتسم هذه الرؤية بالنشاط والدينامية والحسم والحسابات العقلانية والطابع التعددي .

المطلب الأول: مرتكزات السياسة الخارجية التركية الجديدة

مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة 2002 في تركيا حصل تغيير جذري ليس فقط في التوجهات التكتيكية بل حتى في أصول السياسات المتبعة، لذا يحمل الحزب مسبقا رؤية مختلفة إلى مكانة تركيا وموقعها ودورها في الساحتين الإقليمية والدولية وتقوم السياسة الخارجية في فترة حكم حزب العدالة والتنمية إلى يومنا هذا على أسس ومرتكزات أبرزها تلك المرتكزات التي أتى بها وزير الخارجية المنظر السياسي " أحمد داود أوغلو " في كتابه العمق الإستراتيجي ويمكن تلخيصها في النقاط التالية [1]:

1- التوفيق بين الحريات والأمن: ففي وقت كان اللاعبون العالميون وفي مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية يغلبون الاعتبارات الأمنية على ما عداها بعد 11 سبتمبر 2001 كانت تركيا الوحيد الذي نجح في التقدم على الصعيد السياسي دون التفريط بالمتطلبات الأمنية.

2- إنزال المشكلات بين تركيا وجيرانها إلى نقطة الصفر أو ما يسمى ب "تصفير المشكلات" "Zero problem" أي إخراج تركيا من صورة البلد المحاط بالمشكلات

[1] نور الدين محمد . **السياسة الخارجية ... أسس ومرتكزات** . في: محمد عبد العاطي(محرر)، **تركيا تحديات الداخل ورهانات الخارج** لبنان: الدار العربية للعلوم، ط1، 2009، ص136

والدخول في صورة البلاد ذي العلاقات الجيدة مع الجميع وهذا إن تحقق سيمنح السياسة الخارجية التركية قدرة استثنائية على المناورة.

3- اتباع سياسة خارجية متعددة الأبعاد ومتعددة المسالك ففي الظروف الدولية المتحركة الحالية من الممكن اتباع بعد واحد "Mono Rineusion" وبدلا أن تكون تركيا "مصدر المشكلة" في استقطاب الغرب، الشرق والشمال، الجنوب وآسيا وأوربا والغرب، الإسلام تكون على العكس من ذلك " مصدر لحل المشكلات" وبلدا مبادرا إلى طرح الحلول لهذه المشكلات وبلد يشكل مركز جذب ويساهم في إرساء السلام العالمي والإقليمي ومن ضمن هذا المنظور لا يجب النظر إلى أي خيار على أنه بديل عن الآخر والتعاطي مع كل الخيارات في الوقت نفسه على أنها تناقض بعضها.

4- تطوير الأسلوب الدبلوماسي وإعادة تعريف دور تركيا في الساحة الدولية (Rhythmic proactive Diplomacy): لقد كان التعريف الشائع في المرحلة الماضية أن تركيا "بلد جسر" تصل بين طرفين أما في المرحلة الحالية على تركيا ألا تكون مجرد جسر بل " بلد مركز" جاذب وفاعل.

5- الانتقال من السياسة الجامدة والكمون الدبلوماسي إلى الحركة الدائمة والتواصل مع بلدان العالم المهمة لتركيا[1]

[1]. المرجع نفسه، ص138.

رسم يوضح المبادئ الأساسية للسياسة الخارجية التركية

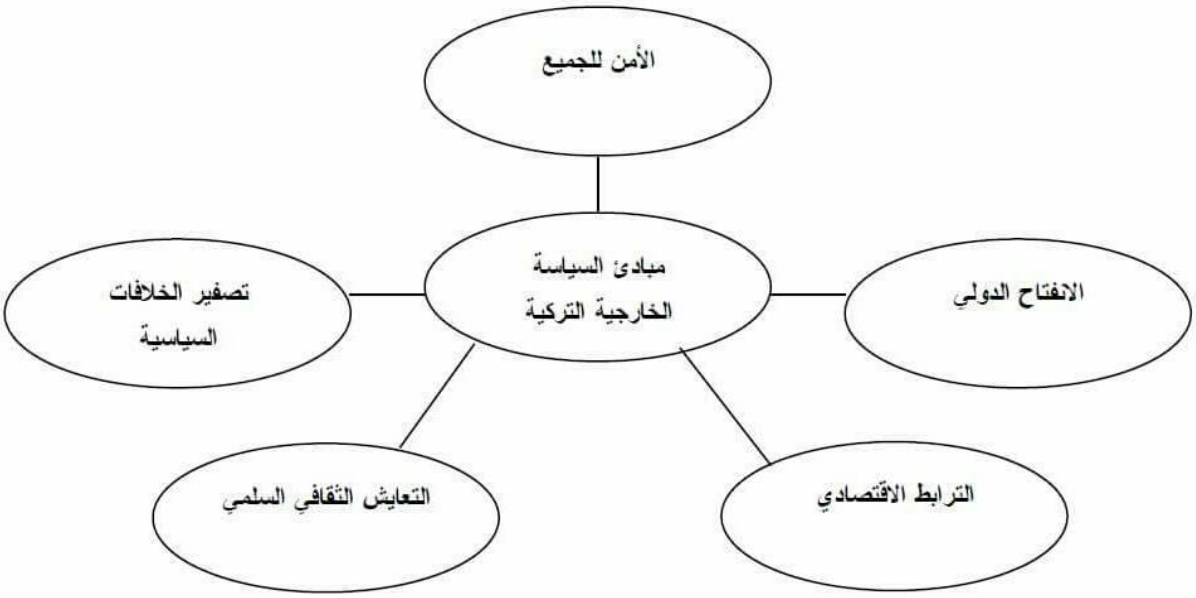

واستنادا إلى هذه الأسس الخمسة التي يحددها "أحمد داود أوغلو" فإن توفير الأدوات الضرورية لنجاحها يتطلب إعادة توجيه البوصلة الفكرية لموقع تركيا وجعلها منسجمة مع عقمها التاريخي والحضاري والثقافي المتمثل بالعالم الإسلامي والعربي على وجه الخصوص بعدما استبعده عنه منذ انهيار السلطنة العثمانية حيث أصبحت تركيا جزءا تابعا للمنظومة الغربية.[1]

و يحدد الدكتور حسين نافعة أربعة إشكاليات قام حزب العدالة والتنمية بإيجاد حلول لها وهي:

1-**إشكالية المشاركة السياسية:** وذلك بطرح صيغة توفق بين الإسلام والديموقراطية وتحجم من قدرة الجيش على التدخل في الحياة السياسية.

[1]. أحمد داود أوغلو، **العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، بيروت، الدار العربية للعلوم والنشر، 2010، ص114.

2-**إشكالية الهوية:** وذلك بطرح صيغة تحقق الانسجام بين معطيات تركيا التاريخية والثقافية والجغرافية وبين واقع سياسي وثقافي وقانوني فُرض على الشعب التركي وأدى إلى اغترابه وعزلة عن تفاعل طبيعي مع محيطه الإسلامي

3-**إشكالية التنمية والتحديث:** وذلك بطرح صيغة مكنت تركيا ليس فقط من تحقيق معدلات تنمية سنوية تعد من أكبر معدلات التنمية في العالم المعاصر وانما من ربطها أيضا بمفاهيم تحقق عدلة في التوزيع وانفتاحا أكبر على العالم الخارجي شرقا وغربا وشمالا وجنوبا

4-**إشكالية التبعية:** وذلك بطرح صيغة في السياسة الخارجية مكنت تركيا من الانتقال من دور التابع إلى دور الفاعل المستقل ومن لعب دول نشط وفاعل على الصعيدين الإقليمي والدولي دون الاخلال في الوقت نفسه بعلاقة مصلحة تركيا الإستراتيجية مع الغرب وحتى مع إسرائيل [1].

---

[1] . بهاء الدين محمد . **دروس مستفادة من السياسة الخارجية التركية الجديدة** . الحوار المتمدن – العدد: 3425- 13/7/2011: www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=267119 متوفر على الرابط – 21:15

المطلب الثاني: أهداف السياسة الخارجية التركية

استنادا إلى مبادئ ومرتكز أن السياسة الخارجية التركية فقد حددت الأهداف من وراء كل مبدأ تسعى تركيا من خلاله إلى تحقيق أهداف معينة اتجاه قضايا وفواعل على اختلاف مكانتهم في العلاقات التركية من جهة وفي الساحة الدولية من جهة أخرى ويمكن حصر هذه الأهداف في النقاط التالية:

أ . الأهداف السياسية :

1. تحقيق مكانة الزعامة إقليميا:

إن أهم هدف من أهداف السياسة التركية هو اعتبار تركيا دولة نموذجا للبناء السياسي والحداثي ويركز الساسة في تركيا على اعتبارها دولة ديمقراطية لتبدو أنموذجا :

*تركيا دولة نموذج للشرق الأوسط وآسيا الوسطى في الاتجاه نحو الغرب ذلك أن الدول المعنية ترى في تركيا حالة يمكن دراستها والاستفادة من تجاربها كذلك السير على خطاها على الرغم من إدراكها لمحدودية الإنجاز التركي على هذا الصعيد حتى الآن.

*تركيا دولة نموذج للغرب اتجاه الشرق ذلك أن الغرب يعتبرها دولة مسلمة الوحيدة التي شهدت تجربة ديمقراطية وتداول سلمي للسلطة وانفتاح ثقافي وتكنولوجي وإعلامي على الغرب.[1]

حيث بدأت تركيا في السعي وراء تحقيق مكانة إقليمية ومن ثمة عالمية تمكنها من الخروج من الدور المحدد ومن "بلد الجسر" إلى الدور المركزي والأساسي كما تبتغي أن تكون فاعلا مؤثرا وصاحب القرارات والمفاوض الأساسي في عملية صنع السلام في المنطقة وصانعة السلام.

[1] . محمد عبد العاطي التلولي، **السياسة الخارجية التركية في سوريا 2002، 2007** . رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في دراسات الشرق الأوسط من كلية الاداب والعلوم الإنسانية بجامعة الازهر، غزة.ص114.

2. الحفاظ على المصالح التركية :

تدرك الرؤية الإستراتيجية التركية ضرورة الاستقرار في العالم ولا سيما في مجال الطاقة ولهذا الغرض تسعى تركيا إلى المساهمة في إقرار السلام اعتمادا على مكونات ثلاث: سياسي، اقتصادي، ثقافي.

الأهداف الاقتصادية: تقوم السياسة الخارجية التركية بتحقيق أهداف ذات طابع اقتصادي تتمثل بالتفاعلات السياسية التي تضمن للدولة التركية على الربوع الاقتصادية المتمثلة في القروض والاستثمارات الخارجية والمساعدات والهبات الاقتصادية والتسهيلات المادية والمستوردات بشروط خاصة .

وقد تميزت السياسة الخارجية بفك الارتباط بين السياسة والاقتصاد بحيث أن التوتر في العلاقات السياسية لم يكن ينعكس على العلاقات الاقتصادية [1].

كما يظهر أن تركيا تستخدم الجانب الاقتصادي في علاقاتها مع الدول لتحقيق التعاون فالحكومة التركية الحالية تعطي الأولوية لتطوير العلاقات الاقتصادية مع الأطراف الأخرى لخلق أساس متين يشكل مقدمة لتطوير العلاقات الثنائية السياسية والأمنية وإفساح المجال لمعالجة النزاعات بالأساليب الدبلوماسية بل وتعزيز قدرات تركيا الكامنة المعطلة بما يدعم مكانتها الإقليمية [2] .

الأهداف العسكرية: تعمل كل دولة مع الحفاظ على أمن وتكامل إقليمي الخاص بالدولة أو حلفائها والمتعاونين معها وتحاول أن تمتلك القدرات العسكرية التي تمكنها من مواجهة التهديدات أو إعاقة جهود أعداء الدولة وترتبط قوة الدولة بالدور الذي تلعبه في محيطها الإقليمي والعالمي وتركز عقدة تركيا الأمنية على إقامة تفاعلات وتحالفات سياسية وإستراتيجية

---

[1] . المرجع نفسه . ص 114

[2] ،. المرجع نفسه ص115.

تضمن لها موقفا أفضل اتجاه مصادر التهديدات الداخلية، إذ تهتم مؤسسة العسكر بتحقيق هذه الأهداف حيث حددت هذه الأخيرة لنفسها مجموعة من الأهداف وتتمثل بالاستجابة الفعالة من التحديات الأمنية والأزمات والأوضاع المتغيرة على الصعيد العالمي وضمان أمن تركيا ضد المخاطر والتحديات والخارجية والتي تقع على عاتق المؤسسة العسكرية مجموعة من المهام من أبرزها: الردع وتحليل مجال نطاق الأمن وإدارة الأزمات وعمليات الانتشار المحدودة للقوات المسلحة وعمليات الحرب التقليدية.

1. الردع: عبر الحفاظ على قدرات تركيا العسكرية وتأمين تقدمها في هذا المجال بشكل يؤمن قوة ردع في قلب المنطقة التي تعتبر بنية خصبة لعدم الاستقرار والمخاطر المحيطة بتركيا.

2. تحليل ومجال ونطاق الأمن: ويعني القدرة على تشخيص المخاطر مبكرا والعمل على تحديد التحرك العدواني المرتقب ضد الدولة التركية وضد قدرتها على المشاركة في حفظ الأمن والسلم الدوليين وإيقافه.

3. إدارة الأزمات وحلها عبر المساهمة العسكرية: إذ تعتبر هذه المهمة من المهمات الأساسية في الجيش التركي وهي تعطي نموذجا عن الجيش الذي يعمل على نشر الأمن والاستقرار وتأمين السلام.

4. عمليات الانتشار المحدودة للقوات المسلحة وعمليات الحرب التقليدية: إضافة إلى مشاركة تركيا في أحلاف إقليمية أو منظمات دولية [1].

[1] . عبد العاطي التلولي، **السياسة الخارجية التركية اتجاه سوريا، 2002، 2007** مرجع سابق ص118

المطلب الثالث: أدوات تنفيذ السياسة الخارجية التركية

يتطلب تحقيق أهداف السياسة الخارجية استعمال مجموعة من الأدوات لتحقيقها والتي يصعب بدونها تحقيق أهداف السياسة الخارجية ما لم يؤكد تحقيق الأهداف لفاعل دولي آخر وحتى في تلك الحالة، فالأمر يتطلب مجموعة من الأدوات الدبلوماسية الكفيلة بإقناع ذلك الفاعل يتحمل تحقيق الهدف .

والواقع أن أهمية أدوات السياسة الخارجية لا ينبع فقط من أهميتها لتحقيق الأهداف ولكن أيضا من كونها عاملا مؤثرا في مسار السياسة الخارجية ومحددا لمسار تلك السياسة ذلك أن توافر أداة للسياسة الخارجية يغري باستعمالها لتحقيق أهداف السياسة الخارجية.

ورغم تعدد أدوات السياسة الخارجية إلا أن السياسة الخارجية التركية اعتمدت على مجموعة من الأدوات لتحقيق أهدافها والتي تتمثل في [1]:

أولا: الأدوات الدبلوماسية :

تشمل المهارات والموارد التي تستعملها الدولة في تمثيل ذاتها إزاء الوحدات الدولية الأخرى والتفاوض معها بما في ذلك شرح سياستها إزاء القضايا الدولية وحماية مواطنيها وممتلكاتهم في الخارج وتنظيم تعاملاتهم مع الأجانب وتعتمد الأداة الدبلوماسية على توطين مجموعة من الموارد وهي شبكة الشعارات والقنصليات والمفوضيات وغيرها من أدوات الاتصال الدولي .[2]

وتول السياسة الخارجية التركية اهتماما كبيرا للأداة الدبلوماسية التي من خلالها تسعى لعلاج المشكلات بينها وبين الآخرين أو بين الآخرين بعضهم لبعض وقد انتهجت تركيا مبدأ " تصفير المشكلات" مع جيرانها والمبادرة لحل الإشكالية قد تطرأ في العلاقات معها [3]كذلك

---

[1] . محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية** . مرجع سابق، ص 91

[2] . المرجع نفسه . ص92.

[3] . عبد العاطي التلولي، **السياسة الخارجية التركية اتجاه سوريا، 2002، 2007** . مرجع سابق ص121

تنشيط الدبلوماسية في طرح المبادرات لمعالجة القضايا الإقليمية وقد أكد أحمد داود أوغلو هذا المعنى بوضوح فور توليه وزارة الخارجية في ماي 2003 في حفل التسليم، حيث تعهد أن تكون إحدى أهم القوى الإقليمية وأنها ستكون دولة فعل وعمل وليس دولة رد الفعل بل دولة "ستثار في كل قضايا المنطقة والعالم " [1]

كما أشار الرئيس التركي السابق عبد الله غول أنه في ظل التحولات الإقليمية والدولية الخطيرة يصبح من الخطأ أن تبقى أنقرة متفرجة على ما يجري حولها، وهي جزء يتأثر بما يجري في محيطها وتؤثر به بحيث لا يمكن لتركيا أن تبقى محصورة داخل الأناضول فتركيا عملت على تجسيد نهج القوة الناعمة أي الدبلوماسية منذ اللحظة الأولى [2].

ومن ملامح الدبلوماسية التركية حيث نجد تركيا قد استضافت قمة الناتو وقمة المؤتمر الإسلامي في عام 2003 فضلا عن استضافتها لمعظم المنتديات الدولية كما أنها أصبحت عضوا مراقبا في منظمة الاتحاد الإفريقي عام 2007 ومشاركة تركيا في جامعة الدول العربية كضيفة على مستوى وزراء الخارجية ورؤساء الوزراء على حد سواء، كما وقعت مع جامعة الدول العربية على اتفاقية خاصة على خلفية اجتماع الدول بجوار العراق في 02 نوفمبر 2007.[3]

2. الأداة الاقتصادية :

تشمل الأداة الاقتصادية الأنشطة التي تستعمل للتأثير في إدارة وتوزيع الثروة الاقتصادية للدولة وتشمل تلك الأنشطة إنتاج وتوزيع واستهلاك البضائع والخدمات وتبادل الثروة والمعاملات المالية وغيرها ومن أمثلة ذلك إعطاء وطلب المساعدات الاقتصادية والتفاوض

[1]. المرجع نفسه ص 122.

[2]. نور الدين محمد، **السياسة الخارجية، أسس ومرتكزات**، مرجع سابق، ص139.

[3]. عبد العاطي التلولي، **السياسة الخارجية التركية اتجاه سوريا، 2002، 2007** . مرجع سابق ص 123.

حول تنظيم المعاملات التجارية والتعريفات الجمركية وأدوات الحماية التجارية والعقوبات والمقاطعات الاقتصادية وإعطاء أفضليات تجارية كإعطاء دولة وضع الدولة الأولى بالرعاية.[1]

وحسب رجب طيب أردوغان في مقالته التي نشرتها مجلة الخليج على موقعها

إن الاقتصاد التركي النشط بمثابة مصدر الاستقرار والرخاء حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي السنوي لتركيا 800 مليار دولار وهو الأمر الذي جعل من تركيا الدولة صاحبة سادس أضخم اقتصاد في أوروبا وصاحبة المرتبة السابعة عشر على مستوى العالم بعدما كانت تركيا واحدة من أقل بلدان العالم تأثرا بالأزمة الاقتصادية العالمية في ظل التجارة الخارجية المتنامية والنظام المصرفي القوي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تتسم بالتنوع وتتمتع بالازدهار[2]

3. الأداة الإعلامية:

تتضمن محاولة التأثير في أفكار الآخرين وتشتمل على مجموعة من الأدوات الدعائية والثقافية وتتصرف الأدوات الدعائية إلى تلك الأنشطة الموجهة إلى التأثير في مفاهيم الأفراد العاديين والنخب غير الرسمية في الوحدات الدولية الأخرى، فالأداة الدعائية تهدف إلى حث من توجه إليهم الدعاية على تأييد أو رفض رأي أو سلوك معين، أما الأدوات الثقافية تركز على توظيف الإنتاج الثقافي والتراث الشعبي في التأثير على الوحدات الدولية الأخرى ومن أمثلتها إقامة العروض الثقافية في الخارج ونشر تعليم القومية في الخارج وغيرها .[3]

رغم أن تركيا تستخدم الإعلام للتأثير على الوضع الداخلي أكثر من تركيزها فيه على التأثير الخارجي إذ أنها أصبحت تستخدم هذه الأداة بصورة أكثر من السابق لخدمة سياستها الخارجية

---

[1] . محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، مرجع سابق، ص92.

[2] . محمد عبد العاطي التلوتي، **السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا، 2002، 2007**. مرجع سابق، ص 124

[3] . محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، مرجع سابق، ص92.

ولأجل ذلك أطلقت مؤخرا قناة تركية ناطقة باللغة العربية وهي قناة TRT7تابعة للحكومة التركية وعندما افتتحتها تم توجيه دعوة لرؤساء الدول لحضور حفل الافتتاح في الإشارة إلى أهمية المنطقة العربية بالنسبة للدولة التركية .[1]

4. الأداة العسكرية:

هي مجموعة من المقدرات المتعلقة باستعمال أو التهديد باستعمال العنف المسلح المنظم ضد الوحدات الدولية الأخرى وتشمل هذه الأدوات إنشاء قوات مسلحة وتسليحها وتدريبها وتوزيعها واستعمال أو التهديد باستعمال القوة والغزو المسلح والتهديد بالأدوات العسكرية وتطوير الأسلحة عقد المخالفات العسكرية ...الخ[2]

وتتفوق تركيا بتفوق واضح في قدراتها العسكرية مقاسة بعدد قواتها وحجم الإنفاق العسكري حيث زاد حجم الإنفاق العسكري من 8 مليار دولار عام 2002 إلى 11.6 مليار دولار في عام 2007[3]

خامسا: توظيف المنظمات الدولية

أدركت تركيا أهمية ودور المنظمات الإقليمية والدولية في تعزيز الاستقرار والتعاون في محيطها الإقليمي وإذا كانت تركيا في الأساس عضوا في المؤسسات الغربية إلا أن تركيزها كان منصبا على تفعيل منظمة المؤتمر الإسلامي [4] ويرى أحمد داود أوغلو وزير الخارجية في

[1] .عبد العاطي التلولي، **السياسة الخارجية التركية اتجاه سوريا، 2002، 2007** . مرجع سابق ص129

[2] .محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، مرجع سابق، ص 92.

[3] .محمد عبد العاطي التلولي، **السياسة الخارجية التركية اتجاه سوريا، 2002، 2007**، مرجع سابق، ص131.

[4] .محمد نور الدين، **السياسة الخارجية أسس ... ومرتكزات**، مرجع سابق، ص 141.

كتابه العمق الإستراتيجي أن تركيا تهتم بعلاقاتها مع جميع المنظمات الدولية الهامة مثل حلف شمال الأطلسي، الإتحاد الأوروبي، منظمة المؤتمر الإسلامي وعليها أن تستفيد من المنظمات التي ظهرت بعد الحرب الباردة مثل منظمة التعاون لاف لحوض البحر الأسود، ومجموعة الدول الثمانية ومجموعة الدول العشرين [1] وهذا ما يؤكد أن تركيا حريصة على أن يكون لها دورا حيويا في هذه المنظمة الدولية والإقليمية والتي من خلالها تتمكن من لعب دور فعال في السياسة الخارجية.

[1]. أحمد داود أوغلو، **العمق الاستراتيجي**، مرجع سابق، ص252.

المبحث الثالث: حزب العدالة والتنمية واثره في صناعة السياسة الخارجية لتركيا الحديثة

شهدت تركيا أربع عشر عملية انتخابية نيابية منذ انتقال البلاد إلى التعددية الحزبية عام 1950 وطوال هذه الانتخابات لم يتمكن من التفرد بالسلطة سوى أربعة أحزاب فقط واليوم يقود حزب العدالة والتنمية ذو التوجه الإسلامي المعتدل البرلمان والحكومة التركية منفردا بعد الانتصار المشهود لحزب العدالة والتنمية الذي يتزعمه رئيس بلدية "اسطنبول" السابق "رجب طيب أردوغان" وبهذا تكون تركيا دخلت مرحلة جديدة من تاريخها .

المطلب الأول: نشأة الحزب والصعود السياسي

إن حزب العدالة والتنمية (A K P) هو حزب سياسي تركي يصنف نفسه بأنه حزب محافظ معتدل غير معاد للغرب يتبنى رأسمالية السوق يسعى للانضمام تركيا للاتحاد الأوروبي ذو جذور إسلامية، لكنه ينفي أن يكون حزبا إسلاميا ويحرص ألا يستعمل الشعارات الدينية في خطاباته السياسية إنه حزب محافظ ويصنفه البعض على أنه يمثل "الإسلام المعتدل" وهو الحزب الحاكم في تركيا حاليا في البلاد[1]، وقد اختير وزير الخارجية التركي أحمد داوود أوغلو رئيسا لحزب العدالة والتنمية الإسلامية المحافظ الحاكم في تركيا خلفا لرئيس الوزراء رجب طيب أردوغان الذي انتخب رئيسا للبلاد وعن الظروف التي أدت إلى نشأة الحزب يقول بشار باقيس نائب رئيس الحزب للشؤون الخارجية: "الفهم الأعمق لصعودنا في الحياة السياسية التركية يستلزم النظر في كيفية تشكيل الحزب لقد كان معظم مؤسسي الحزب أعضاء في حزب الرفاه بزعامة نجم الدين أربكان وقد حاولوا كإصلاحيين ومنهم عبد الله غول وبولنت أرنج ورجب طيب أردوغان، تغير أسلوب أربكان وسياساته وأبدوا رفضهم لممارساته خاصة بناء كل موقف على أساس ديني فنحن في بلد علماني ومثل هذه الممارسات غير مقبولة

[1] .رواء جاسم لطيف السعدي، **الإسلام السياسي، حزب العدالة والتنمية في تركيا ودوره في التغيير السياسي**، مرجع سابق، ص63.

وعندما حل حزب "الرفاه" ظل المحافظون بزعامة أربكان والإصلاحيون الذين كان يقودهم عبد الله غول في حزب الفضيلة إلى أن حل هو الآخر بقرار من المحكمة الدستورية عندئذ كان لابد من الانقسام أنصار أربكان شكلوا حرب السعادة بزعامة رجائي قوطان والإصلاحيون شكلوا حزب العدالة والتنمية فلقد وجدوا أنفسهم في مفترق الطرق والحياة السياسية قد تغيرت فقرروا الانقطاع عن الماضي ممثلا في "الرفاة" والفضيلة لكن هذا لا يعني إنكار الماضي أو الهوية "[1] وتم الإعلان عن تأسيس حزب العدالة والتنمية في 14 أوت 2001 حيث تم ذلك في وسط حفل بسيط دعي إليه الصحفيون ومناضلو المجموعة الإسلامية للفضيلة وجرى إشهار الأعضاء المؤسسيين الذين كانوا 74 شخصا من خارج الرفاه وأعلن الحزب محاربة الفقر والجوع في تركيا والتأييد على انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي[2]

حقق حزب العدالة والتنمية ثلاث انتصارات متتالية في الدورات الانتخابية 2002، 2007، 2011 إذ أنه حقق في الدورة الانتخابية لسنة 2002 والذي لم يمض على تشكيله سنة واحدة فوزا كبيرا بحصوله على 34.2%، ولم يحصل أي حزب من الأحزاب الثمانية الباقية 1% من أصوات الناخبين، وبذلك يكون حزب العدالة والتنمية حصل على 263 نائبا في البرلمان من 550 حيث أصبح بمقدور الحزب تشكيل الحكومة بمفرده بعيدا عن الائتلاف مع أي حزب آخر أما في انتخابات 2007 فحصد حزب العدالة والتنمية على ما نسبته 46.7% وعلى 341 نائبا إلا أنه عدد أقل من 2002 لأن نظام الانتخابات يشترط لدخول

[1] .معمر خولي . **الاصلاح الداخلي في تركيا .الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات** . سنة 2011 . ص 8

[2] .ريز لطيف صادق. **العلاقات الامريكية – التركية في ظل عهد حزب العدالة والتنمية** . رسالة قدمت استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية. قسم العلوم السياسية . كلية الآداب والعلوم .جامعة الشرق الأوسط .2011 ص 43

البرلمان حصول أي حزب على 10% من الأصوات على مستوى تركيا أدى إلى انخفاض عدد النواب إلى 241[1]

وبتاريخ 12 جويلية 2011 دخلت تركيا الحقبة الثالثة من حكم حزب العدالة والتنمية وذلك إثر فوزها في الانتخابات النيابية العامة وتعد هذه المرة الثانية في تاريخ الجمهورية التركية التي يتمكن فيها حزب سياسي من الاستمرار في السلطة لثلاث دورات انتخابية متتالية بحيث تزيد أصواته في كل مرة حتى 50% تقريبا في الانتخابات الأخيرة [2] حيث يتمتع بقاعدة شعبية قوية فالقطاع الأساسي لناخبيه يعيش في الأرياف وانطلاقا من محاولة علاج مظاهر قصور اليسار يصور حزب العدالة والتنمية نفسه على أنه " حزب الفقراء والمحرومين" والحزب الذي سيأتي بالعدل باعتباره شريفا وليس فاسدا ويمكن الاعتماد عليه إنه يغري الفئات المحرومة في ضواحي المدن الكبرى خصوصا اسطنبول مثلما يستقطب قطاعا من الجمهور الكردي شرق البلاد كذلك يحوز على تعاطف مقاولي الأناضول الذين يسجلون صعودا مذهلا لكونه " حزب المبادرة الحرة" وأخيرا يجتذب حزب العدالة بفضل انفتاحه السياسي الفئات الليبرالية التي تتطلع إلى فك ارتباط كامل بين الدولة والحياة الاقتصادية والاجتماعية إذا في غياب أي توجه إيديولوجي راديكالي يمكن حزب العدالة والتنمية أن يحتل مركزا الوسط السياسي في المجتمع التركي مستعيدا قطاعا كبيرا من ناجي أحزاب الوسط التقليدية[3] .

وفي الأخير نقول أن شخص أردوغان مقبولا لدى الأوساط الاجتماعية والسياسية في تركيا لتمتعه بمواصفات رجل الدعوة والداعية في الفكر الإسلامي أضف إلى ذلك لإنجازاته التي قدمها لولاية اسطنبول عندما كان رئيسا لبلديتها للمدة من 1994 . 1999 وأهله هذا لتحقيق رصيد شعبي ولهذه الاعتبارات وقع الاختيار على رجب طيب أردوغان لتأسيس حزب العدالة والتنمية.

---

[1] .رواء جاسم لطيف السعدي، الإسلام السياسي، **حزب العدالة والتنمية في تركيا ودوره في التغيير السياسي**، مرجع سابق، ص73.

[2] .ريز لطيف صادق. **العلاقات الامريكية – التركية في ظل عهد حزب العدالة والتنمية** . مرجع سابق .ص 55

[3] .ميشال نوفل. **عودة تركيا الى الشرق** . بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون . ط1 . 2010 .ص 64

المطلب الثاني: فلسفة الحزب وعلاقته بالإسلام

إن حزب العدالة والتنمية التركي كبقية الأحزاب الأخرى في العالم من أجل قيادة الدولة أو المشاركة في هذه القيادة خصوصا أن للحزب تطلعات سياسية نحو القيادة في تركيا أما فلسفة الحزب فقد ورد بشق الحقوق الأساسية والحريات في وثيقة إعلان المبادئ أنه يعتبر مبادئ مصطفى كمال أتاتورك عنصر السلامة الاجتماعي وأداة تحمل تركيا إلى مستوى الأمم المتحضرة وأنه ينظر للدين كأهم المؤسسات الإسلامية على الإطلاق وإلى العلمانية كضرورة للديمقراطية ولضمان حرية الاعتقاد وقالت الوثيقة: أن العلمانية تعد مبدأ لصيانة الحريات حتى يؤدي المؤمنون واجباتهم الدينية ومناخا يمكنهم من المجاهدة باعتقادهم وهي تسمح كذلك بغير المؤمنين بالعيش حسب أفكارهم.[1]

ومن جهة أخرى نرى على المستوى العملي أن الفلسفة التي تقوم عليها التجربة التركية أي حزب العدالة والتنمية بدأت بقيادة الحزب فهو لم يعمل بعشوائية في الدخول للمعترك السياسي بل كانت له رؤية وقيم وأرضية واضحة فلم يبدأ الحزب بالإصلاحات السياسية لاستحالتها عند تسلمهم إدارة الدولة ولكن كانت البداية من الإصلاحات الاقتصادية والعدالة الاجتماعية وبعد مرور عقد كامل على تسلمه لزمام السلطة في تركيا بدأ في الإصلاحات السياسية وتحييد المؤسسة العسكرية حيث أن في آخر إنجازاته السياسية استطاع الحزب تنحية القيادة العسكرية التي كانت تدعم العلمانية بقوة وتعيين قيادات جديدة للجيش التركي لضمان ولايته، كما زجت المحاكم التركية بالكثير من قيادات الجيش التركي في السجون على خلفية قضايا فساد وانقلابات سياسية .

ولحزب العدالة التنمية جذور إسلامية وتوجه إسلامي خاصة وأن تشكيل الحزب جاء من قبل نواب برلمانيين كانوا أعضاء في حزب الفضيلة الإسلامي إلا أن قادة الحزب يعرفون أنفسهم بأنه حزب محافظ ديمقراطي أو المحافظين الديمقراطيين وهو حزب مشكل من ثلاث تيارات رئيسية التيار الأقوى فيهم وصاحب المبادرة هو التيار الإسلامي المنشق عن حركة أربكان والتيار الثاني هو التيار القومي المنشق عن حزب الحركة القومية والتيار العلماني اللبيرالي

[1] .ريز لطيف صادق . **العلاقات الامريكية – التركية في ظل عهد حزب العدالة والتنمية** . مرجع سابق . ص 43

المنشق عن أحزاب علمانية مختلفة وما يجمع هذه التيارات الثلاث هو الرفض غير المعلن لقدسية الإيديولوجية لكمالية هيمنة المؤسسة العسكرية على القرار السياسي ويتضح هذا من خلال تركيز الحزب على القرار السياسي .[1]

يقول أردوغان: " إن حزب العدالة والتنمية ليس حزبا محليا بل هو نموذج عالمي سيثبت للعالم أن الإسلام والديمقراطية يلتقيان ولا يتصارعان " ويتحدث عبد الله غول عن حزبه موضحا: " ليس لدينا ما نخفيه والناس صوتوا لصالحنا وهم يعرفون من نحن، ونحن لا ننكر أننا مسلمون ملتزمون بديننا شأننا في ذلك شأن ملايين الأتراك في هذا البلد ولا ننكر أننا كنا يوما ما جزءا من حزب له توجه إسلامي لكن أعلنا على الملأ أننا طورنا من أفكارنا بعدما تعلمنا من التجارب التي مر بها، ومارسنا نقدا ذاتيا لمسيرتنا وأفكارنا، وترجمنا موقف الجديد في برنامج حزبنا الذي أردنا به أن يكون حزبا محافظا يدافع عن القيم الأساسية في المجتمع وينطق من موقف المصالحة مع ما هو ثابت ومستقر وليس الصدام أو الاشتباك معه وإذا كان الأوروبيون قد أسسوا أحزابا ديمقراطية مسيحية فلماذا لا نتأسى بتجربتهم في الديمقراطية وتشكل أحزابا ديمقراطية إسلامية إننا نعارض فكرة الدولة الدينية ولا نتحدث عن دولة إسلامية بالمفهوم الشائع ولكننا ندعو لإقامة دولة ديمقراطية حقيقية تحترم حريات الناس وكرامتهم وعقائدهم بغير تفرقة "ويضيف غل: " إننا نحترم دستور البلاد الذي ينص على الالتزام بالعلمانية لكننا وجدنا ان المصطلح اصبح فضفاضا بحيث يحتمل تأويلات كثيرة وبعضها متعارض. بوجه اخص هناك علمانية مخاصمة للدين وللحريات وأخرى متصالحة مع الدين ومدافعة عن الحريات ونحن مع هذه الأخيرة على طول الخط ونرفض كل تطرف إسلامي أو علماني " [2].

[1] . سعيد عبد العزيز مسلط . **المشروع السياسي لحزب العدالة والتنمية في تركيا** . مركز الدراسات الإقليمية

[2] . **يمثل الإسلام المعتدل ويرفض الدولة الدينية: حزب العدالة والتنمية التركي .. نمو سريع ونجاحات مشهودة** . موقع 26سبتمبر . متوفر على الرابط : www.26sept.net/newweekarticle.php ?sid=55400

المطلب الثالث: أهداف حزب العدالة والتنمية

في معرض الحديث عن أهداف الحزب فإننا سنوضحها كالآتي:

أ . أهداف الحزب وفق اللوائح الداخلية :

1. تحقيق السيادة وبدون أي قيد أو شرط للشعب التركي قائمة على الجمهورية القانونية التي تعتبر القوة التي تراعي مصالح الفرد والمؤسسات معا.

2. الحفاظ على وحدة الدولة التركية .

3. الحفاظ على القيم والأخلاق التي تعد بمثابة تراث للشعب التركي .

4. تحقيق الحضارة والمدنية المعاصرة في تركيا وفقا للطريق الذي رسمه مصطفى كمال أتاتورك.

5. تأمين الرفاه والأمن الاستقرار للشعب التركي [1]

6. تحقيق مفهوم الدولة الاجتماعية التي تتيح للأكراد العيش بشكل اجتماعي مطلوب .

7. تحقيق العدالة بين الأتراك والتوزيع العادل للدخل القومي.

8. حشد الإمكانات الكبيرة لتركيا لجعل التركي يعيش حياة سعيدة.

9. وضع حد للمشاكل التي يعيشها الشعب التركي لسنوات عديدة.

10. تطوير وعي المواطنة والمشاركة لدى جميع الأتراك وتقوية الانتماء إلى تركيا.

11. حزب العدالة والتنمية يوحد ولا يفرق وهو حزب لجميع الأتراك.

12. تركيا دولة ديمقراطية علمانية تظهر حرية المعتقد والمساواة وسيادة القانون.

[1] . ريز لطيف صادق . **العلاقات الامريكية – التركية في ظل عهد حزب العدالة والتنمية** . مرجع سابق . ص 44

ب . الأهداف وفق البرنامج :

1. نشر الوعي القائم على الحقوق المتعارف عليها دوليا والحريات وسيادة القانون في جميع أنحاء تركيا.

2. استئصال مشاكل تركيا المستعصية بتعبئة الموارد الإنسانية الطبيعية المهملة لما يجعله بلدا منتجا باستمرار وينمو بالإنتاج.

3. استثمار الموارد البشرية والمادية لجعل تركيا دولة نامية ومنتجة باستمرار.

4. تخفيض معدل البطالة، وردم الهوة في توزيع الدخل مما يزيد من مستوى الرفاه.

5. اتباع سياسات تهدف لتحقيق الكفاءة والفعالية في الإدارة العامة، وإدخال المواطنين والمنظمات المدنية في عملية صنع القرار وتوفير التآزر داخل المجتمع.

6. تحقيق الشفافية الكاملة والمحاسبة في كل جانب من جوانب العمل .

7. إتباع سياسات معاصرة رشيدة وعملية لإفادة الأمة في المجالات الاقتصادية والسياسية الخارجية والثقافية والفنون والتعليم والصحة والزراعة والثروة الحيوانية [1].

[1] . المرجع نفسه . ص 45

يمكن القول أن تركيا تملك مجموعة من المقومات سواء كانت جيو سياسية أو جيو إستراتيجية خصوصا موقعها الجغرافي، قدراتها الاقتصادية والعسكرية ويمكن أن تكون قوة صاعدة هذه الأخيرة تسمح لها بلعب دور إقليمي فعال كما يمكنها أن تكون طرف مؤثر في السياسة الدولية من خلال تطور في معدل النمو الاقتصادي مما يسمح لها بتسلم مراتب القوة في النظام الدولي مما يجعلها ترسم سياسة بما يتلاءم مع قوتها، كما أن التحولات الجذرية للسياسة الداخلية بعدة فترة حكم حزب العدالة والتنمية 2002، حيث يحمل الحزب مسبقا رؤية مختلفة إلى مكانة تركيا وموقعها ودورها في الساحتين الإقليمية والدولية وتقوم السياسة الخارجية التركية في فترة حزب العدالة والتنمية إلى يومنا هذا على أساس ومرتكزات أبرزها تلك المرتكزات التي أتى بها وزير الخارجية المنظر السياسي أحمد داود أوغلو في كتابه العمق الإستراتيجي .

الفصـــــل الثـــــالث

اتجاهات السياسة الخارجية التركية في تعاملها مع محيطها الإقليمي والدولي

شهدت العلاقات العربية التركية تطورات مهمة على مختلف المستويات بعد 2002 على الرغم مما مرت به من مراحل الضعف على كافة المستويات إذ حاول حزب العدالة والتنمية أن يعمل على توطيد علاقاته على المستوى الإقليمي للخروج من النظرة السلبية لتركيا كقوة معادية للعرب كما كانت خلال الحرب الباردة ولاشك أيضا أن الانتماءات الإسلامية لحزب العدالة والتنمية لعبت دورا مهما في تعزيز هذه العلاقات والتوجه شرقا ويمكن إدراك هذه التحولات من خلال المواقف التركية اتجاه القضايا العربية ولا سيما القضية الفلسطينية ورفع مستوى التنسيق والتعاون مع مختلف الدول العربية .

المبحث الأول: السياسة الخارجية التركية اتجاه المنطقة العربية

تبرز المكانة المتميزة لتركيا في نطاق السياسات العربية والإقليمية والدولية في منطقة الشرق الأوسط حيث يوجد ميراث طويل من التفاعل والاتصال بين العرب والاتراك الذي يسكنون وطنين متجاورين ويشتركان في عاملي الثقافة والتاريخ ولأن الجوار ينشئ مصالح توافقية ومتناقضة بين المتجاورين وهذه المصالح تولد قضايا وعلاقات تبعث على التعاون وتبادل المنافع أو تسبب قلقا ومخاوف .

المطلب الأول: الأسباب والعوامل المؤثرة في تغير الدور التركي في المنطقة العربية

يمكن تقسيم أسباب تغير الدور التركي في المنطقة العربية إلى الأسباب التالية :

عوامل نابعة من البيئة الدولية :

تعثر الدور الأمريكي في المنطقة: حيث نتج عن تراجع الدور الأمريكي في المنطقة إعطاء هامش حركة للقوى الإقليمية ومنها تركيا وإيران للاستفادة منه وفي هذا الإطار تأتي التحركات التركية مع كل من إيران وسوريا ومصر والسعودية لملء الفراغ الناتج عن محاولات الولايات المتحدة الأمريكية منح هذه الدول دورا أقوى في المنطقة

تعثر الجهود الخاصة بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي:

حيث لا تزال أوروبا المسيحية تحمل في علاقاتها التركية الصراع العثماني الأوروبي منذ العام 1453 حيث ترى أوروبا أنه لا مكان لتركيا في المشروع الحضاري الأوروبي من أن انضمام تركيا سيجعل للاتحاد حدود مشتركة مع منطقة الشرق الأوسط المليئة بالنزاعات (إيران، العراق وسوريا) بدمجه في سياساتها وبالمقابل تدرك تركيا أن دورها المتزايد في المنطقة سيؤدي إلى تحسين كبير في صورة تركيا لدى الاتحاد الأوروبي إذ أنها ستكون صمام الأمان لدول منطقة الشرق الأوسط المجاور جغرافيا للاتحاد الأوروبي.[1]

---

[1] [1] . فتيحة ليتيم، **تركيا والدور الإقليمي الجديد في منطقة الشرق الأوسط** . مجلة المفكر . العدد 5 .ص212 .

إن الرفض الأوروبي لانضمام تركيا للاتحاد الأوروبي يعد واحدا من الأسباب التي دفعت أنقرة لمراجعة العديد من خياراتها حيث ازدادت قناعة الدولة التركية بأن أمنها القومي ومصالحها الإستراتيجية مرتبطة أكثر بمحيطها العربي والإسلامي الأمر الذي يدفعها لإقامة شراكة إستراتيجية مع البلدان العربية والإسلامية والإفريقية أيضا.

عوامل نابعة من البيئة الإقليمية :

الفراغ السياسي في المنطقة العربية: نتيجة انهيار ما يسمى بالنظام الإقليمي العربي بعد حرب الخليج الثانية ومن ثم تطورت الأحداث في المنطقة العربية ابتداء بالحرب على العراق 2003 والحرب على لبنان 2006 والحرب على غزة 2008 و2009 إضافة إلى التهديدات والتحديات التي باتت تركيا تواجهها خاصة بعد احتلال العراق (2003) ما أدى إلى تراجع ثقة تركيا في تحالفها مع الناتو وأن الحلف يسعى إلى تحقيق المصالح الغربية في المنطقة وأنهم غير مكترثين بأمنها القومي في مواجهة التحديات النابعة من منطقة الشرق الأوسط التي يمكن تلخيصها في :

أ . تصاعد التحدي الكردي خاصة بعد حصول أكراد العراق على وضع شبه مستقل.

ب . تصاعد التحدي الإيراني الناتج عن احتلال العراق وإخراجه من معادلة الموازن الإقليمي لإيران مما أدى إلى تزايد نفوذها في المنطقة .

وكنتيجة لذلك تدرك تركيا أن لعب دور إقليمي في المنطقة يعني المشاركة في تحديد الأجندة الإقليمية وتفعيل الدور التركي في القضايا العربية وقد برز ذلك من خلال وساطاتها بين فتح وحماس وبين سوريا وإسرائيل بهدف تفعيل الدور التركي في المنطقة[1].

تمدد تركيا إقليميا في المنطقة بتكاليف سياسية أقل بكثير من العائد السياسي الذي تجنيه: حيث أن المكتسبات السياسية والاقتصادية التي يمكن أن تحصل عليها تركيا من لعب هذا

[1] -المكان نفسه

الدور تكون محققة تماما في حالة الشرق الأوسط وتكفي هنا الإشارة إلى الدور الإقليمي الإيراني والذي استثمرت فيه إيران ماليا وإيديولوجيا لبناء شبكة من التحالفات مع الدول والحركات والأحزاب السياسية لمدة ثلاثين عاما مقارنة مع مساحة التأثير التي يملكها كل طرف وتشير بأن تركيا تتنافس مع إيران بأدوات جديدة ولكن بمدخل أقل كلفة سياسية من إيران بكثير.

منطقة الشرق الأوسط المجال الجغرافي الوحيد لتركيا: حيث تستطيع تركيا لعب دور إقليمي دون الاصطدام بقوى عالمية بالمقارنة بالقوقاز حسب النفوذ الروسي أو ألبانيا والبوسنة حيث النفوذ الأوروبي

الصورة الإيجابية لتركيا عند شرائح عربية واسعة: فهناك ترحيب غير مسبوق بهذا الدور من قطاعات واسعة من الشعب العربي لأول مرة منذ قيام الجمهورية عام 1923 ووصل الأمر إلى حد الحديث عن النموذج التركي وضرورة الاستفادة من الدروس التي يقدمها مثل التداول السلمي على السلطة وإدماج التيارات الإسلامية في العلمية الديمقراطية والفصل بين السلطات وتوسيع هامش المناورة في إطار سياسة التعامل مع القطب العالمي الأوحد .

المصالح التركية الوطنية في المنطقة: ويمكن تلخيصها في:

*تشكيل الدول العربية أولا سوقا للسلع التركية التي تحظى في المنطقة بتنافسية لا تحظى بها بالضرورة في الأسواق الأوروبية .

*تسعى تركيا للحصول على إمدادات الطاقة بأسعار تفضيلية من الدول العربية حيث أن هناك طلب متزايد على موارد الطاقة من النفط والغاز في تركيا نتيجة التطور الاقتصادي التركي وتطور الصناعات والنمو السكاني وفي نفس الوقت تسعى تركيا لأن تصبح معبرا للنفط والبترول العربي في أوروبا وهذا يعزز مكانتها ودورها على الصعيد الدولي والإقليمي[1].

[1] المرجع نفسه ص 213

*تحاول تركيا استغلال الإرث الثقافي والتاريخي المشترك للعرب والأتراك مما يسهل عليها القيام بدور إقليمي فعال وقد عززت تركيا ذلك من خلال المؤتمرات والندوات وكذلك في استثمار الرأي العام العربي مؤيدا لتوجهات تركيا الجديدة في المنطقة.[1]

محاصرة النفوذ الإيراني المتعاظم في المنطقة: حيث أعلنت حكومة حزب العدالة والتنمية على محاصرة النفوذ الإيراني المتعاظم في المنطقة والتقارب مع دول الخليج العربي وسوريا (قبل تفاقم الأزمة السورية) ولبنان والفصائل الفلسطينية هذا إلى جانب العمل على تحقيق في عملية السلام في الشرق الأوسط وفي الملفين اللبناني والإيراني[2]

عوامل نابعة من البيئة الداخلية:

المتغير القيادي وعملية صنع القرار في تركيا: حيث كان لوصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا أثر مباشر وحقيقي في إعادة النظر في التوجهات التركية نحو المنطقة العربية حيث كان للخلفية الإيديولوجية التي ينطلق منها حزب العدالة والتنمية دور كبير في توجيه سياسة تركيا الخارجية ويرى الحزب أن دور تركيا كدولة تابعة أصبح من الماضي ويجب أن تحتل مكانة جديدة لضمان أمنها واستقراره لتضطلع بموجبها بدور دبلوماسي وسياسي واقتصادي فعال في منطقة كبيرة تكون فيها هي المركز من خلال استعمال القوة الناعمة كنموذج داخلي يحظى بالاحترام العالمي سياسيا واقتصاديا وثقافيا (الجسر يربط بين الشرق والغرب) والقيام بدور أكثر فعالية لرفع مكانة تركيا الدولية .[3]

مؤهلات الدور التركي: حيث تتضافر مجموعة من العوامل لتؤهل تركيا للعب دور إقليمي خاصة في المنطقة العربية من بينها محفزات القوة الصلبة للدولة التركية المتمثلة في اقتصاد

---

[1] . المرجع نفسه، ص214.

[2] . عصام فاعور ملكاوي، **تركيا والخيارات الاستراتيجية المتاحة** . بحث مقدم في الملتقى العلمي " الرؤى المستقبلية العربية والشركات الدولية " المنعقد بمدينة الخرطوم. جامعة نايف للعلوم الأمنية . كلية العلوم الاستراتيجية . ص 30

[3] . صايل فلاح مقداد السرحان، **أثر المحددات الجيو- بوليتيكية**، مرجع سابق . ص 229

قوي ومتجانس يحتل المركز 16 عالميا من حيث حجم الناتج المحلي الإجمالي وقدرات عسكرية وبشرية ضخمة إضافة إلى أدوات القوة الناعمة مثل جاذبية المشروع والذي تقدمه وما تظهره من تجربة نادرة، وفوق ذلك تملك تركيا موقعا جغرافيا استثنائيا يعطيها مميزات جيوسياسية هائلة ناهيك عما خص التاريخ به تركيا من روابط مع دول الجوار.[1]

[1]. مصطفى اللباد، **تركيا والدول العربية، شروط التعاون المثمر**. مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الإستراتيجية، 2009/11.

المطلب الثاني: انعكاسات السياسة الخارجية التركية الجديدة على العلاقات التركية–العربية

خلال السنوات العشر الأخيرة منذ تسلم حزب العدالة والتنمية السلطة انتقلت العلاقات العربية التركية من حالة التوتر إلى حالة التقارب التي تطرح احتمال المشاركة الإستراتيجية بين العرب والاتراك وزاد ذلك التقارب مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا سنة 2002 ولعل الأساس الأول لبناء العلاقات الإستراتيجية العربية التركية هو أن تنشأ تلك العلاقات على أساس شبكة مصالح متبادلة ومن المهم أن تتحول هذه الأخيرة إلى بلورة أُطر مؤسسية في بناء جهاز اداري فعال يشرف على متابعة تنفيذ ما اتُفق عليه[1] ففي 2008 وقعت تركيا مع العراق على اتفاقية تعاون استراتيجي حيث ترتبط تركيا مع العراق في عدة مجالات أهمها:

***المياه:** حيث شهد ملف الموارد المائية بين العراق وتركيا تقلبات وأزمات تمثلت في بناء تركيا لسدود ومشاريع على منابع نهري الدجلة والفرات داخل أراضيها مما أدى إلى نقص شديد في كميات المياه الداخلة إلى العراق وانعكاس ذلك سلبا على الزراعة والري[2] .

***الطاقة:** شكلت الطاقة مرتكزا رئيسيا للعلاقات بين الدولتين وقد بدأ التعاون بينهما منذ منتصف سبعينات القرن الماضي والذي يعطي عنوانا كبيرا للتعاون بين الدولتين في مجال الطاقة.[3]

***الأمن:** تتمحور سياسة تركيا الخارجية في مجال الأمن في القضية الكردية وهي على التالي محورين:

. صدام أحمد سليمان الحجاجحة، **دور حزب العدالة والتنمية في التحولات الإستراتيجية للعلاقات العربية التركية، الفترة: 2002 .2010**، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير، قسم العلوم إلى كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط ، 2011 .ص 85 [1]

[2] . المرجع نفسه .ص 109

[3] . المرجع نفسه .ص110.

1. تصفية حزب المال الكردستاني حيث تقوم تركيا بالتعاون مع الحكومة المركزية العراقية وحكومة إقليم كردستان لإيجاد حلول سياسية وعدم اللجوء إلى القوة في التعامل مع القضية الكردية.

دعم وحدة الدولة العراقية ورفض محاولات تقسيم العراق على أساس طائفي وعرقي لأن ذلك يشكل تهديدا للأمن القومي التركي في ضوء قيام دولة كردية في شمال العراق مما يشكل حافزا للأكراد للمطالبة بدولة لهم في تركيا .[1]

سعي تركيا لأن تكون معبرا للطاقة في أوروبا: وذلك من خلال إنشاء مجلس التعاون الإستراتيجي بين تركيا والعراق الذي يهدف إلى :

- السماح للشركات التركية بالتنقيب عن النفط في الأراضي العراقية وخصوصا المناطق الجنوبية التي تتمتع إيران بنفوذ كبير فيها .
- زيادة سعة خط أنابيب النفط القائم بين كركوك وجيهان طبقا لاتفاق مع الحكومة العراقية من حوالي 80 ألف برميل في اليوم إلى حوالي مليون برميل.
- دعم إنشاء شبكة أنابيب لنقل الغاز الطبيعي من العراق إلى الأسواق العالمية والأوروبية من خلال تركيا .[2]

ومن هنا فتحت تركيا قنوات اتصال واسعة النطاق مع القوى والقيادات العربية السنية والشيعية بما في ذلك المقاومة وأصبحت تركيا عضوا في لقاء الدول المجاورة للعراق والذي يدرك في نفس الوقت أهمية الدور التركي في دعم وحدة الأراضي العراقية وتطوير الاقتصاد العراقي.

[1]. المرجع نفسه، ص 111.

[2]. المرجع نفسه، ص 113.

و في 2009 أنشأت تركيا وسوريا مجلس التعاون الاستراتيجي العالي المستوى حيث ألغيت التأشيرة بين كل من تركيا وكل من العراق وسوريا ولبنان، الأردن ولبنان وأصبحت المنطقة الواقعة بين تركيا وسوريا، الأردن، لبنان، منطقة حرة لتجول الأفراد ونقل البضائع[1]

كما وقعت مذكرة تفاهم إستراتيجية سياسية ودفاعية واقتصادية مع أقطار مجلس التعاون الخليجي وأكد وزير الخارجية التركي داود أُغلو في 13 / 2009 ان هذا المجلس نموذج ورسالة موجهة إلى دول المنطقة إذ تعلق تركيا أهمية كبيرة على تطوير علاقاتها مع دول الخليج ومع دول مجلس التعاون الخليجي وتبذل قصارى جهدها في سبيل ذلك، وعليه جاءت آلية الحوار الإستراتيجي التي تشكلت عام 2008 بين تركيا ودول الخليج تتويجا لتلك الجهود وتهدف هذه الآلية لتطوير العلاقات على أساس مؤسسي ولا شك أن هذه الآلية أول علاقة مؤسسية أسسها مجلس التعاون الخليجي مع دولة أخرى كآلية دورية ومنتظمة[2] .

كما وقعت تركيا في 02 / 2007 على اتفاق مع عدد من الأقطار العربية التي شاركت في اجتماعات دول الجوار يقضي بممارسة تلك العلاقات وبناء منتدى عربي تركي ومن الممكن أن يدرس الطرفان نموذج منتدى التعاون العربي الصيني الذي وقعته الصين مع جامعة الدول العربية عام 2004 للاستفادة من خبراته المؤسساتية [3]

---

[1] .سعيدي السعيد. **سياسة تركيا الخارجية في ظل حزب العدالة والتنمية و انعكاساتها على العلاقات التركية – العربية** . مجلة المفكر . العدد 10 . ص477

[2] . المكان نفسه

. صدام احمد سليمان. **دور حزب العدالة والتنمية في التحولات الاستر اتيجية للعلاقات العربية – التركية .الفترة: 2002.2010** .مرجع سابق. ص85 [3]

و تطورت العلاقات مع دول قارة إفريقيا حيث أعلنت الحكومة التركية عام 2005 عام إفريقيا واستضافت في الفترة ما بين 18 و21 أوت 2008 قمة التعاون التركي الإفريقي بحضور 49 دولة إفريقية بما فيها الدول العربية الواقعة فيها [1].

إضافة إلى الأدوار المشرفة التي لعبتها تركيا فيما يخص القضية الفلسطينية حيث حظيت القضية الفلسطينية باهتمام من قبل حزب العدالة والتنمية فقد دعا رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان إلى ضرورة ممارسة الضغط على إسرائيل لأنها تستمر في انتهاكاتها الجوية والبحرية وقصفها لقطاع غزة[2]، حيث تعد تركيا أن الصراع العربي الإسرائيلي يشكل أحد المتغيرات السلبية على أمن واستقرار منطقة الشرق الأوسط وبالتالي على أمنها القومي، ومن هنا كان التركيز على التعامل الإيجابي مع الصراع العربي الإسرائيلي والمفاوضات العربية الإسرائيلية لذلك تعد القضية الفلسطينية مركزية على المستويين الشعبي والرسمي في تركيا.[3]

الحدود: إن تاريخ العلاقات العربية التركية هو مزيج من الصراع والتعاون والاتفاق والاختلاف وما كان ليحدث لولا الجوار بين الوطن العربي وتركيا والذي أدى إلى وجود مصالح لكل طرف لدى الأطراف ووجود مصادر قلق لكل منهما حيث كادت كل من تركيا وسوريا أن تدخلا في حرب خريف 2008.

المسألة الكردية: هي المسألة الثانية المشتركة التي تشكل تحديا للطرف ولا سيما النزعة الانفصالية للأكراد شمال العراق .

---

[1]. سعيدي سعيد. **سياسة تركيا في ظل حزب العدالة والتنمية و انعكاساتها على العلاقات التركية – العربية** . مرجع سابق ص477.

[2]. المرجع نفسه . ص 105

[3]. المرجع نفسه . ص106 .

مسألة المياه: رغم أنها تقع في الحيز المشترك للتعاون ورغم أن التوترات السياسية من جراء هذه المسألة تراجعت إلى حد كبير إلا أنها تبقى أحد التحديات البارزة في العلاقات الثنائية [1] والتوصل إلى اتفاق عملي وواقعي هو أكثر من ضرورة محلة.

مسألة قبرص: هي مسألة حيوية جدا لتركيا وأمنها القومي إن سلوك سياسة عربية دقيقة اتجاه هذا الموضوع، سيكون له أهمية لإنهاء العلاقات التركية العربية، فقبرص تقع قبالة السواحل العربية وهناك واقع تعترف به حتى تركيا قبرص اليونانية، وهو أن هناك مجتمعا مستقلا هو قبرص التركية، يرتبط بتركيا ارتباطا قويا وهذه المشكلة حيوية جدا لتركيا ،وتبعا لهم ترسم الكثير من السياسات التركية الخارجية وهو ما يجب أخذه في الاعتبار عربيا، فضلا على ضرورة الأخذ في الاعتبار وجود كيان آخر في الجزيرة قبالة السواحل العربية هي قبرص التركية، بمعزل عن ارتباطها ببلد آخر وهو تركيا .[2]

حيث تمحورت السياسة الخارجية تجاه سوريا على النقاط التالية:

– حاولت تركيا الحمل على حل الخلافات المتعلقة بتوزيع مياه نهري الدجلة والفرات حيث تم الاتفاق بين كل من تركيا وسوريا والعراق على إنشاء معهد للمياه 2008 يتكون من 18 حيزا من كل دولة، لوضع مقترحات لمعالجة الخلاف حول قضية المياه.

– التعاون التركي، الدوري في الملف الكردي وذلك بهدف الحد من تداعيات الملف الكردي على العلاقات بين الدولتين .

[1] .صدام احمد سليمان. **دور حزب العدالة والتنمية في التحولات الاستراتيجية للعلاقات العربية – التركية .الفترة: 2002.2010** .مرجع سابق، ص 74.

[2] .المرجع نفسه، ص75.

– لعبت أنقرة دورا هاما في التحقيق من عزلة سوريا وإسرائيل برعاية مفاوضات السلام غير مباشرة بين الجانبين من أجل التوصل إلى اتفاق ينعكس بشكل مباشر أو غير مباشر على السلام الإسرائيلي مع الفلسطينيين وكذلك لبنان في اسطنبول ماي2008.[1]

– كما تم للمرة الأولى عام 2009 إجراء مناورات عسكرية مشتركة بين البلدين.[2]

إذن وبتغير السياسة الخارجية لتركيا في ظل حزب العدالة والتنمية بدأت العلاقات التركية العربية تسجل تقدما كبيرا وغير مسبوق في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية .

أولا: المجال السياسي

1. ازدادت الزيارات الرسمية على مستوى الرؤساء والملوك ورؤساء الوزراء والوفود وغيرها.
2. أصبحت تركيا عضوا مراقبا في جامعة الدول العربية
3. انتخب لأول مرة أكاديمي كأمين عام لمنظمة المؤتمر الإسلامي .
4. ازدادت وتيرة الدبلوماسية المباشرة الهاتفية بين تركيا والدول العربية على مستوى الرؤساء والملوك والوزراء ورؤساء الوزراء.
5. تشارك تركيا في جميع الفعاليات الدولية التي تقام على مستوى العالم سواء كانت في الدول العربية أو في البلدان الأخرى وتجري أثناء هذه الفعاليات لقاءات ثنائية عديدة بين المسئولين الأتراك والعرب.

---

[1]. المرجع نفسه. ص 115

[2]. المرجع نفسه، ص، 116.

6. أصبحت مدينة اسطنبول مركزا للمؤتمرات الدولية الأمر الذي أدى إلى انعقاد اجتماعات ومؤتمرات دولية عديدة فيها وهذه مناسبة زادت اللقاءات الثنائية بين المسئولين الأتراك والعرب.
7. بذلت تركيا جهودا في جل الخلافات العربية في كل من لبنان، فلسطين والعراق.
8. تم التوقيع بين تركيا والبلاد العربية على العديد من الاتفاقيات والبروتوكولات ومذكرات التفاهم.[1]

ثانيا: في المجال الاقتصادي :

1. تم التوقيع على اتفاقية التجارة الحرة بين تركيا وكل من مصر، الأردن، المغرب، فلسطين، سوريا وتونس.
2. تم التوقيع على اتفاقية منع الازدواج الضريبي بين تركيا وكل من الأردن، السعودية، تونس، الإمارات العربية المتحدة، الجزائر، الكويت، السودان، المغرب، لبنان، البحرين وقطر.
3. تم التوقيع على اتفاقية تشجيع الاستثمارات المتبادلة بين كل من تركيا ومصر، الأردن، لبنان، المغرب، قطر، سوريا، تونس، الجزائر، عمان، السعودية، السودان، اليمن، والإمارات العربية المتحدة.
4. ازداد حجم التبادل التجاري بين تركيا وبين البلاد العربية بشكل كبير

جدول رقم (01): الميزان التجاري لتركيا مع الدول العربية للفترة 2002-2008

[1]. سعيدي سعيد. **سياسة تركيا في ظل حزب العدالة والتنمية و انعكاساتها على العلاقات التركية – العربية** . مرجع سابق، ص476.

البيان	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	متوسط معدل النمو السنوي
الواردات التركية من الدول العربية	3،558	3،616	4،268	5،717	7،339	8،3629	8.231	4.6
الصادرات التركية إلى الدول العربية	2،942	3،214	5،025	7،492	9،715	10،950	15.732	13،1
الميزان التجاري (من وجهة النظر العربية)	616	402	-757	1،775	-2،376	-2،588	-6،566	-

فمن أصل: أكثر من 300 مليار دولار حجم التجارة الخارجية عام 2008 فإن حصة الوطن العربي تقارب 17 مليار دولار وقد نمت الصادرات التركية إلى البلدان العربية في الفترة ما بين 2000، 2007 بمتوسط معدل سنوي مقداره 29.01% ومنه أصبحت الصادرات التركية إلى الدول العربية تتركز بنسبة 70% في 05 دول عربية أساسية وهي الإمارات العربية المتحدة، السعودية، مصر، الجزائر والعراق، وتشير بعض التقارير أن حصة التجارة الخارجية بين تركيا ودول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا قاربت 623.6 مليار دولار عام 2010.[1]

5. كما شهدت العلاقات التركية العربية قفزة نوعية منذ انعقاد المؤتمر الأول عام 2005، حيث ظهرت استثمارات عربية جديدة في تركيا قاربت 20 مليار دولار، مع نمو كبير في حركة التبادل التجاري وتعاظم دور شركات المقاولات التركية في تنفيذ مشاريع

[1] . المرجع نفسه . ص 477

مختلفة في بعض الدول العربية، وتأمل تركيا في جذب استثمارات عربية أخرى في السنوات القائمة تقارب 53 مليار دولار.

6. نجح حزب العدالة والتنمية في جذب الودائع العربية والإسلامية خاصة التي خرجت من بنوك الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، لتحقيق التوازن بينها وبين الأموال الغربية واليهودية في تركيا، وقد بلغت الأموال العربية عام 2006 ما يقارب 20 مليار دولار من أصل 50 مليار دولار هي قيمة إجمالي الودائع في البنوك التركية.[1]

ثالثا: المجال الثقافي

ينتمي العرب والأتراك إلى بنية ثقافية شبه واحدة تستمد عناصرها من الدين المشترك والتاريخ الواحد والمصير الواحد وقد ازدادت في السنوات الأخيرة العلاقات الثقافية بشكل كبير بين تركيا والبلاد العربية وذلك بتنظيم اجتماعات وعروض فنية وإقامة المعارض الفنية وغيرها كما انطلقت مؤخرا قناة تركية تبث برامجها باللغة العربية إضافة إلى توافد عدد كثير من السائحين العرب[2]، حيث بدأ المستهلكون العرب يعطون اهتماما أكبر بنوعية المنتجات التركية، خاصة مع عرض المسلسلات التركية التي أحدثت هزة في المجتمعات العربية حيث خلقت هذه المسلسلات صورة جديدة لتركيا المتقدمة ذات الأبعاد التاريخية والاجتماعية المرتبطة بثقافة وحضارة مع التميز في مجال السياحة من خلال جمال الطبيعة والثروات التاريخية وفتحت المسلسلات التركية نافذة بين تركيا والعالم العربي وساهمت شعبية تلك المسلسلات بين العرب في إيجاد صلة ورغبة في معرفة أفضل بالثقافة التركية وطبيعة المجتمع التركي وسياسته وجماله الطبيعي .

[1] . المرجع نفسه . ص 478

[2] . المكان نفسه

رغم أن هذه الصورة التي يقدمها المسلسلات تعتبر سطحية أكثر من كونها تحليلا عميقا إلا أنها زادت من اهتمام العرب بالمجتمع التركي وجماله الطبيعي[1] ويمثل العرب ثاني أهم مورد سياحي لتركيا بعد السياحة الأوروبية [2].

[1]. أحمد أويصال، **صعود تركيا ...والربيع العربي**، التقرير الإستراتيجي التاسع، ص 304.

[2]. سعيدي سعيد. **سياسة تركيا في ظل حزب العدالة والتنمية و انعكاساتها على العلاقات التركية – العربية** . مرجع سابق، ص478.

المطلب الثالث: الموقف التركي حيال ثورات الربيع العربي

في هذا الإطار يمكن رصد أنماط المواقف التركية من الثورات العربية على النحو التالي:

1. الموقف من الثورة التونسية: لم تتدخل تركيا في الأزمة التونسية من منطلق الحرص على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية، حيث لم يكن من المتوقع أن تقضي الأحداث سريعا عن سقوط نظام بن علي على توطيد العلاقات السياسية والاقتصادية حيث وقع البلدين أربع اتفاقيات تعاون بينهما وتقديم فرص لتونس بقيمة نصف مليار دولار مخصص لإنعاش الاقتصاد الذي تراجعت بعض قطاعاته عام 2011 واتفقت الدولتان أيضا على إلغاء نظام التأشيرات بينهما.

2. الموقف من الثورة المصرية: راهنت تركيا مبكرا على نجاح الثورة المصرية وخاطرت بقطع علاقاتها مع النظام السابق من خلال قيام رئيس الوزراء التركي بدعوة مبارك للاستجابة لتطلعات شعبه والتخلي عن الحكم بعد ستة أيام من تفجير ثورة 25 جانفي وعلى الرغم من أن ذلك كان مؤشرا على مدى التباعد بين حكومتي البلدين وقتذاك إلا أنه عكس في ذات الوقت أن تركيا راهنت على نجاح الثورة المصرية وقررت الاستمرار مع مصر ما بعد الثورة.[1] وعلى هذا الأساس كانت مصر محطة رئيسية لزيارات المسئولين الأتراك وفي هذه المناسبات المختلفة حرصت تركيا على تأكيد الرغبة في توثيق العلاقات مع مصر، وأعلن وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو في مقابلة صحفية "نيويورك تايمز سبتمبر 2011" أن بلاده ستتحالف مع مصر الجديدة لتأسيس محور ديمقراطية جديدة في الشرق الأوسط بين الدولتين الأكبر في المنطقة [2]

[1]. نظير محمود أمين، **موقف تركيا من إحداث التغيير في المنطقة العربية**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد الثاني، 2013، ص19.

[2]. المرجع نفسه، ص20.

3. الموقف من الثورة الليبية: كانت الثورة الليبية كاشفة لطبيعة المواقف التركية المتناقضة فتسارع وتيرة الأحداث في ليبيا وارتفاع حدة المواجهات بين الثوار والنظام الليبي السابق كشف عن تراجع تركيا عن الالتزام بمبادئ الانحياز للإرادة الشعبية في مواجهة الأنظمة السلطوية وكانت قد طرحت ما أسمته خريطة طريق لتجاوز الأزمة الليبية من خلال عدة نقاط :

أ. توفير الاحتياجات الأساسية في المدن التي تعصف بها الاضطرابات تحت رعاية الأمم المتحدة

ب. إنشاء لجنة للإعداد لمرحلة ما بعد القذافي

ج. إنهاء أية إجراءات من شأنها إثارة أعمال انتقامية لما لذلك من تهديد لسلامة الدولة واستقرارها

وقد أدى رفض المعارضة الليبية لهذه المبادرة ومعارضة أية تدخلات من تركيا في الشأن الليبي والتنديدات "بالازدواجية التركية" التي تستهدف منع تسليح الثوار وتعويم نظام القذافي وإبقائه في السلطة، وعلى هذا الأساس يمكن القول أن الموقف التركي تدرج مع تصاعد الأحداث إلى أن تأكد ثمة موقف دولي وعربي قد تشكل حيال الأزمة يقضي بضرورة تنحي معمر القذافي، فانتقل الموقف التركي من الدعوة لإعطاء فرصة للحل السلمي ومعارضة اتخاذ قرار أممي بفرض عقوبات على النظام الليبي إلى المطالبة بتنحية القذافي وكان الملف الليبي بمثابة تحدي كبير للسياسة الخارجية التركية بالنظر للحسابات المتداخلة للسياسة التركية التي لم تبتغ أن تظهر كقوة مشاركة في التدخل العسكري ضد ليبيا لكونه يخالف محددات سبق أن تبنتها حيال الثورات العربية[1]

الموقف من الثورة اليمنية: لم تجد الثورة في اليمن والتي انطلقت في 11 2011 أي اهتمام من تركيا مقارنة بالكثير من الأحداث التي شهدتها مصر وتونس وليبيا على سبيل المثال لم

[1]. المكان نفسه

يلق الثوار اليمنيون غير تحايا عابرة من القادة الأتراك وذلك بسبب أن مصالح تركيا مع اليمن ليست كثيرة ووصف وزير الخارجية التركي بأن الوضع في اليمن حرج للغاية، ولم يجب الوزير التركي عن سؤال بشأن ما إذا كانت بلاده تؤيد اقتراحا أمريكيا بتنحي الرئيس اليمني علي عبد الله صالح وذهابه إلى المنفى مع أسرته، وقال إن الهدف الرئيسي هو الحفاظ على وحدة اليمن وتجنب نشوب صراع طائفي، لذلك يمكن القول أن الثورة اليمنية لم تلق اهتماما حقيقيا من قبل القيادات والنخب التركية ومع ذلك سعت لتكثيف التعاون الاقتصادي مع اليمن في مرحلة ما بعد عبد الله صالح[1]

الموقف التركي من الثورة البحرينية: جاء الموقف التركي أكثر حذرا في حالة البحرين فرغم الجهود الدبلوماسية والاتصالات التركية بقيادة البحرين والسعودية وإيران فإن الموقف التركي اكتفى بدعوة الأطراف كافة إلى ضبط النفس والدعوة للإصلاح بشكل عام دون انتقاد مباشر للنظام البحريني ومطالبة المحتجين بالاستجابة لمبادرات الإصلاح في الآن ذاته، مع التحذير من مخاطر الانقسام السني . الشيعي في المنطقة.[2]

الموقف التركي من الأزمة السورية: عكست الأزمة السورية ارتباكا كبيرا في الموقف التركي الذي وجد نفسه أمام تحديات قد تعصف بكل استثماراته السياسية والاقتصادية في سوريا والتي كانت المحطة الأكثر استقبالا للساسة الأتراك إلى جانب آخر ارتبط مأزق الموقف التركي بالمشكلات الأمنية التي قد تترتب على زيادة المواجهات في سوريا، حيث ترتبط تركيا بحدود كبيرة مع سوريا وهناك تداخل على جانبي الحدود في العلاقات العائلية والثقافية والعادات والتقاليد هذه المعطيات زادت من مخاوف تركيا من تدفق اللاجئين لذلك أقدمت على إقامة معسكر للهلال الأحمر داخل الأراضي التركية، وأن تركيا تريد تحول سلس في سوريا وليس

[1]. المرجع نفسه، ص 21.

[2]. علي جلال عوض، **الارتباك تحليل أولي للدور التركي في ظل الثورات العربية**، مجلة السياسة الدولية .

تحولا تلفه الفوضى ودون وقوع اضطرابات كما في ليبيا، لأن ذلك يؤثر على استقرار الأوضاع في تركيا.[1]

نظرت تركيا للأزمة السورية باعتبارها أزمة تركية داخلية لذلك حاولت مبكرا تفادي الأحداث وارتفاع حدة التصادمات بين الجيش والمواطنين السوريين من خلال دفع الرئيس بشار الأسد تقديم تنازلات تسمح بتحول تدريجي لسوريا نحو الديمقراطية، غير أن تجاهل الأسد للنصائح التركية التي جاءت عبر العديد من اللقاءات منها 14 زيارة لوزير الخارجية أحمد داود أوغلو جعل تركيا تدرك أنه لا حل للأزمة السورية بعد ارتفاع عدد القتلى والمصابين بيد أن تجاهل السلطة السورية للمساعي التركية دفع أنقرة لإدراك أن مصالحها السياسية تقتضي إلزام الموقف العربي والدولي من الأزمة، هذا في وقت انخرطت فيه تركيا بالتنسيق مع الجامعة العربية والقوى الدولية لفرض عقوبات سياسية واقتصادية على النظام السوري، وهو ما دفع بعض رموز النظام السوري لإعلان أن أنقرة تدفع ثمن مواقفها وذلك في إطار التلويح بإمكانية توظيف الورقة الكردية.[2]

وقد اعتبر وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو التسونامي العربي الذي ضرب أنظمة الحكم في المنطقة بمثابة التدفق الطبيعي للتاريخ و"حدث قوي وضروري" جاء متأخرا حيث كان ينبغي أن يحدث في الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي واعتبر داود أوغلو ما يجري في العالم العربي مسار طبيعي للأمور وأن التغييرات التي شهدتها دول الشرق الأوسط ناتجة عن ضرورة اجتماعية مستندا على وجوب ابتعاد الزعماء العرب عن الوقوف أمام رياح التغيير[3]

---

[1]. نظير محمود أمين، **موقف تركيا من إحداث التغيير في المنطقة العربية**، مرجع سابق، 2013، ص 21.

[2]. المرجع نفسه، ص22

[3]. أ حمد داود أوغلو، **مبادئ السياسة التركية وموقفها السياسي الإقليمي**، مركز البحوث الإستراتيجية، العدد 3، 2012، ص9

ويمكن القول أن مواقف تركيا من الثورات العربية قد مرت بأربعة مراحل مختلفة وهي:

أولا: مرحلة التحرك الحذر أحادي الجانب

ثانيا: مرحلة المشاركة المترددة

ثالثا: السياسة الاستباقية الأحادية

رابعا: مرحلة العودة لانتهاج مزيد من الحذر

وباستقراء طبيعة المقاربة التركية إزاء ثورات الربيع تكشف أنها تأسست على فرضيتين أساسيتين مرتبطتين ببعضها البعض :

أولهما: أن تطور الشرق الأوسط تشير إلى أنه لا مفر من التغيير بما يدفع إلى التكيف مع هذا التغيير وليس مقاومته

ثانيهما: أن التكيف مع هذه الأحداث بالصورة الملائمة من شأنه أن يعظم مصالح تركيا في المنطقة على الصعيد السياسي والاقتصادي والأمني[1]

وقد تعددت التفسيرات والدلالات المطروحة لهذه المواقف التركية والاختلافات بينهما، فثمة من يراها مؤشرا على الطابع البراغماتي وتعليب مصالح تركيا الاقتصادية بالأساس وهناك من يراها مؤشرا على ارتباك السياسة الخارجية التركية نتيجة وقوعها وإرساء سياساتها التوازنية وعدم انحيازها لمطالب الشعوب بالتغيير ويراها آخرون مؤشرا على الارتباك والتخلي عن الأسس التوازنية لرؤية العمق الإستراتيجي بتدخلها في الشؤون الداخلية لدول المنطقة وانحيازها الأطراف دون أخرى ويتلاقى في الاتجاه الأخير مع تفسيرات تركز على المرجعية الإسلامية لحزب العدالة والتنمية وارتباطه بالإخوان المسلمين في مصر وسوريا وهناك اتجاهات أخرى

[1]. رانيا الطاهر، **الدور الإقليمي التركي في ظل ثورات الربيع العربي**، مجلة رؤية التركية متوفر على الرابط التالي:
www.rouyaturkiyyah.com

تفسر المواقف التركية باعتبارها تتبع إلى حد كبير مواقف العواصم الغربية وهو ما يناقض تفسيرات تبرر رفض التدخل العسكري الخارجي في دول المنطقة كأحد المحددات الأساسية للموقف التركي لا سيما أن مثل هذا التدخل قد يتم استدعاؤه لاحقا ضد تركيا ذاتها [1]

وقد أثرت التطورات التي تشهدها المنطقة في الدور التركي: سياسيا واقتصاديا وعسكريا:

1. من الناحية السياسية: أدت الثورات العربية لإعادة استدعاء الدور التركي كنموذج مع تجدد الجدل حول كيفية ومدى الاستفادة من الخبرة التركية ويظهر هذا الجدل بشكل خاص فيما يتعلق بتنظيم العلاقة بين الدين والسياسة حيث يمكن التمييز بين عدة اتجاهات:

أولها: يركز على آسيا ضبط حركات الإسلام السياسي وضمان علمانية مدنية الدولة من خلال دور الجيش وترتيبات دستورية ومؤسسيه وحوافز وضغوط الأطراف الخارجية ويركز **ثانيها** على دلالات نجاح الإسلام السياسي التركي وما تعكسه من تطور في رؤية حزب العدالة ونجاحه في الوصول لصيغ توافقية داخليا وخارجيا وثمة اتجاه ثالث يرى أن حالات بعض الدول العربية مثل مصر، قد أصبحت في وضع أفضل من تركيا ومتجاوزة لها من منظور عدم وجود مشكل العلمانية المتطرفة وطبيعة العلاقات المدنية . العسكرية وتراجع القيود الواردة على تيارات الإسلام السياسي وإمكانية التعبير عن رؤية هذا التيار وتطبيقها بشكل أكثر وضوح وبجانب الدور التركي كنموذج وفرت الثورات مجالا لنشاط تركيا في طرح دورها كطرف ثالث ووسيط في معالجة الخلافات العربية الداخلية ومحاولة الحد من امتداداتها الإقليمية والتدخلات الدولية فيها مع التركيز التركي على المداخل السياسية والدبلوماسية بشكل أساسي سواء في صورة الضغط السياسي بدرجات متفاوتة على الحكومات أو باستضافة مؤتمرات لبعض قوى المعارضة كما في حالة سوريا وبدرجة أقل ليبيا واقتراح مبادرات توازن

[1] . محمد نور الدين، **تركيا وسوريا، نهاية العمق الإستراتيجي**، موقع صوت اليسار العراقي .متوفر على الرابط التالي:
www.saotaliassar.org/frei%20kitabat/arabic writer/MuhmdNurAldien02.htm

بين اعتبارات الحرية والحفاظ على الأمن والاستقرار من خلال وقف العنف وبدء عمليات إصلاح قد تصل إلى ترتيبات لنقل السطلة، فتزايد حدة الاستقطابات بين أطراف الصراعات الدائرة واستخدام السلاح كلها عوامل تقيد من فاعلية الدور التركي في تحقيق النتائج المطلوبة وتظهر حدوده سواء من منظور القدرة على المعالجة الناجحة لأزمات المنطقة وحتى توظيف النشاط السياسي والدبلوماسي التركي في تعزيز مكانة تركيا إقليميا [1]

2. من الناحية الاقتصادية: تعاني تركيا حاليا خسائر اقتصادية في علاقاتها مع الدول التي تشهد ثورات، فصادرات تركيا خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2011 تراجعت بنسبة 24% لكل من مصر واليمن و20% لتونس، و43% لليبيا، و5% لسوريا مع توقع تصاعد هذه النسب في الدولتين الأخيرتين مع تدهور الأوضاع فيهما، فضلا عن خسائر المتعاقدين وشركات البناء التركية في ليبيا، حيث تشكل السوق الثانية للمتعاقدين الأتراك في الخارج بعد روسيا مع وجود أكثر من 120 شركة تركية عاملة في ليبيا وفق تقديرات عام 2009.[2] فقد أسهمت تلك الأحداث التي شهدها تداول "الربيع العربي" في تراجع إجمالي صادرات تركيا إليها بنسبة 13% ففي حين كان نصيب مصر وسوريا وليبيا وتونس واليمن 6.48% من إجمالي الصادرات الخارجية التركية في عام 2010 تراجعت هذه النسبة إلى 4.74% نتيجة تداعيات الربيع العربي ووفقا لإحصائيات مجلس المصدرين الأتراك فإنه خلال عام 2010 تم تصدير منتجات تركية إلى مصر بقيمة مليارين و323 مليون دولار وإلى سوريا بقيمة مليار و852 مليون دولار وإلى ليبيا بقيمة مليارين و7 مليون دولار إلى تونس بقيمة 752 مليون دولار وإلى اليمن بقيمة 338 مليون دولار، هذا فيما تراجع إجمالي الصادرات التركية خلال عام 2011 إلى هذه الدول العربية الخمس من 7 مليارات و272.5 مليون إلى 6 مليارات

[1]. أياد عبد الكريم، الموقف الإقليمي من التغيرات في المنطقة، تركيا أنموذجا، مجلة العلوم السياسية، العدد 46، ص8.

[2]. علي جلال عوض، **الارتباك تحليل أولي للدور التركي في ظل الثورات العربية** ، مرجع سابق.

و323 مليون دولار.[1]وفي هذا الإطار تشير التقديرات التركية إلى احتمال تزايد استثمارات تركيا في مصر من 1.5 مليار دولار إلى 5 مليارات خلال الأعوام المقبلة وأن تزيد المبادلات التجارية من 3.5 مليار دولار مع بداية عام 2013 إلى 10 مليارات دولار بحلول عام 2015 وهو أمر من شأن تحققه أن يزيد من الروابط السياسية والاقتصادية بين البلدين وقد يدفع بتحقيق نبوءة رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان بأن تكون أنقرة مفتاح القاهرة لأوروبا وأن تكون القاهرة مفتاح أنقرة لإفريقيا [2].

لكن من الضروري عدم المبالغة في التأثيرات السلبية في اقتصاد تركيا فمن ناحية فتحت هذه الأوضاع المجال لاستحضار دور تركي مساهم في إنقاذ اقتصاديات هذه الدول في إطار الحديث عن مشروعات تعكس سعي تركيا لتنشيط علاقاتها التجارية والاستثمارية معها، كما نجد أغلب الشركات التجاريين الأساسيين لتركيا خارج المنطقة كما أن النسبة التي شكلتها الصادرات التركية لكل من مصر وليبيا وسوريا بالإجمال حجم الصادرات التركية لا تتعدى 01 إلى 1.5% لكل منها، لا يمنع ذلك أن ارتفاع أسعار النفط بسبب تطورات الأوضاع في المنطقة أسهم في ارتفاع الواردات التركية وزيادة عجز الميزان التجاري خاصة بالنظر إلى اعتماد تركيا على الاستيراد للوفاء بأكثر من 90% من احتياجاتها من النفط والغاز والفحم، وتكشف المقارنة بين حجم الصادرات والواردات التركية عن تضاعف حجم العجز في ميزان التجارة الخارجية من 5.5 مليار دولار في أبريل 2010 إلى 9 مليارات في أبريل 2011 كذلك فان انخفاض حجم الصادرات التركية لبعض دول المنطقة عوضته زيادة الصادرات لدول أخرى مثل ايران والعراق والامارات وفي السياق ذاته اعلن تجمع المصدرين الاتراك عزمه على تعزيز الصادرات التركية شرقا نحو الهند واندونيسيا والصين بزيادة تنويع وجهات الصادرات التركية ولعل احد المؤشرات اللافتة للنظر ان الصادرات التركية وصلت قيمتها إلى

[1]. إياد عبد الكريم، **الموقف الإقليمي من التغير في المنطقة العربية، تركيا أنموذجا**، مرجع سابق، ص10.

[2]. المرجع نفسه . ص 11

55.5 مليار دولار في الأشهر الخمسة الأولى من عام 2011 بزيادة قدرها 20% عن الفترة نفسها من العام السابق. [1]

من الناحية الأمنية: أدت الأزمات التي شهدتها دول المنطقة إلى بروز أدوار أمنية عسكرية تركية على نحوها ظهر في ليبيا بشكل خاص في إطار المشاركة التركية في حملة الناتو لفرض حظر التسلح وإيصال المساعدات الإنسانية كذلك أثارت بعض التحليلات وجود خطط تركية للتدخل وإقامة مناطق آمنة داخل الأراضي السورية في حالة تدهور الأوضاع فيها للحد من امتداد التأثيرات السلبية وتدفق اللاجئين داخل الأراضي التركية [2]ورغم نفي الأتراك هذه الأنباء، فإن دلالة إثارتها تظل لافتة، حيث تمثل بشكل أو آخر إعادة استدعاء للأدوار الأمنية التركية في مرحلة ما قبل العدالة والتنمية كما كشفت عن حدود قدرة تركيا للحد من التدخلات العسكرية الأجنبية في المنطقة والاضطرار للمشاركة في هذه الترتيبات بشكل أو آخر وهو ما ظهر في الحالة الليبية وقد يفرض نفسه في الحالة السورية حال تصاعدها[3]

المبحث الثاني: السياسة الخارجية التركية اتجاه الشرق الأوسط

منذ تأسست الجمهورية التركية لم تعط أهمية كبيرة لهذه الدائرة الإقليمية والتي تضم العديد من الدول وبعد 1990 لم يعد محيط تركيا الإقليمي بالنسبة لها كما كان خلال الخرب الباردة وحدة متكاملة

المطلب الأول: السياسة الخارجية التركية اتجاه ايران الفرسية

[1]. علي جلال عوض، **الارتباك تحليل أولي للدور التركي**، مرجع سابق .

[2]. إياد عبد الكريم، **الموقف الإقليمي من التغير في المنطقة العربية، تركيا أنموذجا**، مرجع سابق، ص11

[3]. المرجع نفسه .ص12

يمكن وصف العلاقات التركية– الإيرانية بأنها ليست حميمية ولا عدائية ويعود ذلك إلى الحساسية الفائقة التي تحكم العلاقات بينهما لأسباب تاريخية تتعلق بالنظرة المتبادلة إزاء الصراع العثماني . الصفوي للبلدين والتنافس بينهما على النفوذ في آسيا الوسطى والشرق الأوسط إضافة إلى القضايا الأمنية عبر الحدود [1]

وقد اعتبر الفوز الكاسح الذي حققه حزب العدالة والتنمية في الثالث من نوفمبر 2002 وتشكيله للحكومة منفردا تطورا إيجابيا في علاقة تركيا بإيران وعقب هذا الفوز في الانتخابات وزعت الحلوى في الشوارع الإيرانية احتفاء بذلك وظهرت على شاشة التلفزة الإيرانية تعليقات مبالغ فيها تقول بأن: الشعب التركي أدار ظهره للأحزاب العلمانية وتوجه نحو الأحزاب الإسلامية لكن أعضاء الحكومة الإيرانية لم يعبروا عن سعادتهم بطريقة مفرطة ومبالغ فيها تحسبا لردود الأفعال ومراعاة للوضع التركي الداخلي الحساس إدراكا منهم بالتوازنات الداخلية[2].

ودخلت العلاقات التركية الإيرانية مرحلة مختلفة وجديدة انعكست اقتصاديا وسياسيا وأمنيا على البلدين غير أن الأمر لا يخلو من التنافس والخلافات بشأن بعض الملفات المهمة والحساسة وخاصة في الجوانب الآتية :

1. الجانب الإستراتيجي :

وجدت تركيا أنه ليس من قبيل المصادفة أن تصبح منطقة الشرق الأوسط مركزا لحالة الاستقطاب الدولي والإقليمي اتجاه الأزمات التي تمر بالمنطقة كالاحتلال الأمريكي للعراق (2003، 2011) والعدوان الإسرائيلي على غزة خلال عامي (2008 . 2012).

---

[1] . خورشيد حسين دالي، **تركيا وقضايا السياسة الخارجية**، منشورات اتحاد كتاب العرب . ص 56.

[2] . حقي أوغور، **تركيا و إيران ..، البعد عن حافة الصدام**، مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الإستراتيجية، 2009/11، ص29.

وقد اختلفت المواقف التركية عن المواقف الإيرانية في أغلب تلك الحروب والصراعات وذلك نتيجة قرب أو بعد أي من الأطراف المشتركة في الصراعات من توجهات البلدين الأمر الذي أسهم في توتر علاقاتها على المستوى الإستراتيجي، وخلق فجوة كبيرة وحالة من التوتر الدائم في منطقة الشرق الأوسط فيما تلاقت وجهتي نظرهما اتجاه بعض المشكلات الإقليمية خاصة فيما يتعلق بالعدوان الإسرائيلي اتجاه قطاع غزة الفلسطيني[1]

وحدث تقارب بينهما فيما يتعلق بوجهات النظر حول وحدة التراب العراقي، والموقف من حزب العامل الكردستاني تعاونت كلتا الدولتين خلال عامي 2006، 2007[2] تعاونا وثيقا في عمليات عسكرية مشتركة ضد حزب العمال الكردستاني واعتمدت السياسة التركية إزاء إيران على عدة ركائز أهمها :

1. تأمين الطاقة
2. التنسيق في المسائل الأمنية المتعلقة بالمشكلات الكردية
3. اعتبار إيران بالنسبة إلى تركيا ممرا وسط آسيا

ومن **الناحية الأمنية** ثمة تقارب في التنسيق في المسائل الأمنية المتعلقة بالمشكلة الكردية خاصة في ظل وجود ولاءات قبلية وسياسية كردية عبر الحدود التركية . الإيرانية . العراقية واتضح هذا التعاون التركي . الإيراني في عام 2004 عندما وقع البلدان على اتفاق تعاون أمني صنف بموجبه حزب العمال الكردستاني كمنظمة إرهابية[3] أما فيما يتعلق بالموقف

[1] . علي سعد السعيد، **الإستراتيجية التركية في منطقة الشرق الأوسط، 2002 . 2013 القيود والفرص**، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات درجة الماجستير في العلوم، جامعة الشرق الأوسط، ص 127،

[2] . عبير محمد عاطف الغندور، **بدائل التوجه السياسي التركي المعاصر، دراسة استشرافية** . دراسات الشرق الاوسط ،المجلد3 . العدد 6 سنة 2011 . ص 377

[3] . المرجع نفسه ص378.

الرسمي التركي من البرنامج النووي الإيراني فقد أبدت تركيا حل مشكلة البرنامج النووي الإيراني سلميا وقامت بالوسائط بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية حول برنامجها النووي .

وفي جنيف خلال شهر ديسمبر عام 2010 نجحت تركيا في تحريك المفاوضات بين إيران وإدارة أوباما حول البرنامج النووي الإيراني بعد توقفها لفترة دامت ستة عشر شهرا الأمر الذي يشير إلى أنه رغم مخاوف تركيا من الطموح النووي الإيراني وما قد يؤدي إليه من خلل في التوازن الإقليمي، فإنها لم توافق على فكرة استخدام الخيار العسكري لمعالجة أزمة الملف النووي الإيراني، بل رفضت تطبيق العقوبات الاقتصادية الأمريكية المفروضة على طهران معلنة أنها ستحترم فقط العقوبات التي قررها مجلس الأمن الدولي [1].

وفي عام 2010 اعتبرت وثيقة الأمن القومي التركي إيران شريكة في الحفاظ على أمن المنطقة وركزت على سبيل تعزيز التعاون معها وإن كانت الوثيقة قد شددت على ضرورة إخضاع البرنامج النووي الإيراني للمتابعة الحثيثة، باعتبار أن سعي إيران إلى امتلاك سلاح نووي، وتطويرها للصواريخ من طراز شهاب (3) التي يصل مداها إلى 1300 كلم والاستمرار في إنتاج جديد من الصواريخ من طراز شهاب (4) وشهاب (5) يهدد الأمن القومي التركي.[2]

ورغم زيارة الرئيس عبد الله غول في 2014/12/15 لإيران في إطار سعي تركيا لتعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية بين البلدين لكن هذه العلاقات قد توترت في ضوء الأحداث التي شهدتها كل من البحرين وسوريا للمطالبة بالإصلاحات السياسية، ظهر ذلك بوضوح في اتهام تركيا لإيران بقيادة حركة الاحتجاجات المطالبة بالديمقراطية في البحرين بقصد قلب

[1]. عبير محمد عاطف الغندور، **جدلية بدائل التوجه السياسي التركي المعاصر**، مرجع سابق ، ص379.

[2]. المكان نفسه .

نظام الحكم القائم، وكذلك ظهر في تحذير تركيا من الدور الإيراني في سوريا المؤيد لسياسة قمع حركة الاحتجاجات [1]

وفي الجانب الاقتصادي: وبالموازاة مع تحسين العلاقات السياسية بين البلدين في هذه المرحلة شهدت حركة تصدير السلع والبضائع من تركيا إلى إيران زيادة مطردة، وتتمثل الصادرات السلعية الإيرانية إلى تركيا في مواد الطاقة وبالتحديد النفط الخام ومنتجاته والغاز الطبيعي ،وهي صادرات مرشحة للتزايد في السنوات القادمة، خاص وأن إيران تعد من الدول القليلة التي يستمر مخزونها النفطي صامدا لنحو سبعة عقود قادمة عند نفس مستوى الإنتاج والصادرات الإيرانية الراهنة [2] ولأن إيران تأتي في المرتبة الثانية بعد روسيا في إمداد تركيا بالغاز الطبيعي فقد وقع البلدان عام 2007 على اتفاقيتين لنقل الغاز الإيراني بواسطة خط أنابيب غاز إيران تركيا مرورا باليونان إلى أوروبا وتسهيل تصدير النفط الإيراني بواسطة خطوط أنابيب إلى ميناء جيهان على البحر الأبيض المتوسط مضمون ذلك أن إيران ستقوم بالوفاء باحتياجات تركيا المستقبلية[3] من الغاز والنفط في مواجهة سياسات الطاقة الدولية في حين ستكون تركيا هي نقطة العبور للغاز والنفط الإيراني في طريقه لأوروبا [4]

وقد نظرت الإستراتيجية التركية إلى إيران من خلال كل تلك الملفات التي يدخل الشرق الأوسط ضمن مداها المنظور، فهذه المنطقة الحيوية تشكل الجناح الثالث للعلاقات التركية الإيرانية التي تطلبت بنيتها الجيوسياسية الاعتماد على ثلاثة أجنحة على الأقل وهي: الشرق الأوسط، القوقاز وآسيا الوسطى وقد نجحت تركيا في استغلال الفرص التي تهيأت بشكل ممتاز على عدة مستويات وأبعاد مختلفة من أبرزها:

---

[1]. المرجع نفسه، ص 380.

[2]. علي سعد سعيد السعدي، **الاستراتيجية التركية في منطقة الشرق الأوسط (2002. 2013) القيود والفرص**، مرجع سابق، ص 131

[3] عبير محمد عاطف الغندور، **جدلية بدائل التوجه التركي المعاصر**، مرجع سابق ،ص 378

[4]. المرجع نفسه ص. 379.

1. الاستفادة من فرصة أهمية العلاقات التركية الإيرانية في مثلث تركيا . إيران . مصر الذي يشكل مركز الثقل التاريخي والجيو سياسي لتوازنات القوى التي تطوق منطقة الشرق الأوسط[1]
2. الاستفادة من فرضية الاستناد إلى مراكز القوى الجيو سياسية مباشرة بالخط الجيو ثقافي الذي يتشكل من الأقاليم التركية والعربية والفارسية والذي يعكس النزاع الإثني الثقافي المستقر والأساسي في المنطقة لصلتها المباشرة بالدول العربية
3. الاستفادة من فرصة وجود تأثير للعلاقات التركية الإيرانية داخل التوازنات الداخلية في منطقة الشرق الأوسط عبر خط العراق الخليج العربي الذي يشكل قومي الهلال الخصيب في الشرق الأوسط.
4. الاستفادة من فرصة علاقات التأثير المتبادل بين القوقاز والشرق الأوسط الذي حول حزام التركي الإيراني الممتد من جنوب قزوين حتى البحر الأسود إلى ساحات اتصال إستراتيجية هامة.
5. الاستفادة من الفرصة غير المباشرة التي تتعلق بكون إيران دولة في جنوب آسيا لكنها تتحكم في الضفة الشرقية للخليج العربي بأكمله الذي يحمل صفة أهم مراكز إنتاج الطاقة في العالم [2]

وبهذا أصبح لدى تركيا عمق إقليمي من خلال ما بذلته من جهود واستغلته من فرص تصب في صالح نجاح مشروعها الإستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط والذي يتطلب تحقيق تقارب مع إيران.

[1]. علي سعد سعيد السعدي، **الاستراتيجية التركية في منطقة الشرق الأوسط** .مرجع سابق .ص132.

[2]. المرجع نفسه، ص 133.

المطلب الثاني: السياسة الخارجية التركية اتجاه إسرائيل

مثل وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم في تركيا في 2002 بداية مرحلة جديدة في العلاقات التركية الإسرائيلية ومازالت تفاعلاتها تجري حتى الآن، خاصة أن إسرائيل لم تخف قلقها وخشيتها من وصول حزب إسلامي للسلطة في تركيا بما يغير علاقاتها المتميزة مع هذا البلد المهم، وهذا الأمر قد جرى تلمسه بعد أن شهدت علاقات البلدين تآكلا وتراجعا تدريجيا، لكن مستمرا ما لبث بعد مرور وقت قصير أن تحولت هذه العلاقات في نوعيتها وطبيعتها من علاقات تحالف كانت سائدة بين الدولتين في الفترة (1993 . 2003) إلى علاقات تناقض وتصادم ، أدركت إسرائيل فيها أن موقف تركيا يعتمد أساسا على جملة من المعطيات يأتي في مقدمتها صانع القرار في تركيا وخصوصا فيما يتعلق بالسياسة الخارجية وقضايا الأمن القومي، فقد كانت إسرائيل مرتاحة لموقف تركيا منها ما دامت المؤسسة العسكرية التركية هي التي تتخذ هذه القرارات أو تؤثر تأثيرا حاسما في متخذها لأن إسرائيل خلقت علاقات قوية مع المؤسسة التركية العسكرية طوال العقود الأخيرة[1] علاوة على الخشبة الإسرائيلية من ظهور حالة تقليص دور المؤسسة العسكرية في صنع القرارات وتولي الحكومة المنتخبة ديمقراطيا هذا الأمر لأنها تدرك أن قطاعا واسعا من الرأي العام التركي يمثل الأغلبية في صفوف الشعب التركي يناصر الشعب الفلسطيني ويقف ضد البطش الإسرائيلي بالفلسطينيين [2] حيث قامت الرؤية الإسرائيلية عن الأسباب التي ساهمت في تردي علاقات البلدين إلى العاملين الآتيين:

. محمود محارب . **اسرائيل وتركيا والدول العربية: الدور والمكانة وبسط النفوذ والتحالفات** . في: **العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل** . المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات .ص 733[1]

[2] . المرجع نفسه . ص 734

1. اختلاف سياسة النخب الجديدة التي تمارس الحكم منذ نوفمبر 2002 واعتمادها لإستراتيجية جديدة اتجاه دور تركيا في منطقة الشرق الأوسط وطبيعة العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل.
2. إتباع إسرائيل الحل العسكري في مواجهتها للانتفاضة الفلسطينية واستخدام البطش والقمع وسياسة التصفية الجسدية ضد كوادر الفصائل الفلسطينية وقادتها.

وتعتبر زيارة وزير الخارجية التركي عبد الله غول إلى إسرائيل عام 2005 تأكيد على اتزان السياسة التركية الحديثة بقيادة العدالة والتنمية، حيث حظيت تلك الزيارة باهتمام استثنائي داخل إسرائيل، فهي الزيارة الأولى لمسئول تركي رفيع المستوى منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم إضافة إلى زيارة رئيس الوزراء التركي أردوغان إسرائيل في أوائل ماي 2005 في زيارة هي الأولى له منذ وصوله إلى رئاسة الحكومة وأعلن أن زيارته تهدف إلى تحسين العلاقات بين أنقرة وتل أبيب والمشاركة في جهود السلام.[1]

وسرعان ما عادت العلاقات الثنائية بين أنقرة وتل أبيب إلى التوتر عام 2006 بسبب الحرب الإسرائيلية على لبنان لتجمد حركة العلاقات التركية الإسرائيلية ولتزيد من حدة التشنج والتوتر بين البلدين[2] إضافة إلى الحصار الذي فرضته إسرائيل على قطاع غزة 2006 فعلى المستوى الرسمي ندد أردوغان بالحصار الذي فرضته إسرائيل على قطاع غزة حيث قال: أردوغان: أمام كتلة نواب حزب العدالة والتنمية: "إن إسرائيل تعاقب شعبا كاملا من أجل معاقبة مجموعة بعينها وتقوم بقصف مكثف لقطاع غزة ومن غير المقبول تفهم مثل هذه الممارسة بذريعة إصلاح الصواريخ، فكلما سألنا الإسرائيليين عن أسباب القصف الذي يتعرض له

[1] . يسرى عبد الرؤوف يوسف الغول، **أثر صعود حزب العدالة والتنمية التركي على العلاقات التركية الإسرائيلية**. رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير فب دراسات الشرق الأوسط . من كلية الآداب والعلوم الإنسانية-جامعة الازهر. غزة . ص 111

[2] المرجع نفسه . ص 113

الشعب الفلسطيني بين الحين والآخر يعللون بأن هناك صواريخ تقصف من الجانب الفلسطيني لكن كلما سألنا عن حجم الخسائر الناتجة عن القصف الفلسطيني وعن عدد الضحايا في الجانب الإسرائيلي لا نحصل على جواب " [1].

ومثل العدوان الإسرائيلي على غزوة (2008 . 2009) نقطة فارقة في العلاقات بين تركيا وإسرائيل، حيث كانت نهاية الطموح التركي في القيام بدور المرجعية الإقليمية المقبولة من كل طرف في الشرق الأوسط، الأمر الذي جعل رئيس الوزراء التركي (رجب طبيب أردوغان) يظهر معارضته الشديدة للسلوك الإسرائيلي في واقعة دافوس الشهيرة بداية عام 2009 بحيث أبلغ رسالة علنية مماثلة لإسرائيل مفادها أن الدفء في العلاقات مع تركيا وإسرائيل قد أصبح أيضا من الماضي [2]

ثم جاء التورط الإسرائيلي في التعرض لقافلة الحرية التي كانت تقل مجموعة من نشطاء السلام معظمهم من نشطاء السلام معظمهم من الأتراك الساعين لدخول غزة التي تعيش في ظروف الحصار منذ عام 2009، إذ قامت مجموعة من القوات الخاصة التابعة للبحرية الإسرائيلية بتنفيذ إنزال جوي على كبرى سفن القافلة مرمرة التركية في 31 2010 قتل من جرائه عشرة أتراك من الذين كانوا على متن السفينة وجرح آخرين ليحدث ما يمكن أن يسمى بالقطيعة الدبلوماسية بين تركيا وإسرائيل وذلك لأن هذا التورط الإسرائيلي فاقم التوتر في العلاقات بين البلدين ومثل نقطة تحول مفصلية في تاريخ علاقاتها، وقد كان معلوما أن وصول القافلة إلى هدفها يعني انتصارا معنويا لتركيا، فيما يخلق إيقاف القافلة في عرض البحر أزمة دولية لإسرائيل ويفرض عليها المزيد من الضغوط الدولية وفي كلتا الحالتين كانت

---

[1] المرجع نفسه . ص 115

[2] . مصطفى اللباد . **تركيا-إسرائيل و اقع العلاقات و اقع العلاقات و آفاقها وتداعياتها على القضية الفلسطينية والوطن العربي** . في . **العرب وتركيا تحديات الحاضرورهانات المستقبل** .المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات . ص 709

تركيا هي الرابعة من منظور الجدوى السياسية والمعنوية في المنطقة [1] وأدت الحادثة إلى تبني تركيا لمواقف أبرزها:

1. رفض تركيا توقيع مشروع عقوبات جديدة مشددة ضد إيران من مجلس الأمن والتصويت مع البرازيل ضد هذا المشروع والأهم هو تحدي تركيا لهذا القرار الجديد ودخولهما في علاقات تعاون اقتصادي مع إيران
2. إصدار مجلس الأمن القومي التركي الوثيقة الجديدة للأمن القومي التي صنفت إسرائيل بأنها تهديد رئيس لأمن تركيا مقابل إزالة إيران وروسيا إضافة إلى اليونان وجورجيا وأرمينيا وبلغاريا من قائمة الدول التي تعد تهديدا خارجيا لتركيا.
3. رفض تركيا القبول بالمشاركة في الدرع الصاروخية الأطلسية المقترحة واستضافتها على أراضيها بشروط كان أبرزها رفض أي نص على كل من إيران وروسيا كأطراف مستهدفة من هذه الدرع، والأهم هو إشراف تركيا وعدم حصول إسرائيل على المعلومات التي ستحصل عليها محطات الإنذار المبكر ورادارات التنصت المنتشرة في قواعد حلف الأطلسي على الأراضي التركية [2]

ولا تزال العلاقات التركية الإسرائيلية مجمدة على المستوى الرسمي منذ أن هاجم الجيش الإسرائيلي سفينة مرمرة حيث وضعت تركيا ثلاث شروط من أجل تحسين العلاقات [3]تمثلت في تقديم وتعويض أسر الضحايا ورفع الحصار عن قطاع غزة وعبرت هذه الشروط عن عدم رغبة تركيا بتطبيع العلاقات مع إسرائيل في تلك المرحلة.

---

[1] . طايل يوسف عبد الله، **العدوان الإستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا و إيران نحو الشرق الأوسط (2002-2013) .** رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية . قسم العلوم السياسية . كلية الآداب والعلوم .جامعة الشرق الأوسط . ص96

[2] . المرجع نفسه . ص 97

. محمود سمير الرنتيسي، **تركيا وإسرائيل ... واقع العلاقات احتمالات التقارب** . مركز الجزيرة للدراسات .سنة 2015 [3] ص 2.

وقد كان لجهود الرئيس الأمريكي باراك أوباما دور مهم في اعتذار رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في مارس2013 عن حادث سفينة مرمرة خلال مكالمة هاتفية مع رئيس الوزراء التركي أنداك رجب طيب أردوغان، كما شكل الاعتذار دافعا لبدء جولة جديدة في المفاوضات للاتفاق على الشروط الأخرى وقد تم الإعلان عن التوصل لمسودة اتفاق في ماي 2013 لكن المباحثات لم تلبث أن تعثرت بعد أن عقدت جلستا حوار في أنقرة في أبريل وفي القدس في ماي 2013 واستمرت المباحثات إلى أن وافقت إسرائيل في فبراير 2014 على تعويض اسر الضحايا بمبلغ 20 مليون دولار لكن العملية لم تتم إلى الآن .

ومن الطرف الإسرائيلي فقد اتهمت تل أبيب في فترة وزير الخارجية السابق أفيجور ليبرمان في خطين أحدهما إيجاد البدائل عن تركيا والعمل على استثمار خلافات أنقرة مع بعض جيرانها مثل اليونان حيث حصلت على موافقة اليونان في ماي 2011 [1]على فتح مجالها الجوي لسلاح الجو الإسرائيلي لاستخدامه في التدريبات العسكرية كما حاولت تكثيف علاقاتها مع عدد من دول البلقان ورومانيا وبلغاريا وخاصة في المجال العسكري.

أما الخط الثاني: فهو اتخاذ تدابير قاسية ضد أنقرة من بينها دعم الاعتراف بما يسمى مجزرة الأرمن والتعاون مع المتمردين الأكراد ودعمهم في كل المجالات الممكنة تنظيم حملات دبلوماسية ضد أنقرة .

لكن معظم التقارير التي كانت ترد من إسرائيل كانت تؤكد أن هذه العلاقات البديلة لا يمكن أن تعوض البعد الإستراتيجي للعلاقات مع تركيا.

ومع ما سبق يمكن سرد مجموعة من عوامل التقارب التي هيأتها الظروف الداخلية والإقليمية لكل من تركيا وإسرائيل فيما يلي:

---

[1] . المرجع نفسه . ص 3

1. وجود رغبة إسرائيلية وتركية في إعادة العلاقات للاستفادة من مزايا العلاقة عن كافة الأصعدة.
2. شعور إسرائيل بأن الفرصة مواتية مع تراجع حزب العدالة والتنمية وعدم قدرته على تشكيل الحكومة بمفرده.
3. رغبة البلدين بعدم تسرب الصراع في سوريا إلى داخل حدودها
4. وجود رغبة وضغط أمريكي من أجل تحسين العلاقات بين البلدين والاستفادة من جهودهما
5. رغبة إسرائيل بعقد اتفاقيات مد أنابيب الغاز عبر تركيا وإمكانية الارتقاء بالعلاقات الاقتصادية لمستوى متقدم
6. قناعة إسرائيل بأن الخصائص الجيو- سياسية والطبوغرافية لتركيا أهم من البدائل في الدول الأخرى .
7. دعوات المعارضة التركية وخاصة حزب الشعب الجمهوري للعودة للعلاقات مع إسرائيل.
8. خروج بعض الشخصيات اليمينية المعارضة للتقارب مع تركيا داخل الحكومة الإسرائيلية[1]

أما بخصوص النقاط التي من شأنها أن تعيق التقارب بين البلدين:

1. مماطلة إسرائيل بخصوص رفع الحصار عن قطاع غزة
2. وجود علاقات جيدة بين إسرائيل والأكراد وخاصة حزب العمال الكردستاني
3. توجس إسرائيل من علاقات تركيا مع حركة حماس
4. حالة عدم الثقة الموجودة بين البلدين في ظل القيادتين الحاليتين

[1] . المرجع نفسه . ص 4

5. وجود قضايا متعارضة المصالح تركيا وإسرائيل في سوريا
6. موقف الرأي العام التركي المعادي للسياسات الإسرائيلية
7. الخلافات الإيديولوجية والقناعات الشخصية لكل من أردوغان وداود أوغلو من جهة ونتنياهو من جهة أخرى
8. قيام مؤسسات إسرائيلية بالتحريض على حزب العدالة وعلى أردوغان شخصيا خلال المراحل السابقة.
9. استمرار تركيا في الدفاع عن ثورات الربيع العربي
10. تجربة إسرائيل المعروفة بكسب الوقت خلال المفاوضات دون تقديم تنازلات دبلوماسية.

أما في العلاقة الاقتصادية بين البلدين فقد هيأت عدة اتفاقيات ثنائية بينهما أفضل سبل تعزيز التبادل التجاري وقد شهدت التجارة بين البلدين قفزة كبيرة لتتجاوز 21 مليار دولار عام 2002 وقد استمرت هذه الوتيرة الاستثنائية مع زيادة التجارة الثنائية بمتوسط 14.6% سنويا خلال الفترة من 2002 إلى 2008[1]

لقد برزت تركيا في عام 2006 كأكبر شريك تجاري لإسرائيل في العالم الإسلامي حيث استوردت من إسرائيل ما قيمته 859.3 مليار دولار مقارنة ب 903.2 مليار دولار عام 2005، وصدرت إلى إسرائيل ما قيمته مليار و272 مليونا و700 ألف دولار عام 2006 مقابل 221 مليون و100 ألف دولار عام 2005.

إلا أن الخطوة الأهم كانت الشروع في تهيئة الشروط اللازمة لأوسع تعاون على صعيد الطاقة حيث تعد تركيا نفسها لتكون ممرا للنفط والغاز الطبيعي من أكثر من مصدر من روسيا وقزوين وإيران والعراق إلى أوروبا وإسرائيل وغيرها، تم توقيع اتفاقية لمد خط أنابيب من ميناء جيهان التركي على البحر الأبيض المتوسط إلى إسرائيل لنقل النفط والغاز الطبيعي، وقد وقع

[1]. المرجع نفسه . ص 5 .

وزير الطاقة للبلدين الاتفاق في 15 ديسمبر 2006 ويهدف إلى نقل الغاز الطبيعي والنفط في مرحلة أولى إلى ميناء عسقلان ومنه عبر خط أنابيب قائم إلى إيلات ومن ثم إلى أسواق الهند وشرق آسيا [1]

وعلى عكس المتوقع لم تؤد الأزمة الدبلوماسية بين البلدين في 2010 إلى أزمة اقتصادية بل ازدادت العلاقات التجارية .

حيث نمت التجارة التركية الإسرائيلية نسبة 19% منذ عام 2009 في حين نمت التجارة الخارجية الإجمالية لتركيا لنفس الفترة بنسبة 11% فيما وصل حجم التبادل التجاري إلى قرابة 5.7 مليار دولار نهاية العام 2014.

من جهة أخرى وبالنظر للتبادل التجاري في عام 2014 فإن هناك تعادل في الميزان التجاري بين البلدين حيث تتساوى قيمة الصادرات والواردات بين البلدين بحدود 2.5 مليار دولار وهي علامة التكافؤ المالي وعلى صعيد الاقتصاد السياحي فقد ازداد عدد الإسرائيليين المسافرين إلى تركيا بنسبة 125% من 83740 إلى 188608 بين عامي 2012 و2014 وبالرغم من أن هذا لا يزال بعيدا عن نصف مليون سائح إسرائيلي توافدوا إلى تركيا عام 2008 إلا أنه يؤشر على إمكانية تزايد الأعداد[2]

[1] . يسرى عبد الرؤوف، **يوسف الغول، اثر صعود حزب العدالة والتنمية على العلاقات التركية الإسرائيلية**، مرجع سابق .ص 145

[2] . محمود سمير الرنتيسي، **تركيا وإسرائيل، واقع العلاقات واحتمالات التقارب**، مرجع سابق . ص 6

المطلب الثالث: السياسة الخارجية التركية اتجاه آسيا الوسطى ودول القوقاز

كانت المنطقة التي تعرف اليوم باسم آسيا الوسطى والقوقاز تسمى بعد الفتح الإسلامي ببلاد ما وراء النهر وتتألف من خمس وحدات سياسية تشمل كازاخستان وأوزبكستان وتركمنستان وقوغيزيا وطاجيكستان وهذه الدول الخمس تسمى تركستان الغربية وأما تركستان الشرقية فوقعت تحت وطأة الاستعمار الصيني وتسمى بمحافظة سيكانج ويزيد إجمالي مساحة الدول الخمس في منطقة آسيا الوسطى عن أكثر من 04 ملايين كيلومتر مربع، مع اختلاف مساحة البلدان داخليا فطاجيكستان تبلغ مساحتها 143100 كلم مربع وتبلغ مساحة كازاخستان 2.7 مليون كليومتر مربع ويعيش في المنطقة حسب إحصائيات عام 2011 أكثر من 64 مليون نسمة بتفاوت عددهم بين 5.5 ملايين نسمة في قرغيزستان وما يقارب من 29 مليون نسمة في أوزبكستان ويبلغ متوسط نسبة المسلمين الإجمالي للسكان في هذه الدول نحو 78% وأكبر هذه النسب في طاجيكستان (90%) وأقلها في كازاخستان 47%[1]

وأما القوقاز فيتألف من منطقتين: منطقة تضم ثلاث دول مستقلة استقلت بعد تفكك الاتحاد السوفياتي وهي جورجيا وأرمينيا وأذربيجان ومنطقة أخرى تسمى بالقوقاز الروسي وهي تتألف من كراسودراركراي، ستافروبل كراي، أديغيا، قراتشاي، تشيركيا، قبردينو بلغاريا، الشيشان، إنغوشيا، أوسيتا الشمالية وداغستان، كما يضم القوقاز ثلاث دول أعلنت استقلالها وغير معترف بها دوليا وهي: ابخاريا، أوسيتا الجنوبية، وقرة باغ.

تحتل هذه المنطقة موقعا جغرافيا مهما وحساسا إذ تقع بين الصين وروسيا وأفغانستان وإيران وعلى مقربة من الخليج العربي وتركيات كما أنها محل اهتمام القوى العالمية والإقليمية الأخرى مثل أمريكا والهند وذلك للأسباب التالية:

---

[1] . مركز الجزيرة للدراسات . **القسم الأول: آسيا الوسطى والقوقاز... الأهمية الإستراتيجية والواقع السياسي والاجتماعي** . مركز الجزيرة للدراسات . ص 2

- إن منطقة آسيا الوسطى كانت ولا تزال كما وصفها الجغرافي ماكيندر جزءا من قلب الأرض ومن يسيطر عليها يسيطر على العالم [1]
- الموقع الجغرافي الوسيط لمنطقة آسيا الوسطى الذي أهلها لتكون همزة وصل بين النظم الإقليمية للشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا.
- أصبحت منطقة آسيا الوسطى أحد محاور الاهتمام الرئيسية للدول الغربية وما يميز هذه المنطقة جغرافيتها السياسية التي تتمتع بها، حيث تقع منطقة قزوين في قلب أوربا الأسيوية لذلك فمن مصلحة الغرب ألا تسيطر دولة من الدول الإقليمية وتصبح لها الهيمنة في المنطقة .
- منذ تفكك الاتحاد السوفياتي السابق، تحاول الولايات المتحدة الأمريكية التغلغل في منطقة آسيا الوسطى، وتعمل على إقامة قواعد لها في المنطقة لتراقب التطورات التي تحدث عن كثب وتكون قريبة من موارد الطاقة التي من خلالها تستعيد تشكيل الخارطة الجيو– بوليتيكية في آسيا الوسطى [2].
- ورثت هذه الدول منشآت ضخمة للصناعات العسكرية الثقيلة والحقيقة من الاتحاد السوفياتي السابق.
- تملك هذه الدول قاعدة ضخمة وكبيرة من العلماء والمتخصصين في كثير من المجالات الحيوية منها الفيزياء، الكيمياء، صناعات الأسلحة بأنواعها.
- الذخائر الضخمة للمعادن والنفط والغاز الطبيعي والفحم، فقد اتفق الخبراء على أن المنطقة تأتي على الصعيد العالمي بعد منطقة الشرق الأوسط وقبل بحر الشمال من حيث احتياطات النفط، هذا وتقدر إدارة معلومات الطاقة الأمريكية أن الاحتياطات

. حياة مامنية . بشرى شعبان . **السياسة الخارجية الامريكية اتجاه آسيا الوسطى بعد الحرب الباردة** . مذكرة لنيل شهادة الماستر نظام جديد (ل.م د) في العلوم السياسية . تخصص علاقات دولية ودراسات امنية .جامعة 8 ماي 1945 . قالمة . سنة 2013-2014 . ص 14 [1]

. المرجع نفسه . ص 15 [2]

النفطية المؤكدة في كامل المنطقة وليس بحر قزوين فقط ما بين 18 و35 برميل أما الاحتياطات المحتملة فقدر بنحو 233 بليون برميل هذا بالإضافة إلى أن احتياطاتها من الغاز الطبيعي تعتبر أضخم بكثير، فهي تقدر تقريبا ثلثي الاحتياطات الهيدروكربونية التي تزخر بها المنطقة ويقدر الاحتياطي المؤكد من الغاز الطبيعي ب 170.4 ترليون قدم مكعب.

- وتقع أكبر الاكتشافات في أذربيجان وتركمنستان وكازاخستان وأوزبكستان، كما أن هذه المنطقة تحتوي على حوالي 27% من إجمالي احتياطات النفط العالمي، وتقع أغلب هذه الذخائر في كازاخستان وأذربيجان مع أن دولتي طاجيكستان وتركمنستان لا تملكان ذخائر كبيرة للنفط والغاز الطبيعي إلا أن طاجيكستان وحدها تملك منابع ضخمة للمياه فإنها تملك 60% من منابع آسيا الوسطى، ويمكن أن تستخدم هذه المنابع لتوليد 527 مليار وات من الكهرباء، ولم تتم الاستفادة حتى الآن من 5% من هذه المنابع هذا بالإضافة للذخائر الضخمة للمعادن والمنتجات الأخرى التي تنتجها هذه الدول في مزارعها من القطن وغيرها [1].

وقد غيرت تركيا منذ مجيء حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام 2002 من نهج تعاملها مع منطقة القوقاز وآسيا الوسطى، فعوضا عن التنافس والصراع على المصالح والنفوذ اتبعت أنقرة فلسفة التعاون والشراكة وقدمت نفسها على أنها المصدرة للأمن والاستقرار[2].

ومنذ مجيء حزب العدالة والتنمية والعلاقات بين تركيا وآسيا الوسطى تشهد تحسنا مطرودا وتنتهج تركيا عدة أساليب دبلوماسية واقتصادية وأمنية لتحقيق هذا الهدف منها تنشيط منحنى

---

[1] . مركز الجزيرة للدراسات . **القسم الأول: آسيا الوسطى والقوقاز... الأهمية الإستراتيجية والواقع السياسي والاجتماعي** . مرجع سابق . ص 3

[2] . . اكشي محرم . **تركيا في آسيا الوسطى ... تأمين لجسور الطاقة** . مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الاستراتيجية . جانفي 2011 . ص 17

الاستقرار والتعاون في القوقاز الذي تم تدشينه في أعقاب الاشتباك المسلح الذي نشب عام 2008 بين روسيا وجورجيا على خلفية أوسيتا الجنوبية وتطمح تركيا فضلا عن ذلك إلى تنفيذ فكرة ربط بحر قزوين بالخليج من خلال إنشاء خط يربط تركمانستان وإيران وتركيا وهو طموح إن تحقيق فإنه من شأنه أن تكون له تأثيرات عميقة على المستوى الجيو–سياسي في المشرق بأكمله.[1]

وبما أن المنطقة تزخر بالثروات الطبيعية خاصة الطاقة، كما سبق الذكر فإنها تمثل بديلا بالنسبة إلى الدول التي تعتمد على استيراد الطاقة وخاصة الدول الأوروبية وفي هذه النقطة بالذات فإن تركيا تمثل بالنسبة لأوروبا المفتاح وتعرض نفسها على أنها ممر آمن لتأمين الطاقة إلى هذه القارة.

ولتكتمل دائرة تحسين العلاقات بين تركيا والقوقاز وآسيا الوسطى تبذل الدبلوماسية التركية جهودا لتطوير علاقاتها مع أرمينيا وتجاوز العقد التاريخية التي تحول دون ذلك. فضلا عن الزيارات المتبادلة على أعلى المستويات بين البلدين والعلاقة بين تركيا وأرمينيا ليست مجرد علاقة بين دولتين وإنما لها ارتباطاتها وأهميتها إقليميا ودوليا ومن منظور سياسي فإن تطبيع العلاقات بين تركيا وأرمينيا يكتسب أهمية خطيرة من زاوية علاقات تركيا بأذربيجان وكذلك علاقات أذربيجان بأرمينيا.

وإجمالا يمكن القول أن مسار التطبيع في العلاقات بين تركيا وأرمينيا أصبح يتميز بعوامل جديدة بعد تغير التوازنات بسبب الصراع الذي نشب بين روسيا وجورجيا وأصبح يكتسب قوة من خلف ظروف جيوسياسية جديدة[2].

[1] . المرجع نفسه. ص 18

[2] . المرجع نفسه. ص 19

ورغم الجهود التي بذلتها تركيا على كافة المستويات إلا أنها تصطدم بمجموعة من العقبات والتحديات المحلية والإقليمية والدولية.

كذلك هناك عقبات تتعلق بالإمكانيات الذاتية لتركيا، فهذه الأخيرة تفتقر إلى الإمكانيات المالية والاستثمارية والعملية والتكنولوجية والمعرفية الكاملة للقيام بدور إقليمي كبير.

وهناك أسباب تتعلق بهذه الجمهوريات نفسها أهمها وجود خوف لدى هذه الجمهوريات من تصورات تركية مركزية تجاههم وقد تؤدي إلى سيطرة أنقرة بالمعنى الإقليمي على هذه الجمهوريات خاصة كازاخستان وذلك لرغبة كازاخستان وأوزبكستان بالقيام بدور فعال في المنطقة ومحيطها، كما أنه توجد أسباب أخرى كوجود نسبة كبيرة لا تتحدث التركية خاصة في كازاخستان 45% يتحدثون الروسية فضلا عن الثقافة الروحية خاصة في طاجيكستان هي أقرب إلى إيران أما على الصعيد الخارجي فيمكن التوقف عند العقبات التالية:

1. البعد الروسي:

وجود روسيا كقوة أوراسية وأوروبية ضخمة لا تزال تهيمن على هذه الجمهوريات في العديد من المجالات وتشكل تحديا كبيرا أمام الطموح التركي، فهذه الجمهوريات تجمعها بروسيا العديد من المنظمات الإقليمية كمنظمة الكومنولث ومنظمة الاتحاد السولافي التي تضم إلى جانب روسيا وهذه الجمهوريات روسيا البيضاء وأوكرانيا الساعية للرد على المحاولات التركية الإيرانية الساعية إل ى دور إقليمي فضلا عن الصراع الروسي التركي على مد أنابيب النفط، وكذلك وجود تحالف روسي أرميني غير معلن في مواجهة التحالف التركي الأذربيجاني المعلن في المنطقة .

وتوجد أيضا قضايا الخلاف التاريخية بين روسيا وتركيا وتمتد إلى المياه الدافئة والحلف الأطلسي كما أن البعد السلامي في السياسة التركية يقابله بعد أرثوذكسي في السياسة الروسية

تجاه منطقة آسيا الوسطى والقوقاز حيث هناك ملامح تحالف روسي . بلغاري . يوناني لمحاصرة تركيا[1].

البعد الإيراني:

إيران شأنها شأن تركيا تسعى للعب دور إقليمي في المنطقة لأسباب ودوافع لا تقل أهمية عن الأسباب والدوافع التركية تعمل للاستفادة القصوى من هذه الجمهوريات عسكريا لا سيما في مجال استقدام الخبرات والتكنولوجيا العسكرية وتسعى لإقامة سوق إسلامية مشتركة.

أما ثقافيا فقد نشأت منظمة اللغة الفارسية مع طاجكستان وشأن إيران شأن روسيا من حيث الخلافات ولكن الدور مخاوف إيران إزاء الدور التركي في هذه الجمهوريات أقوى وهذا راجع إلى سببين:

- وجود نسبة كبيرة من الأذربيين في إيران يقدر عددهم ب 12 مليون ومعظمهم من الشيعة ومثل هذا الوضع يثير الخوف في المستقبل، فقد تشجع الأذربيين في إيران على المطالبة بالانفصال والانضمام إلى أذربيجان.
- الدور التركي في المنطقة بدعم نسبي من الغرب لأسباب تتعلق بالنموذج التركي العلماني الليبرالي لمواجهة المد الإيراني في هذه الجمهوريات ولمصالحها من جهة أخرى.

الضغوط الأجنبية:

والمتمثلة في الغرب نفسه (أمريكا، أوربا، إسرائيل) مع تبيان دور كل طرف ونظرته إلى دور تركيا في آسيا الوسطى لا يحبذ دور تركيا قويا في آسيا الوسطى يصل إلى مستوى دولة

---

[1]. . عبد المعطي زكي . **الدور التركي في آسيا الوسطى ... الو اقع والتحديات** . موقع آسيا الوسطى رصد الواقع واستشراف المستقبل نشر 2010/12/8 . متوفر على الرابط :www.asiaalwsta.com/countryinfodetails.asp?id=245

إقليمية محورية فهو يشجع الدور التركي في منافسة النموذج الإسلامي الإيراني المتشدد كما صرح العديد من المسئولين الأمريكيين والإسرائيليين والأوروبيين وتأكيدهم على النموذج التركي العلماني الليبرالي كنموذج صالح للاقتداء به من قبل الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى [1].

ويشجع الغرب أيضا الدور التركي الذي يقوم بمهام الجسر بين الغرب وهذه الجمهوريات لأنه

يرفض الدور التركي في هذه الجمهوريات إلى درجة قيام لمجلس العالم التركي لأن ذلك يعني الانقلاب على العلمانية والعودة إلى السياسة القومية الضيقة أي "الطورانية" كذلك يرفض دور الدولة الإقليمية المحورية القوية في هذه المنطقة لأن ذلك يشكل خطرا على المصالح الغربية، وقد يؤثر على التوجيهات السياسية التركية الإستراتيجية في الانفكاك عن الغرب والعودة إلى الارتباط بالدائرة الحضارية الإسلامية والقيام بدور فعال في هذه الدائرة، بما يشكل انقلابا في موازين القوى والهياكل الإقليمية والدولية لخارطة القوى في السلطات وأوربا والشرق الأوسط.

وعليه فإن الغرب حريص كل الحرص على بقاء الدور التركي في آسيا الوسطى محدودا بحدود الدور الوظيفي في إستراتيجية الدولية [2].

[1] . المرجع نفسه

[2] . المرجع نفسه

المبحث الثالث: السياسة الخارجية التركية اتجاه القوى الكبرى

لعبت تركيا دورا على الصعيد الخارجي يوازي ذلك التغير على الصعيد الداخلي ونحن في هذا التوجه سوف نتعرض للتغيير السياسي على ثلاثة مساحات هامة وهي الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وروسيا.

المطلب الأول: السياسة الخارجية التركية اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية

منذ أن رفض البرلمان التركي في الأول من مارس 2003 على مذكرات نشر قوات أمريكية في الأرض التركية وفتح الجبهة الشمالية من أجل ضرب العراق، منذ ذلك الحين والتوتر هو السمة الواضحة فيما يخص العلاقات الثنائية التركية الأمريكية[1] ورغم التصريحات التي صدرت من المسئولين الأتراك لترطيب الأجواء إلا أن التصريحات القوية المتعاقبة من واشنطن ولدت حقيقة واضحة للغاية وهي أنه من الصعب جدا عودة العلاقات بين البلدين إلى ما كانت عليه بالسابق.[2]

ومن الواضح أن الجناح العسكري (البنتاغون) لم ينس بعد خيبة الأمل التي أصيب بها في 01 مارس 2003 عندما رفض البرلمان التركي التوقيع على مذكرة نشر القوات الأمريكية مع رئاسة الأركان التركية على مسألة بقاء القوات التركية في شمال العراق فإن البنتاغون أخل بقصد منه أو بغير قصد هذه الاتفاقية ولعل استهجان وزير الخارجية الأمريكي أنداك كولن باول لحصول الحادثة أكبر دليل على ذلك الوجود التركي في شمال العراق وعلاقات تركيا التاريخية الوطيدة مع التركمان هناك وخبرتها الواسعة في جغرافية المنطقة تقلق الأمريكيين بشكل لا يوصف [3].

---

[1] . ريز لطيف صادق . **العلاقات الامريكية – التركية في ظل حزب العدالة والتنمية** . مرجع سابق . ص 74

[2] . المرجع نفسه . ص 75

[3] . المرجع نفسه . ص 76

ولكن على الرغم من الصراع الذي تركته الحرب العراقية في العلاقات التركية الأمريكية فقد أدرك الطرفان أهمية استمرار العلاقة بينهما، إذ أن وزير الخارجية التركي عبد الله غول أكد أن علاقات بلاده بالولايات المتحدة الأمريكية تمضي بقوة لأنها تبنى على قيم مشتركة هي الديمقراطية والحرية والاقتصاد الحر، كما سعى حزب العدالة والتنمية إلى تقديم نموذج للأمريكيين يكون فيه الحزب نموذجا للإسلام المعتدل والذي يتعايش فيه الإسلام والديمقراطية والإسلام والعلمانية[1]، وبرز هذا في أكثر من موقف في مرحلة ما بعد الحرب وقد حاول الرئيس الأمريكي باراك أوباما وبعد تسلمه لمنصبه خلفا لجورج بش الابن تعزيز علاقات الولايات المتحدة الأمريكية الثنائية بتركيا حيث أعلن البيت الأبيض أن الرئيس الأمريكي باراك أوباما أعرب لنظيره التركي عبد الله غول ورئيس وزرائه رجب طيب أردوغان عن أمله في تقوية الروابط مع أنقرة، كما عبر عن تأييد الولايات المتحدة الأمريكية للعلاقات المتنامية لتركيا مع العراق ،وفي المقابل أعلن مكتب أردوغان أن رئيس الوزراء شدد على التعاون الإستراتيجي بين البلدين معبرا على وجه الخصوص عن حساسيات تركيا بشأن أرمينيا وسياسات الشرق الأوسط مؤكدا على ضرورة أن تنتهج الولايات المتحدة الأمريكية سياسة نزيهة غير متحيزة لا تضر بالعلاقات بين البلدين.

وتحسين العلاقات التركية الأمريكية يعتمد بشكل كبير على التحولات السياسية الكبرى من الجانب الأمريكي في عدة ميادين والضغط على الأطراف المعنية من أجل التوصل نحو تحقيق تسوية للنزاع تعود إلى تحول إيجابي جوهري في المناخ السائد في المنطقة العربية والإقليمية وتحقيق مطالب تركيا في الدخول إلى الاتحاد الأوربي وخاصة بعد الإعلان الصريح

[1] . رواء جاسم لطيف السعدي . **الإسلام السياسي حزب العدالة والتنمية في تركيا ودوره في التغيير السياسي** . مرجع سابق . ص 109

الذي أدلى به الرئيس باراك أوباما في قمة العشرين في 2009 حين دعا الاتحاد الأوربي إلى قبول تركيا في عضويتها[1].

وشهد عام 2010 ذروة التناقض في رؤى الطرفين فيما يتعلق بإسرائيل وعملية السلام وإيران وقبرص ومكافحة الإرهاب وغيرها من الملفات وذلك على الرغم من أن كلا الطرفين حرص في النهاية على احتواء الموقف إذ وصف العلاقات التركية الأمريكية من قبلها خلال مراحل مختلفة بأنها شراكة نموذجية وبالرغم من أن العلاقات الشخصية بين الرئيس الأمريكي أوباما والرئيس أردوغان توصف بأنها مميزة إلا أنها لم تلعب دورا في تحويل هذه الحميمية إلى أجندات مشتركة، وبناء على الملفات التي تم تباحثها في تركيا على أعلى مستوى بين الطرفين منذ مجيء أوباما إلى سدة الرئاسة وحتى اليوم يمكن القول أن الاختلاف في الرؤى والمصالح كان موجود في معظم إن لم يكن كل هذه الملفات[2]

[1] .زياد عبد الوهاب النعيمي، **الرؤية الامريكية في دور تركيا الإقليمي** . الحوار المتمدن . العدد: 2660- 2009/5/28 – 09:05 متوفر على الرابط: www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=173222

[2] علي حسين باكير. **اميركا وتركيا: معادلة القوة الصاعدة والقوة المتراجعة**. مركز الجزيرة للدراسات. سنة 2013 ص 3 .

جدول رقم (02): الموضوعات التي تم مناقشتها على اعلى مستوى بين البلدين اثناء الزيارات الأمريكية لتركيا خلال فترة أوباما

	2009	2010	2011	2012	2013	المجموع
سوريا	1	1	2	2	4	10
الإرهاب	3	1	3	2	2	10
العراق	2	1	3	0	1	7
إيران	2	1	1	1	2	7
إسرائيل	2	1	1	0	3	7
فلسطين	2	0	0	0	3	5
الاقتصاد	1	1	1	0	0	2
أفغانستان	2	0	1	1	1	5
الدمقرطة	1	0	2	0	2	5
قبرص	1	1	1	0	0	5
أرمينيا	2	0	1	0	0	3
الاتحاد الأوروبي	2	0	0	0	1	3
الشؤون الدولية	2	0	1	0	0	3
إفريقيا	1	0	0	0	1	2
النموذج التركي	0	0	2	0	0	2

الملف السوري :

يعتبر الملف السوري أكبر الملفات الخلافية التي حازت اهتمام الطرفين منذ البداية وحول طريقة التعامل مع الوضع والهدف النهائي بالنسبة لأنقرة لم يكن هناك اقتناع كامل بأن واشنطن تريد الذهاب حتى النهاية في تغيير النظام على الرغم من تصريحات الرئيس أوباما بداية الثورة السورية بأن الأسد فقد شرعيته وقد ترسخت هذه القناعة بعد اختبار الموقف الأمريكي في منعطفات حساسة جدا حيث بدأ التلكؤ الأمريكي في التعامل معها واضحا جدا.[1]

كان التركيز التركي منذ خريف 2011 على ضرورة معالجة السبب الرئيسي للوضع وهو النظام السوري فيما كانت واشنطن ترفض أي مقترح قد يتضمن حضرا جويا أو منطقة آمنة للمدنيين، ظهر هذا الموقف إلى السطح بشكل واضح في أوت من العام 2012 عندما أخفقت الولايات المتحدة الأمريكية في لعب دور فعال في جلسة لمجلس الأمن التي دعيت إليها تركيا

[1] المرجع نفسه ص 4.

لمناقشة القضية السورية من باب إنساني على أمل أن تصل إلى فرض منطقة آمنة داخل سوريا يلجأ إليها المدنيون السوريون بدلا من التدفق إلى الخارج.

في الملف العراقي: يعود الخلاف التركي الأمريكي حول الملف العراقي إلى عام2003 حيث رفض البرلمان التركي حينها منح واشنطن الموافقة على غزو العراق من خلال الأراضي التركية واتخذ الخلاف أشكالا متعددة على الرغم من القول بأن[1] البلدين متفقان على الحفاظ على وحدة العراق، ترى تركيا أن الالتفاف على النتائج الرسمية من خلال الصفقة التي حصلت بين الجانبين الأمريكي والإيراني والتي أدت إلى اختيار المالكي عززت من الانقسامات الطائفية داخل المجتمع العراقي بشكل يهدد أمن ووحدة البلاد وينشر الطائفية في المنطقة وأن المالكي لا يمثل مصالح العراقي بقدر ما يمثل مصالح جهات أخرى.

في الملف الإيراني:

عارضت تركيا سياسة الولايات المتحدة الرامية إلى فرض عقوبات على طهران في الملف النووي وامتنعت عدة مرات عن التصويت لصالح هذا الطرح في الأمم المتحدة بل صوتت ضده في مجلس الأمن مما سبب إحباطا لدى الأمريكيين لدرجة أن أوساطا كثيرة داخل الولايات المتحدة كانت تتهم تركيا بأنها تقدم العون والدعم بهذه الطريقة للبرنامج النووي الإيراني خاصة بعد الاتفاق مع البرازيل.

وتغيرت وجهة النظر التركية من البرنامج النووي الإيراني بعد الأزمة السورية على الصعيد الرسمي والشعبي وجاء هذا التغيير بعد الثورات العربية وتحديدا بعد اندلاع الثورة السورية دون أن يعني ذلك الدخول في صراع مباشر مع إيران.

ملف عملية السلام:

---

[1]. المكان نفسه

تؤيد تركيا مبادرة السلام العربية وترى أنه لا خيار لإسرائيل سوى القبول بها إذا أرادت أن تكون جزءا من المنطقة ولا يمكن لإسرائيل الاستعاضة عن المبادرة باستخدام القوة العسكرية وتجاهل القانون الدولي الذي يجب أن يطبق على الجميع دون استثناء لكن هذه الرؤية لم تكن على وفاق قام مع الإدارة الأمريكية التي لم تستطع إجبار إسرائيل حتى على مجرد وقف الاستيطان وهو أمر متواضع جدا مقارنة بعملية السلام ومخالف للقانون وفقا للقوانين الأمريكية والأوروبية والدولية وفضلا عن ذلك وقفت أمريكا إلى جانب إسرائيل في كل الحالات التي شهدت توترا [1]وتدهورا في العلاقات التركية الإسرائيلية بما في ذلك الاعتداء على أسطول الحرية وسفينة مرمرة ولهذا فقد كان الانتقاد التركي للرؤية الأمريكية للسلام يتم بشكل روتيني وباعتباره انعكاسا للمشكلة[2] .

في ملف الغاز في قبرص

ترى تركيا أنه لا يحق لقبرص اليونانية أن تنقب عن الغاز في المياه الإقليمية للجزيرة من دون توافق مع قبرص الشمالية إذ عدا كون ذلك انتهاكا لحقوق الشطر الشمالي فإن الشروع به عبر هذه الطريقة من شأنه أن يقوض جهود توحيد الجزيرة.

وقد استعان الجزء الجنوبي من الجزيرة بدعم الاتحاد الأوروبي عبر اليونان وبدعم إسرائيل عبر الشراكة الثنائية للتنقيب عن الغاز مقابل استخدام جزء من الجزيرة كقاعدة عسكرية إسرائيلية خطوة موجهة أنداك ضد تركيا بعد أن ساءت علاقاتها إثر الاعتداء على أسطول الحرية وقطع العلاقات وانخراط العديد من الشركات الأمريكية في اكتشاف الغاز الموجود على سواحل قبرص وهو الأمر الذي أزعج الأتراك ويثيرونه بشكل مستمر ولم تم حله إلى الآن.[3]

---

[1]. المرجع نفسه. ص 5

[2] . المكان نفسه

[3]. المرجع نفسه. ص 6

أما على المستوى الشعبي فقد أظهر مسح لمكرز بيو سنة2002 أن 46% من الأتراك أعربوا عن كراهيتهم للثقافة الشعبية الأمريكية وأن 59% من الأتراك أعربوا عن كراهيتهم للممارسات المهنية الأمريكية وأن 50% يكرهون الأفكار الأمريكية الخاصة بالديمقراطية وأظهر مسح أجري بعد خمس سنوات زيادة تقلص التأثير الثقافي والمثل الأمريكي حيث أعرب 68% عن كراهيتهم للموسيقى والأفلام والبرامج التلفزيونية الأمريكية وأعرب 83% عن كراهيتهم لطرائق الأمريكيين في ممارسة الأعمال التجارية وأعرب 51% أن التطورات التكنولوجية والعلمية الأمريكية لا تثير إعجابهم بزيادة عن سنة 2002 عندما ذكر 67% أنهم غير معجبين بهذه الإنجازات، كما كان تراجع تحليل القيم الأمريكية أكثر وضوحا في أوساط مناصري حزب العدالة والتنمية المحافظين لكن معاداة أمريكا أصبحت أضحت أشد بروزا في مجمل الطيف السياسي التركي .

أثمرت الجهود التي بذلها الرئيس باراك أوباما لإنعاش العلاقات مع تركيا ومع العالم الإسلامي عن تحسن أولي محدود فأيدت قيادة حزب العدالة والتنمية عرضة إقامة شراكة [1]نموذجية وسعت لتسليط الضوء على الأهداف السياسية المشتركة سنة 2009 توقع 33% من الأتراك الذي شملهم مسح لمركز بيو أن يفعل أوباما الشيء المناسب في القضايا الخارجية علما بأن النسبة لم تتجاوز 2% في سنة 2008 وأبدى 50% من شملهم الصندوق مارشال الألماني (GMF) رأيا إيجابيا في طريقة الرئيس الأمريكي في إدارة العلاقات مع بلادهم ولكن مع بروز خلافات سياسية إزاء إيران وإسرائيل في مستهل سنة 2010 هوت النسبة إلى 23% وفي المسح الأول إلى 28% في المسح الثاني ولكن كانت أغلبية كبيرة هي الأتراك 26% في مسح لمركز بيو سنة 2010 ما تزال تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية القوة الاقتصادية الأولى

---

[1] . ستيفن فلانجان . **اولويات خاطئة: التقييمات التركية للقوة الامريكية**. مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية. 2011 . ص 10

في العالم، فقد وجد استطلاع صندوق مارشال الألماني في سنة 2009 أي 57% من الأتراك يشكون في قدرة أوباما على إدارة المشكلات الاقتصادية الدولية .[1]

توضح معطيات عديدة أخرى أن الأتراك يحذرون سائر الحكومات الأمريكية لا إدارة جورج دبليو بوش فقط ففي استطلاع للرأي أجراه معهد غالوب حيث رأى واحد من كل ثلاث أتراك أنه سيكون لحصيلة الانتخابات الرئاسية الأمريكية تأثيرا على بلادهم حيث أنه في استطلاع لمركز بيو سنة 2010 أن9% من الأتراك يرون أن الولايات المتحدة الأمريكية تولي اهتماما بالغا أو كبيرا للمصالح التركية والمؤرق أن 56% من الأتراك الذين شملهم مسح لمركز بيو في سنة 2010 أعربوا عن قلقهم الشديد أو عن بعض القلق من إمكانية تحول الولايات المتحدة الأمريكية إلى خطر يهدد بلادهم [2].

مع تطور العلاقات على المستوى السياسي والإستراتيجي بعد المجال الاقتصادي الحلقة الأضعف في العلاقات التركية الأمريكية .

[1]. المرجع نفسه. ص 11

[2]. المرجع نفسه. ص 12

جدول رقم (03): يوضح التجارة الأمريكية مع تركيا خلال الفترة 2003-2011

السنة	الصادرات الأمريكية إلى تركيا	الواردات الأمريكية من تركيا	توازن
2011	9.974.9	3.539.6	643.3
2010	10.545.5	4.206.9	6.338.6
2009	7.094.6	3.661.6	3.433.0
2008	9.958.7	4.461.9	5.316.8
2007	6.498.8	4.600.6	1.898.2
2006	5.291.2	5.359.0	761.9
2005	4.239.0	5.182.1	943.1
2004	3.362.3	4.933.8	1.571.5
2003	2.900.2	3.788.2	888.0

فقط وصل حجم التبادل التجاري بين الدولتين إلى 15 مليار دولار فقط عام 2010 بالإضافة إلى الصفقات العسكرية مع وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) ومبيعات الطائرات وبالرغم من تعهد باراك أوباما في زيارته لأنقرة عام 2009 بدعم الروابط والاتفاقيات الاقتصادية الثنائية، والاتفاق على تشكيل لجنة اقتصادية على المستوى الوزاري عام 2010.

ويسعى الجانبان إلى إقامة شراكة اقتصادية بينهما وليس فقط زيادة قمة التبادل التجاري ومضاعفة الصادرات التركية إلى الولايات المتحدة بحلول عام 2015 خاصة مع دعم واشنطن لاستضافة تركيا لقمة زيادة الأعمال عام 2011 وتشجيع القطاع الخاص التركي على الاستثمار في الولايات المتحدة.

ويعول المسؤولون الأمريكيون والأتراك على الجانب الاقتصادي للتقليل من مخاطر توتر العلاقات بينهما بخصوص قضايا سياسية وإستراتيجية خاصة أن كلا منهما يحتاج الآخر في[1] ظل التطورات التي تعصف بمنطقة الشرق الأوسط خاصة في دول الربيع العربي والانعكاسات

. . ميدي إلبريت، ستيفن هادلي، كريس كوك، **عرض كتاب مترجم العلاقات التركية - الأمريكية نحو شراكة جديدة** .

[1] www.alukah.net/translations/0/82571موقع الالوكة . 2015/02/15 متوفر على الرابط

التي ستؤول إليها الأوضاع في سوريا في المستقبل وتأثير ذلك على المصالح الأمريكية في المنطقة.[1]

[1]. المرجع نفسه

المطلب الثاني: السياسة الخارجية التركية اتجاه دول الاتحاد الأوروبي

وتعد مسألة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي من بين المسائل التي يتفق عليها غالبية الشعب التركي إذ أن الاستطلاعات للرأي العام التركي تشير إلى ما يقارب 75% من الشعب يؤدون عضوية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

وهناك عدة أسباب تدفع تركيا بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ومنها:

1. إن الأتراك لا يمكنهم عزل أنفسهم عن أووربا وذلك بحكم الجوار الجغرافي لتركيا مع أوربا كما أن التطورات السياسية التي تحدث في أوربا تؤثر على تركيا بشكل آخر.
2. ثمة قناعة تركية تذهب إلى أن تنمية وتطوير علاقاتها الاقتصادية مع دول الاتحاد الأوربي سيحقق لها مكاسب كبيرة في مجال الاستثمار والتجارة والتكنولوجية إذا ما تم ادماج اقتصادها باقتصاد الأوربي فضلا عما تجنيه تركيا من مساعدات في هذا المجال.
3. إن انضمام تركيا إلى النادي الأوربي سوف يعزز العلاقات السياسية مع الدول الأوروبية خاصة أن الدول غير الأعضاء في حلف الناتو
4. تسعى تركيا إلى إيجاد أسواق لمنتجاتها في أوربا من خلال إزالة الحواجز الجمركية والحد من وسائل حماية الصناعات الوطنية
5. رغبة تركيا بالخروج من إطار كونها دولة طرف إلى دولة المركز خصوصا بعد إدراكها لمكانتها الإقليمية والدولية[1]

. عبد القادر محمد فهمي الطائي . **و اقع السياسة الخارجية التركية حيال الاتحاد الأوربي ومستقبلها** . رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية . قسم العلوم السياسية – كلية الآداب والعلوم .

[1] جامعة الشرق الأوسط . ص 71

6. سعي تركيا إلى حل القضايا المتعلقة بينها وبين بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والتي تؤثر سلبا على مسألة الانضمام مثل القضية القبرصية والقضية الأرمينية[1].

بدأت العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي بالتحسن مع مطلع عام 2005 إذ اتخذ المجلس الرئاسي الأوروبي في يناير 2005 بعد أن استطاعت حكومة حزب العدالة والتنمية بزعامة رجب طيب أردوغان من اقناع بذلك مع إعطاء القمة الأوروبية التي عقدت في ديسمبر 2004 سلطة تحديد تاريخ بدء هذه المفاوضات التي قد تصل إلى عشرين عاما تكون تركيا مع الاتحاد الأوروبي قد دخلت مرحلة جديدة وقد حاولت تركيا من خلال جملة من الضغوط التي مارستها على زعماء الدول الأوروبية إلى تحديد موعد قريب في الدخول للمفاوضات المباشرة حول الانضمام[2].

إلا أنه في 2006 أصدرت المفوضية الأوربية أمرا بوقف المفاوضات مع تركيا بشكل جزئي وذلك بسبب رفض تركيا بعدم فتح موانئها ومطاراتها للسفن والطائرات القبرصية وعدم اعتراضها بعضوية قبول في الاتحاد الأوربي.

وفي عام 2007 تم فتح فصلين جديدين يتعلقان بالصحة وحماية المستهلك وتوفير الشروط اللازمة للانضمام إلى شبكة الاتصالات والمواصلات الأوروبية في حين تم نقد الجيش التركي وتدخله في السياسة ورفض فتح الموانئ أمام السفن القبرصية [3]

---

[1] ـ المرجع نفسه . ص 72

[2] . حسين طلال مقلد . **تركيا والاتحاد الأوروبي: بين العضوية والشراكة** . مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية . المجلد 26. العدد 1 . (2010) ص 339

[3] . عبد القادر محمد فهمي الطائي . **و اقع السياسة الخارجية التركية حيال الاتحاد الأوربي ومستقبلها** . مرجع سابق . ص 75

وفي قمة لوكسمبورغ في 2008/06/06 تم فتح فصلان آخران الأول يتعلق بقانون الملكية الفكرية [1] وفي عام 2009 جاء قرار البرلمان الأوروبي ليعبر عن قلقه بشأن عدم وفاء تركيا بالتزاماتها أمام شروط الاتحاد الأوروبي خاصة مع رفض تركيا بتعديل دستورها [2].

وفي العام ذاته تم فتح فصل جديد يتعلق بالسياسية الضريبية وفي هذا المجال حققت المفاوضات 16 نقطة ضريبية ولا يزال الخلاف قائما على 9 نقاط تحتاج إلى تعديل القوانين الضريبية التركية لكي تتلاءم مع القوانين الأوربية.

وفي عام 2010 تم فتح فصل آخر يتعلق بالأمن الغذائي والبيطري والصحة النباتية جاءت هذه المبادرة الأوربية لفتح العديد من الفصول التي سبق ذكرها بسبب توسع الخلاف بين تركيا وإسرائيل خشية أن تتجه تركيا أكثر نحو الشرق الأوسط

وفي عام 2013 تم الموافقة على فتح الفصل الثاني والعشرين المتعلق بالسياسة الإقليمية بعد انقطاع دام ثلاث سنوات حيث أصبح عدد الملفات المفتوحة 14 ملف من أصل35 ملف [3]

وقد باشر حزب العدالة والتنمية بالإجراءات اللازمة من أجل الانضمام للاتحاد والتي تتماشى مع معايير كوبنهاجن

المعايير السياسية:

1. إرساء أسس الديمقراطية النيابية
2. بناء دولة القانون وتفكيك قواعد الاستبدأد
3. احترام حقوق الإنسان وإلغاء التشريعات المنافية لها

---

[1] . حسين طلال مقلد . **تركيا والاتحاد الأوروبي: بين العضوية والشراكة** . مرجع سابق .ص 339

. عبد القادر محمد فهمي الطائي . **و اقع السياسة الخارجية التركية حيال الاتحاد الأوربي ومستقبلها** . مرجع سابق . ص 75 [2]

[3] . المرجع نفسه . ص76

4. احترام حقوق الأقليات ومنحها حرية الممارسة الثقافية وحق التعبير عن هويتها داخل إطار الدولة

المعايير الاقتصادية :

1. وجود نظام اقتصادي فعال يعتمد على نظام السوق
2. إصلاح النظام المصرفي والمالي ليتكيف مع النظم المعمول بها في دولة الاتحاد
3. إصلاح المؤسسات والمرافق العامة بما يتحقق مع المقاييس الموجودة في الاتحاد
4. بناء سوق محلية قادرة على تحمل تبعات الانفتاح على السوق الداخلي الأوربي
5. مكافحة الفساد والرشوة في جهاز الدولة

والجزء الأخير يشير إلى قدرة البلدان على تحمل التزامات العضوية أي وضع الإطار القانوني والمؤسسي[1]

العديد من الخطب التي أدلى بها المعارضين لدخول تركيا كعضو في الاتحاد الأوروبي استخدمت حجج مختلفة لدعم أن تركيا لن تصبح يوما عضوا في الاتحاد الأوروبي وهذه المعوقات تتوزع على معوقات قانونية وسياسية وثقافية ومعوقات اقتصادية ومؤسساتية ومعوقات أمنية ومنها:

القضايا التي تعرقل انضمام تركيا :

[1]. إبراهيم البيومي غانم . **جدلية الاستيعاب والاستبعاد في العلاقات التركية الأوروبية** . في: محمد عبد العاطي(محرر)، **تركيا تحديات الداخل ورهانات الخارج** لبنان: الدار العربية للعلوم، ط1، 2009 ص177.

أ . القضية القبرصية:

في الخمسينات من القرن العشرين قام القبارصة اليونانيون بقيادة الأسقف مكاريوس بحملة سياسية للاتحاد مع اليونان، وكونت منظمة سرية عرفت اختصارا أيوكا تشق حرب عصابات عنيفة ضد البريطانيين وفي عام 1956 نفت بريطانيا مكاريوس إلى جزيرة السيشل بالمحيط الهندي وفي عام 1959 اجتمع الأتراك اليونانيون في زيوريخ سويسرا حيث توصلوا لاتفاق يقضي باستغلال قبرص الذي أعلن في 1960/08/16 بمقتضى دستور وصفته كل من بريطانيا واليونان وتركيا بموافقة قادة قبرص اليونانية والأكراد أصبح الأسقف كماريوس رئيسا للدولة الجديدة واقترح عام 1963 ثلاثة عشر تعديلا للدستور بدعوى أن ذلك سيؤدي إلى إدارة أفضل للبلاد عارض القبارصة الأتراك هذه التعديلات ما أدى إلى اندلاع القتال بين القبارصة اليونانيين والأتراك عام 1964 أرسلت الأمم المتحدة قوات لحفظ السلام.

وفي عام 1967 شب قتال جديد بين الطرفين تبعته مفاوضات بين الطرفين استمرت إلى عام 1974 عندما أطاحت قوات الحرس الوطني بقيادة اليونانيين بكماريوس كدافع تركيا لغزو قبرص والاستيلاء على مناطق في شمال قبرص ثم إعلان رؤوف دنكطاش عام 1975 بتمتع المناطق الشمالية من قبرص بالحكم الذاتي وسماها بالولايات التركية الفيدرالية وفي عام 1983 أعلن القبارصة الأتراك استقلال جمهورية قبرص التركية التي لم تعترف بها دول العالم باستثناء تركيا.

ومنذ ذلك التاريخ شكلت المشكلة القبرصية عقبة كبيرة أمام انضمام تركيا إلى الاتحاد إذ تم استخدامها كعامل معرقل لهذه العضوية وخصوصا بعد أن أصبحت قبرص عضوا في الاتحاد الأوروبي ديسمبر 2004 [1].

القضية الأرمينية :

[1] . حسين طلال مقلد . **تركيا والاتحاد الأوروبي: بين العضوية والشراكة** . مرجع سابق .ص348

شكلت القضية الأرمينية عائقا أساسيا أمام انضمام تركيا للاتحاد بسبب الضغوط التي يمارسها عليها اللوبي الأرميني الموجود في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية للاعتراف بالمجازر التي ارتكبت ضد الأرمن وكان أول اعتراف رسمي بهذه المجازر عام 2005 عندما نشرت صحيفة حريت التركية في 22 أبريل 2005 مذكرات رئيس الوزراء العثماني السابق طلعت باشا وهي بخط يده وذكر فيها أن عدد الأرمن الذين تم تهجيرهم من قراهم في الأناضول باتجاه سوريا بلغ 924158 أرمينيا وأن عملية التهجير بدأت بالقانون الذي أصدرته الحكومة العثمانية في ماي 1915.

استخدم الاتحاد الأوروبي هذه القضية ضد تركيا قبل اتخاذ قراره ببدء مفاوضات انضمام تركيا إلى الاتحاد وبعده فقد صادق البرلمان الألماني[1] بالإجماع في منتصف جوان 2005 على قرار يتأسف لما وصفه بالمذابح الجماعية للأرمن، وحث تركيا على السماح بإجراء تحقيق مستقل في الأحداث.

بادرت الحكومات التركية المتعاقبة إلى تحسين العلاقات مع أرمينيا كما جاءت زيارة الرئيس التركي عبد الله غول إلى أرمينيا في أوت 2008 ولقائه مع الرئيس الأرميني رغبة سياسية مشتركة في تهدئة التوتر بين بلديها والمنطقة واتفق الجانبان على تشكيل لجنة مشتركة لمراجعة الترشح لمنتدى أمن القوقاز والتعاون فيه الذي قد يكون حلا لقضايا القوقاز جميعها وتنمية التعاون الاقتصادي بين دوله [2].

القضية الكردية :

---

[1] . المرجع نفسه . ص 349

[2] . المرجع نفسه . ص 350

بدأت المشاكل والمواجهات العسكرية بين تركيا والأكراد منذ عام 1984 وذلك بسبب حرمان تلك الأقلية التي يبلغ عددها 15 مليون نسمة من حقوقها لذلك عمد الأكراد إلى التمرد بخاصة مع حزب العمال الكردستاني الذي يترأسه عبد الله أوجلان فوقعت المواجهات العسكرية بين الطرفين في جنوب شرق البلاد وامتدت إلى سنة 1999 حتى توقيف رئيس حزب العمال الكردستاني ما أوقع 30000 ضحية أصدرت السلطات التركية حكم الإعدام بحق أوجلان في جانفي 1999 غير أن الحكم لم ينفذ بسبب تدخل الاتحاد الأوربي الذي طالب تركيا باحترام حقوق الإنسان وبالتالي إلغاء عقوبة الإعدام كشرط أساسي من شروط قبول تركيا في الاتحاد[1].

المعوقات الأمنية :

يرى الأوربيون أن بدخول تركيا إلى الاتحاد الأوروبي تصبح الدول التالية: العراق، إيران، سوريا فضلا عن دول جنوب القوقاز جيران الاتحاد الأوروبي، مثل أرمينيا وأذربيجان وجورجيا مما يزيد من حجم المخاطر نتيجة وضع هذه المناطق إذ تعتبر هذه المناطق من أكثر مناطق العالم اضطرابا لكن لعضوية تركيا في الاتحاد أهمية كبيرة في الوقت نفسه وخصوصا لدى الدول الراغبة في أن يكون للاتحاد الأوروبي دور في السياسة الدولية [2].

المعوقات المؤسساتية:

وتتمثل هذه المعوقات في انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي سوف يؤثر بشكل كبير في عمل وشكل مؤسسات الاتحاد الأوروبي كالبرلمان الأوروبي وغيرهما من المؤسسات الأوروبية الأخرى نتيجة عدد السكان الكبير الذي تتمتع به تركيا فضلا عن القوة العسكرية الكبيرة

[1] . Hamit Bozarslan . **la question kurde est-elle soluble pour l'Europe** sur le site: www.ejts.revues.org/761

[2] . ريز لطيف صادق . **العلاقات الامريكية – التركية في ظل حزب العدالة والتنمية** . مرجع سابق . ص83

والرقعة الجغرافية الواسعة والاقتصاد المتنامي بنسب كبيرة مما قد يؤدي إلى أن يقلب موازين في هذه القارة، وتخسر الدول الكبرى في مواقعها مثل فرنسا وألمانيا[1].

ويبلغ عدد سكان تركيا 73 مليون نسمة تقريبا حسب إحصاء 2007 وهذا العدد كبير جدا مقارنة بعدد سكان الدول الأوروبية الكبرى (ألمانيا 82 مليون نسمة، فرنسا 64 مليون نسمة، بريطانيا 63 مليون) وهذا يعني أنه سيكون لتركيا وزن كبير في المؤسسات الأوروبية وثقل كبير في القرارات الأوروبية، يعتبر التضخم السكاني في تركيا أهم العقبات أمام دخول تركيا الاتحاد الأوروبي لأن تأثير ذلك سوف يكون مباشر في نظام واتخاذ القرارات في أهم مؤسستين للاتحاد الأوروبي هما البرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي [2].

ومن جهة أخرى نجد الوضع الاقتصادي التركي من بين حجج المعارضين لانضمام تركيا للاتحاد الأوروبي بحيث سيجعل منها أخرى في أوروبا وهذا راجع إلى تدفق المنتجات التركية في أسواق دول الاتحاد الأوروبي نظرا لأثمانها الرخيصة مقارنة بأسعار المنتجات الأوروبية ووفقا لحسابات المفوضية الأوروبية فإنه بحلول العام 2025 سيترتب على الاتحاد في حال انضمت تركيا أن يقدم 8.2 مليار دولار لدعم القطاع الزراعي والتنمية الريفية وذلك بسبب ضخامة القطاع الزراعي [3].

إضافة إلى دور الجيش في السياسة التركية بحيث تملك تركيا الجيش الأكبر بين الدول الأوروبية المنضوية في الناتو (510600) ضابط وجندي أي ما يكاد يقارب ما لدى إسبانيا وفرنسا وإيطاليا.

---

[1] . المرجع نفسه . ص 82

[2] . إبراهيم البيومي غانم . **جدلية الاستيعاب والاستبعاد في العلاقات التركية الأوروبية** . مرجع سابق. ص 170

[3] . حسين طلال مقلد . **تركيا والاتحاد الأوروبي: بين العضوية والشراكة** . مرجع سابق .ص348

ولهذا دلالات إستراتيجية لا يمكن تجاهلها من جهة الحاجة الأوروبية والأطلسية لتركيا كما يؤكد دور الجيش في صناعة القرار السياسي الداخلي [1] .

والسلطة الحقيقية في تركيا هي بيد الجيش وهي ما يشكل جوهر المشكلة الأساسية مع الاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى ذلك بقي الجيش التركي يتظاهر ولمدة طويلة بأنه على حياد في مسألة الانضمام للاتحاد الأوروبي ولكنه يحاول في إخفاء عرقلة المشروع لأنه أدرك بأن سيخسر جميع سلطاته في حال انضمت تركيا إلى الاتحاد الأوروبي [2].

أيضا أن عدد المسلمين الذين يعيشون في القارة الأوربية يبلغ نحو 23 مليون نسمة ويشكل 5% من سكان القارة وبانضمام تركيا سوف يبلغ عدد مسلمي أوروبا 90 مليونا أي يوازي 15% من إجمالي القارة ومن ثم فالتخوف من المد الإسلامي داخل أوروبا الذي تعده أوروبا خطرا أو خطا أحمر لا يجوز تجاوزه [3] فيتخوف البعض من وجود دولة إسلامية يشكل المسلمون 99% من الشعب التركي داخل الاتحاد الأوروبي ما يهدد الهوية المسيحية الأوروبية فالتراجع السكاني الأوروبي يقابله تضخم في البلدان المسلمة داخل أوروبا، ما سيحول أوروبا إلى هوية مهددة أو على الأقل غير ممسكة تماما بقراراتها ومصيرها ويطرح بعض الأوروبيين العامل الإسلامي كحاجز بين تركيا والعضوية في الاتحاد الأوروبي .

وأخيرا يشكل الشعور القومي أيضا حاجزا اجتماعيا ونفسيا أمام انضمام الأتراك إلى الاتحاد الأوروبي إذ تمسك الأتراك بنموذج الدولة الوطنية ذات اللغة الموحدة والثقافة الموحدة يجب أن

---

[1] . امين حطيط . **الميزان العسكري 2008** . المجلة العربية للعلوم السياسية . العدد: 20. 2008 . ص 158

: . الكسندر ابي يونس . **العلاقات الحائرة لبن تركيا والاتحاد الاوروبي** . مجلة الدفاع الوطني . متوفر على الرابط

[2] http://www.lebarmy.org.lb/ar/news/?28546 ».vhlci-zimko

حامد فضل الله . **المسلمون والعرب وإشكالية الاندماج في المجتمع الألماني** . المستقبل العربي . العدد: 350. 2008 .ص

[3] . 127

يتحطم على شواطئ الاتحاد الأوروبي الذي يشدد على سماح تنوع الثقافات واللغات واللهجات داخل الدولة الواحدة [1].

إن موقف الاتحاد الأوروبي هو موقف متقلب بين أعضاء دول الاتحاد الأوروبي، إذ تحكمت تلك المواقف بنزعتين تتمثل الأولى في توحيد أوروبا وفق الأسس التاريخية والثقافية والدينية والحفاظ على هوية أوروبا الدينية والثقافية [2]، أما النزعة الثانية فيتمثل موقفها في توسع الاتحاد الأوروبي على أساس ديمقراطي معتمدا في رؤيته على أن قرار الحسم في شأن عضوية تركيا يعود إلى المستويات الحكومية الرسمية [3].

إذ أن مواقف الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تتغير بتغير حكومتها ومنها :

فرنسا:

تم تغيير الموقف الفرنسي في عهد الرئيس جاك شيراك والذي كان مؤيدا لعضوية تركيا ولكن بعد مجيء زعيم الاتحاد ساركوزي في 2006 تغير موقف فرنسا وأصبحت من أكثر الدول الرافضة لعضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي، حيث يرى ساركوزي بأن تركيا ليست أوروبية جغرافيا، حيث تذرع ساركوزي برفض انضمام تركيا إلى دول الاتحاد خشية أن تصبح أوروبا على حدود دول إسلامية حيث وصفها بدول إرهابية ومصدرة للإرهاب [4] إضافة إلى أن غالبية الشعب التركي مسلمين الأمر الذي من شأنه أن يحدث خللا في التوازن الديني الأوروبي، ومن المواقف الأخرى التي أثارها ساركوزي هو ما يتعلق بالقضية الأرمينية، حيث أقر البرلمان

---

[1] . حسين طلال مقلد . **تركيا والاتحاد الأوروبي: بين العضوية والشراكة** . مرجع سابق .ص356

[2] . ابراهيم البيومي غانم . **جدلية الاستيعاب والاستبعاد في العلاقات التركية الأوروبية** . مرجع سابق . ص 183

[3] . المرجع نفسه . ص 184

[4] . عبد القادر محمد فهمي الطائي . **واقع السياسة الخارجية التركية حيال الاتحاد الأوربي ومستقبلها** . مرجع سابق . ص82

الفرنسي عام 2011 مشروع قانون يجرم إنكار المذابح الجماعية للأرمن إبان فترة الحكم العثماني بين عامي 1915 و1917 [1] .

ألمانيا :

أعلنت تمسكها بالشراكة المميزة فحسب تعزو أسباب رفضها إلى كون ألمانيا هي الدولة الوسط بين غرب وشرق أوربا وتتمتع بدور مركزي ولكن فيما إذا انضمت تركيا ذات الموقع الجغرافي المتميز والذي يربط بين أوروبا ووسط آسيا والمنطقة العربية والإسلامية فإن هذا يقلل من أهمية الدور الألماني الذي تتمتع به داخل الاتحاد إضافة إلى أنها ترفض انضمام تركيا بسبب حجمها السكاني الذي يمنح تركيا في حال دخولها إلى الاتحاد بأن تحصل على مقاعد تساوي مقاعد ألمانيا بحيث سيكون لها منافس في البرلمان من ناحية الأصوات [2].

بريطانيا:

إن عدم وجود جالية تركية كبيرة في بريطانيا يجعل الحكومة والمعارضة ومؤسسة السياسة الخارجية البريطانية تتخذ موقفا مرحبا بانضمام تركيا، حيث ترى بريطانيا أن دخول تركيا للاتحاد الأوروبي سيحقق لتركيا استقرارا وتنمية اقتصادية فضلا عن أنه سيؤدي إلى تقليل تدفق الأتراك نحو دول الاتحاد لأنها ستكون جزء لا يتجزأ من دول الاتحاد الأوروبي، كما ترى أن دخول تركيا إلى الاتحاد الأوروبي سيؤدي إلى توسيع حدود الاتحاد باتجاه القوقاز وإيران والعراق وسوريا وأن هذه الدول تعاني من ثورات داخلية قد تؤثر على الاتحاد بحكم الجوار الجغرافي.

وفي الوقت ذاته ترى بريطانيا بأن تواجد الاتحاد بالقرب من هذه الدول من خلال تركيا يعطي لأوروبا قدرا كبيرا على التأثير في المنطقة من خلال المعبر التركي، وفي عام 2010 قام

---

[1] . المرجع نفسه . ص 83

[2] . المرجع نفسه . ص 84

رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كامرون بزيارة إلى تركيا، استنكر فيها عدم قبول انضمام تركيا في الاتحاد الأوروبي بحيث اعتبر أن دور تركيا هي حامية المعسكر الأوروبي في حين ترفض بعض الدول الأوروبية حصولها على العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي [1].

إيطاليا :

إن الموقف الإيطالي يؤيد انضمام تركيا إلى دول الاتحاد الأوروبي بسبب إيمانها بتعدد الثقافات في أوروبا بل أنها ترى أن رفض تركيا يعتبر نفيا لأسباب قيام الاتحاد بذاته [2] حيث ترى إيطاليا بأنه باستطاعة تركيا أن تضفي قيمة إضافية لأوروبا وذلك على المستوى الاقتصادي والجغرافي والسياسي والإستراتيجي والثقافي بل إن موقفها تمثل في استعجال المفاوضات وتخطي العقبات التي تحول دون انضمام تركيا إلى الاتحاد حيث أعلن الرئيس الإيطالي (جورجيو فابوليتا) عام 2014 أن بلاده ستبني خلال رئاستها للاتحاد الأوروبي في النصف الثاني من العام الحالي مبادرات لتنشيط مفاوضات انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي .

أما عن الدول التي انضمت مؤخرا لاتحاد الأوروبي فبعضها يؤيد عضوية تركيا مثل المجر وأستونيا وسلوفينيا وفلندا ولاتفيا (حكومة مؤيدة وشعب رافض) أما بولندا فإنها تعد أكثر الأعضاء تأييدا لانضمام تركيا حيث وصف الرئيس البولندي تركيا بأنتها: بمثابة فرصة عظيمة للاتحاد لأنها جسر بين العالمين الإسلامي والمسيحي [3] .

أما البعض الآخر فهم أيضا دول أوروبية حديثة العضوية في الاتحاد الأوروبي مثل رومانيا وبلغاريا واليونان فإنها ترفض هذه الدول انضمام تركيا للاتحاد وهذه مفارقة مثيرة للانتباه حيث

---

[1] . . ابراهيم البيومي غانم . **جدلية الاستيعاب والاستبعاد في العلاقات التركية الأوروبية** . مرجع سابق .ص 185

[2] . المرجع نفسة . ص 186

[3] . عبد القادر محمد فهمي الطائي . **و اقع السياسة الخارجية التركية حيال الاتحاد الأوربي ومستقبلها** . مرجع سابق . ص86

أن أغلبية هذه الدول خرجت لتوها من أنظمة شمولية وعانت كثيرا في ظل الكتلة السوفياتية قبل انهيارها من غياب الحريات واستبدأد الأحزاب الشيوعية كما عانت من عدم الاستقرار المستمر والذي أسهم في التغيير الديمقراطي فضلا عن أن بعضها يتقاسم حدود مشتركة مع تركيا [1].

وأخيرا فإن لم تنجح تركيا في الانضمام للاتحاد الأوروبي فذلك لن يخلو من فائدة بالنسبة إليها، لقد اعتبر أردوغان بأن المجهود الذي يبذله في سبيل ضم بلاده إلى الاتحاد لا يتعلق نجاحه بنعم أو لا الأوروبية، بل بمقدارها يحرر تركيا من قبضة المؤسسة العسكرية وفتح مجال واسع للمجتمع المدني التركي في التعبير عن نفسه لإجراء إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية قدر المستطاع [2].

إن العلاقات التركية الأوروبية تنطوي على جدلية معقدة بكل تفاصيلها سواء من الجانب التركي أو الجانب الأوروبي خاصة مع وجود تيارات منافسة من كلا الجانبين فمن الناحية التركية هناك رغبة قوية في دخولها للحضارة الغربية والاندماج داخل المنظومة الأوروبية سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية وهو الهدف الذي أعلنه حزب العدالة والتنمية منذ وصوله للحكم في 2002.

[1] . ابراهيم البيومي غانم . **جدلية الاستيعاب والاستبعاد في العلاقات التركية الأوروبية** . مرجع سابق . ص 187

[2] . الكسندر ابي يونس . **العلاقات الحائرة بين تركيا والاتحاد الاوروبي** . مرجع سابق

المطلب الثالث: السياسة الخارجية التركية اتجاه روسيا الاتحادية

بدأت العلاقات التركية الروسية ومنذ 2003 تأخذ منحنى مختلفا عن حقبة الحرب الباردة التي اعتبرت خلالها تركيا عضوا في حلف الشمال الأطلسي (ناتو) دولة مواجهة في الانقسام بين الكتلة الشيوعية والكتلة الغربية حيث اصطدمت سياسيا تركيا وروسيا وإن هذه العلاقات تطورت بصورة حثيثة [1] وهذا راجع إلى دوافع عديدة تتعلق بعدة عوامل :

1. روسيا:

تعمد روسيا في إطار محاولتها النهوض اقتصاديا إلى التعامل مع الشركاء الأقوياء المستقلين وذوي الاقتصادات الضخمة مثل ألمانيا وفرنسا والصين والهند ومع امتلاك تركيا إمكانات إستراتيجية واعدة وتقدمها في سلم الاقتصادات العالمية الكبرى لم تعد روسيا تنظر إليها من مجرد ارتباطها بالغرب أو من منظور الإرث التاريخي التنافسي ولكن أيضا كشريك تجاري وجيو–استراتيجي محتمل في الجوار المشترك لذا فهناك مصالح عديدة تتطلع روسيا إلى تحقيقها عبر علاقاتها المتطورة الجديدة مع تركيا منها :

مواجهة المخاطر الاقتصادية :

يمر الاقتصاد الروسي بفترة صعبة بفعل العقوبات الغربية الصارمة بعد أزمة أوكرانيا وقد فاقم انخفاض أسعار النفط مشاكلها الاقتصادية وبوصفها أكبر المنتجين في العالم وتعتمد مواردها المالية على أسعاره المرتفعة بشكل أساسي وفي ظل هذه الظروف تتطلع روسيا إلى تركيا كشريك اقتصادي قد يساهم في إعادة التوازن الاقتصادي الروسي في ما بعد العقوبات الأوروبية ويظهر ذلك من خلال زيارة بوتين إلى تركيا التي جاءت بوصفها إحدى الخطوات المهمة لمواجهة أزمات روسيا المتلاحقة التي أثقلت كاهلها المالي وتبدو تجليات الأزمة

---

1 . مركز الجزيرة للدراسات . **تركيا وروسيا: تقارب اقتصادي وتباعد سياسي** . مركز الجزيرة للدراسات . سنة 2013 . ص 2

واضحة في تصريحات ويزر المالية الروسي: انطوان سلوا نوف قبل زيارة بوتين إذ قال: إننا نخسر نحو 40 مليار دولار سنويا بسبب العقوبات الجيوسياسية كما تخسر من 90 إلى 100 مليار دولار أخرى سنويا بسبب تدني أسعار النفط بحوالي 30% كما تراجعت احتياطات النقد الأجنبي في روسيا نحو 100 مليار دولار بنهاية أكتوبر الماضي لتصل إلى 428.6 مليار دولار مقابل 524.3 مليار دولار في الشهر نفسه من عام 2013 بسبب تدخل البنك المركزي بمليارات الدولارات لدعم الروبل وتعتبر الزيادة المستهدفة والمتفق عليها في حجم التبادل بين البلدين (مئة مليار دولار) عن شكوك روسيا بأن علاقاتها مع الغرب لن تعود إلى سابق عهدها في المدى القريب كما تعبر عن الآمال التي تعقدها على الشريك التركي في تعويض جزء من علاقاتها الاقتصادية مع الغرب [1].

محاولة استقطاب تركيا وتحييدها :

ركزت روسيا عبر الإغراء الاقتصادية على استقطاب تركيا وتحييدها عن السياسات الغربية المتعلقة بروسيا مثل العقوبات أو أي سياسة احتواء جديدة بوصف تركيا حليفا تقليديا للغرب لذا سعى بوتين إلى التأكيد على ذلك عبر إشادته باستقلالية تركيا عن الغرب وتوقيعها اتفاقيات إستراتيجية مع روسيا فقد قال: "نثمن اتخاذ تركيا القرارات المتعلقة مع روسيا بما فيها التعاون الاقتصادي بشكل مستقل لقد رفض شركاؤنا الأتراك التفريط بمصالحهم في سبيل المطامح السياسية للآخرين " كما أثنى وزير الطاقة الروسي ألكسندر نوفاك على موقف تركيا حيث قال:" لقد عملت تركيا في اتجاه مخالف لمواقف الدول الغربية حول روسيا ونحن نقدر ذلك " وتحاول روسيا اتباع سياستها الناجحة مع إيران اتجاه تركيا مستفيدة من التماطل التركي من سياسة الاتحاد الأوروبي الناقدة لتركيا ووصول عضويتها إلى طريق شبه مسدود وربما تسعى روسيا لخلق تباينات بين تركيا وأوربا عبر إظهار تركيا مستفيدة من الخسائر الأوروبية

---

[1] . عماد يوسف قدورة . **روسيا وتركيا: علاقات متطورة وطموحات متنافسة في المنطقة العربية** . المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات . سنة 2015 . ص 6

المتعلقة بآثار العقوبات على روسيا من جهة ومحاولة ربط أوربا بالغاز الروسي عبر تركيا فقط وليس عبر الطريق المعتادة والمؤهلة من خلال أوكرانيا من جهة أخرى [1].

التأثير في سياسات تركيا الإقليمية :

قد يؤدي تعاظم مصالح روسيا مع تركيا أيضا إلى التأثير في السياسة الخارجية التركية في المنطقة العربية في القضايا التي تتعلق بروسيا ونفوذها فمثلما تؤثر الروابط الغربية في سياسة تركيا في الشرق الأوسط بوصفها ذراعا للناتو وقوة مركزية تعمل وتنسق مع الولايات المتحدة الأمريكية فأن الترابط الإستراتيجي الذي تنسجه روسيا مع تركيا عبر اختراق البنية المعرفية والتقنية والاقتصادية والطاقة وجعلها متعددة إلى درجة كبيرة على هذه العلاقات قد تؤثر بالضرورة في سياساتها الخارجية ومثلما أثرت هذه العلاقات فعليا في موقف تركيا من أزمة أوكرانيا فقد أثرت أيضا في تجاهل موقف روسيا المناقض لسياستها في سوريا ومضت في تطوير العلاقات الثنائية معها [2].

2. تركيا :

تسعى تركيا من خلال تطوير شراكتها الحالية مع روسيا إلى تحقيق أهداف إستراتيجية على الصعد الدولية والإقليمية والمحلية ومنها :

تصحيح الخلل في التوازن الإقليمي :

تعول تركيا على الشراكة مع روسيا لإحداث تحول استراتيجي في مكانتها بعد أن اختل التوازن القوى الإقليمي غير التقليدي لمصلحة إسرائيل وإيران في المجال النووي وتقنيات الفضاء إذ تعد روسيا مصدرا مهما ومتاحا لتمكينها من تسريع بناء مشاريع الطاقة النووية والأقمار الصناعية لتجسير هذه الفجوة ما أمكن فقد أتاحت الاتفاقيات بينهما في عام 2010 في مجال

---

[1] . المرجع نفسه . ص 7

[2] . المرجع نفسه . ص 8

الطاقة النووية والتكنولوجيا المتقدمة المرتبطة بها بناء محطة أف قويو للطاقة النووية وتشغيلها في محافظة مرسين التركية، وأكدت الاتفاقيات الموقعة في ديسمبر 2014 على استمرار هذا المشروع الذي تبلغ كلفته نحو 20 مليار دولار والذي يساهم في خلق نواة جيل من العلماء والفنيين الأتراك في مجال الطاقة النووية بعد أن أرسلت تركيا أكثر من مئتي طالب إلى روسيا لتلقي التعليم في هذا المجال منذ عام 2011 أما في مجال الفضاء فقد تم إطلاق أول قمر صناعي تركي Turksat 4A للاتصالات على متن صاروخ روسي في فبراير 2014 وأكدت الاتفاقيات الأخيرة على عزم البلدين إطلاق القمر الثاني Turksat 4B في عام 2015.

ب . مركز إقليمي للطاقة

تطمع تركيا في أن تصبح المركز الإقليمي الرئيسي لنقل النفط والغاز الطبيعي من حقل شاة دينيز الضخم عبر خط أنابيب الغاز العابر للأناضول ابتداء من عام 2018 واتفاقها مع الحكومة العراقية وإقليم كردستان العراق على نقل النفط والغاز عبر ميناء جيهان التركي واحتمال أن تصبح منفذا للغاز الإيراني إلى أوروبا بعد توقيع الاتفاق النووي مع [1] القوى الكبرى حصلت مؤخرا على صفقة روسية ضخمة تصبح بموجبها الناقل الوحيد للغاز الروسي إلى أوروبا فقد أوضح ألكسي ميللر الرئيس التنفيذي لشركة غاز بووم أن روسيا تخطط إلى أن يصبح مشروع خط التيار التركي الطريق الوحيد لإمدادات الغاز الروسية البالغة 63 مليار متر مكعب إلى أوروبا والتي تنقل حاليا غبر أوكرانيا وقد أعلمت غاز بروم الشركاء الأوربيين بضرورة تهيئة بناهم التحتية المتعلقة بنقل الغاز على هذا الأساس وخلق البنية التحتية التي تنقله من الحدود التركية اليونانية إلى داخل أوروبا ولا تقتصر أهمية روسيا في مجال الطاقة على هذا المشروع الضخم بل تتجاوز ذلك بوصفها مصدر ثلثي احتياطات متر مكعب والمتوقع أن تتجاوز ذلك

[1] . المرجع نفسه . ص 9

المكانة الاقتصادية العالمية :

يسعى حزب العدالة والتنمية إلى تحقيق أهداف إستراتيجية المتعلقة بعام 2023 والطامحة إلى وصول تركيا للمرتبة العاشرة عالميا، بحيث يصبح اقتصادها تريليون دولار ودخل الفرد فيها 25 ألف دولار وفي هذا السياق تعد روسيا خيارا أمثل لتلبية متطلبات هذا الهدف نظرا لحجم اقتصادها الضخم والمشروعات الواحدة التي تعم الاتفاق عليها مؤخرا [1]

جدول رقم (04): يوضح حجم التبادل التجاري بين تركيا وروسيا للفترة 2004-2014 وآفاقه في2020

م	السنة	حجم التبادل التجاري
1	2004	11 مليار دولار
2	2008	37.8 مليار دولار
3	2009	21 مليار دولار الانخفاض بسبب الأزمة المالية العالمية
4	2012	34.2 مليار دولار
5	2013	33 مليار دولار
6	2014	33-32 مليار دولار
7	2020	الهدف 100 مليار دولار

ملاحظة : تم تمديد الوصول إلى 100 مليار كهدف من 2015 إلى 2023

إذ سيرتفع التبادل التجاري بين البلدين من نحو 32.7 مليار دولار في عام 2013 إلى 100 مليار دولار في عام 2023 وفضلا عن ذلك تمثل السوق الروسية فرصة كبيرة للمنتجين

[1] . المرجع نفسه . ص 10

الأتراك لزيادة حجم صادراتهم من اللحوم والألبان والأسماك والخضروات والفواكه لتغطية العجز من أوروبا إذ ستبلغ صادرات الغذاء التركية إلى روسيا ثلاثة مليارات دولار عام 2015.

أما السياحة الروسية: فيعد الحفاظ على مستواها البالغ نحو 4.3 ملايين سائح ضروريا لاستمرار انتعاش هذا القطاع المهم الذي يستفيد [1] منه عدد كبير من رجال الأعمال والمواطنين الأتراك ومن المتوقع أن تساهم الاتفاقات الجديدة في زيادة هذا العدد إلى أكثر من خمسة ملايين سائح وبخاصة في ظل انخفاض الفرص الاقتصادية المتاحة أمام الروس في أوروبا في ظل العقوبات .

تعزيز الأهمية الغربية في تركيا :

تساهم العلاقة التركية الإستراتيجية الراهنة مع روسيا في تحقيق هدفين على صعيد سياستها الغربية :

الأول: تعزيز الوضع التفاوضي مع الاتحاد الأوروبي في ظل محاولات حرمانها من عضويته، إذ تستشعر تركيا أن عضويتها الكاملة في الاتحاد مهددة بالرفض مهما لبث معايير من معايير لذا فهي تسعى إلى تعزيز قوتها الاقتصادية لزيادة الحاجة الأوروبية إليها وتعزيز فرص قبولها، كما تلوح عبر توسيع شراكتها ومشاريعها مع روسيا بان بدائلها جاهزة في حال رفضت عضويتها الأوروبية .

والثاني: كان من المتوقع بعد ازمة اكرانيا وتبني الغرب سياسة المواجهة مع روسيا ان تلتزم تركيا سياسات حلفائها الغربيين أو على الاقل ان تحافظ على مستوى العلاقات القائم مع روسيا بدلا من توسيعها بشكل كبير كما كان متوقعا ايضا ان تتخذ تركيا موقعا حاسما تجاه روسيا بعض ضم شبه جزيرة القرم التي تمثل أهمية إستراتيجية وتاريخية بالنسبة اليها فقد

[1]. المكان نفسه .

اعطى ذلك افضلية لروسيا في البحر الاسود عبر ضمان وجود اسطولها دونما حاجة إلى اتفاقية مع اوكرانيا ولكن تركيا تعاملت براغماتية مع ازمة اكرانيا فمن جهة حظيت بحصه كبيرة من السوق الروسية بعد العقوبات الغربية عليها بسبب الازمة، ومن جهة اخرى زادت الازمة من احياء الحاجة الامنية الغربية لتركيا وعززت من أهمية التعاون العسكري والامني معها بوصفها احدى دول شمال الاطلسي وانها خط دفاع جغرافي طبيعي عن اجزاء من اروبا.

الترابط مع العالم التركي مجددا:

تأمل تركيا ان يؤدي تطور العلاقات الثنائية وتشابك مصالحها مع روسيا إلى "السماح" لها بتعزيز علاقاتها بتلك الجمهوريات أو غضب الطرف عن نشاطاتها الثقافية وقد بدأ اثار هذا[1] النشاط تظهر عبر انتشار المدارس والمعاهد والجامعات التركية في اسيا الوسطى وهي تعول على تطور هذا الجهد إلى ترابط سياسي واقتصادي مستقبلا [2] .

وفي مسعى لمؤسسة العلاقات بينهما (تركيا وروسيا) اتفق البلدين على تأسيس مجلس التعاون التركي – الروسي في ماي 2010 خلال زيارة الريس الروسي السابق ديمتري ميدفيدف ومجموعة التخطيط الاستراتيجي وهي جزء من هذا المجلس ويلتقي قادة البلدين الان بصورة منتظمة سنويا كان اخرها اللقاء الذي جمع رئيس رحيب طيب ردوغان (كرئيس حكومة) بالرئيس الروسي فلاديمير بوتين بإسطنبول في ديسمبر 2012 [3].

ومن مزايا التي تحصلت عليها تركيا خلال زيارة بوتين تخفيض سعر المتر مكعب من الغاز نسبة 6% اعتبارا من مطلع يناير 2014 كما جرى الحديث عن امكانية زيادة نسبة

---

[1] المرجع نفسه . ص 12.

[2] . المكان نفسه

[3] . مركز الجزيرة للدراسات . **تركيا وروسيا: تقارب اقتصادي وتباعد سياسي** . مرجع سابق. ص 3

التخفيض في سعر الغاز لتصل إلى 15% ويشار هنا إلى ان روسيا تستخدم الغاز بشكل فعال خاصة بعد الغائها مشروع السيل الجنوبي الهادف لنقل الغاز إلى عدة دول اوربية مثل: بلغاريا والنمسا وصربيا والمجر وسلوفينيا على البحر الاسود سبب الموقف الاوروبي بفرض عقوبات على روسيا حيث تضررت مصالح الدول الأوربية وتكبدت خسائر تصل إلى مليار يورو كما في حالة بلغاريا مثلا.

ويعني هذا ان عدم بدأ مشروع السيل الجنوبي يعني ان كميات الغاز الروسية ستوزع على المشاريع الأخرى وبالتالي ستكون تركيا من اول المستفيدين من هذا القرار.

كما ان المقترح البديل هو الاعتماد على خط السيل الأزرق الموجود وبناء خط الأزرق الموجود وبناء خط السيل الأزرق 2 بنفس طاقة المشروع الملغى عبر البحر الاسود إلى سامسون التركية ثم بريا إلى انقرة ومن هناك يتجمع عند الحدود التركية – اليونانية وتتحول انقرة بذلته إلى بوابة شرقية لصادرات الغاز الروسي إلى أوروبا وهو من يعزز موقف تركيا التي هي في حل من قوانين الاتحاد الأوربي [1].

خريطة تمثل: خط السيل الأزرق 2 الخط المفترض مع تركيا نفس ممر خط السيل الأزرق

. محمود سمير الرنتيسي . **العلاقات التركية – الروسية: مستقبل التعاون الاقتصادي والخلاف السياسي** . مركز الجزيرة للدراسات . سنة 2014 . ص 8[1]

كما الغت الحكومتان مؤخرا شرط سمه الدخول عن سفر مواطنيها بين البلدين كما خففا الرسوم الجمركية عن السلع المتبادلة الأمر الذي يجب لصالح المنتجات التركية المصدرة إلى روسيا وتتنقل تركيا اعدادا متزايدة من السياح الروس بينما يتجه فائض المال الروسي سواء المال الخاص أو العام للاستثمار في تركيا معدلات متزايدة فبالنظر إلى انهيار السوق المالي القبرصي الذي كان المستودع الرئيس للأموال الروسية والازمة الاقتصادية والمالية في السوق الاوروبية يجد الروس ان السوق التركية أكثر امانا ومردودا.

وهذا الانتعاش الملموس في العلاقات التجارية والاقتصادية له يقابله بالضرورة توافق سياسي مواز تجاه القضايا الاقليمية المشتركة [1] اذ تفق بعض الملفات حجز عشرة امام تقدم استثنائي في العلاقات:

[1] . مركز الجزيرة للدراسات . **تركيا وروسيا: تقارب اقتصادي وتباعد سياسي** . مرجع سابق. ص 3

1-الازمة السورية:

تعارض روسيا بشدة اسقاط نظام الاسد في سوريا وترى انه صاحب السيادة والشرعية وترفض اي تدخل عسكري لإزاحته وفيما يتعلق بتركيا فان روسيا تعارض وتحذر تركيا باستمرار من عملية دعم المعارضة السورية.

وتقف روسيا سندا دوليا للنظام السوري وترى ان الاسد هو رئيس منتخب وتعمل على تبني اي قرار ضده في مجلس الامن وقد صوتت روسيا بالفيتو ثلاث مرات لحماية النظام السوري [1].

وعلى النقيض فقد قامت انقرة بدعم المعارضة السورية المسلحة بعد فشل الجهود التي بدلها احمد داود اغلو في اقناع الرئيس السوري بشار الاسد بالقيام بالإصلاحات كما تطور الموقف التركي بدعوة الناتو لنشأ صواريخ " بامر ميوت " كإجراء دفاعي سبب الاشتباكات بين الثوار وقوات النظام على مقربة من الحدود التركية وهي الخطوة التي رفضتها موسكو ورأت انه لا مبرر لها .

ورغم الخلاف القوي بين البلدين في الملف السوري فان الطرفين حرصا على عدم اغلاق قنوات الحوار بينهما واستمرت اللقاءات على عدت مستوحيات ادت روسيا ان السيل إلى تحقيق السلام في روسيا هو الالتزام ببنود بيان حقيق الصادر بشأن سوريا في 30 جوان 2012 [2].

ادت صلابة موقف روسيا ودفاعها عن مصالحها وحلفائها إلى اعادة الزخم للدور الروسي وزيادة فعاليته في المنطقة العربية ان بقاء النظام السوري ما بعد الازمة الحالية يعني

---

[1] . محمود سمير الرنتيسي . **العلاقات التركية – الروسية: مستقبل التعاون الاقتصادي والخلاف السياسي** . مرجع سابق . ص 3

[2] . المرجع نفسه . ص 4

خسارة كبيرة لنقود تركيا في سوريا والمنطقة ككل ولكنه يعني في الوقت نفسه تكوين النقود في الحوار التركي وفي البحر المتوسط بعد ان تكون في الشمال التركي والبحر الاسود بعد ضم شبه جزيرة القرم لذلك تعد محصلة الازمة السورية وفق الحسابات الراهنة صفرية وحرجة بالنية إلى الطرفي الروسي والتركي فهي ستؤثر استراتجيا في مصير نقودهما في المنطقة.

2-الازمة الاوكرانية:

يتمثل الموقف التركي الأولى من الازمة الاكرانية بعد قيام قوات عسكرية روسية بدخول شبه جزيرة القرم في مارس 2014 في الدعوى لحل الازمة الاكرانية من خلال اتحاد سياسي داخلي وتحديد حزمة اصلاحات اقتصادية شاملة وياتي موقف تركيا في عدة نقاط رئيسية منها:

- اعلان الوقوف الكامل مع وحدة الاراضي الاكرانية وضد اي تدخل روسي وهو ما شكل موقفا استباقيا حاسما ضد التدخل الروسي في اكرانيا التي ترى فيها منطقة عازلة طبيعية مع روسيا .
- العمل بكل قوة لمساندة التواجد التاريخي لتتار القرم.
- العمل على عدم تحويل القرم لساحة تصارع القوى العالمية [1] .

ويتجلى الموقف التركي من الازمة الأولى بالموقف من الغزو الروسي لجورجيا في 2008 ويميل إلى الحل عبر طرق الحوار والتفاهم ويبنى على اولويات المصالح التركية لكنه في ذات الوقت يصدر تحذيرات بشأن التوسع الروسي.

3-الانقلاب العسكري في مصر:

[1] . المرجع نفسه . ص 5

تركيا مصممة على وقوفها حيال الانقلاب في مصدر بحث اكد اردوغان في المؤتمر الذي جمعه بالرئيس الروسي ان محمد مرسي هو الرئيس الشرعي لمصر وانه لا يؤيد وجهة النظر الروسية بشأن مصر وعلى الطرف النقيض حيث ترى روسيا الأمر من زوايا اخرى فلا مانع لديها من توثيق علاقاتها مع النظام الجديد في مصر الذي يشتكي من تهميش امريكي فتستعد روسيا لملء الفراغ بما يتوافق مع مصالحها فقد استقبل الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الرئيس المصري عبد الفاتح السيسي مؤخرا وقد تم توقع عدة اتفاقيات ثنائية في المجالات العسكرية والاقتصادية.

4-ازمات اخرى:

تبقى هناك بعض القضايا الأخرى العالقة بينهما مثل الازمة القبرصية حيث تدعم روسيا حكومة قبرص اليونانية ضد قبرص التركية لأسباب استثمارية [1] الا انه وضع المتدهور اقتصاديا لغير احد اسباب حماس روسيا المتزايد في تركيا كما يوجد عدد اخر من المشكلات في الملفات والقوقاز كالمواقف المختلفة اتجاه كوسوفا وجورجيا والدعم الروسي لأرمينيا في صراعها مع اذربيجان التي تدعمها تركيا وخلافات متعلقة بامتدادات الطاقة من وسط اسيا لكن هذه المشكلات لا شكل عائقا كبيرا امام الحوار الثنائي وتكوين العلاقة الإستراتيجية [2].

ترى تركيا أن علاقتها مع أي طرف أو محور إقليمي أو دولي ليست بديلا عن العلاقات مع طرف آخر، فانضمام تركيا للاتحاد الأوربي لن يؤثر برأيها على دورها في الشرق الأوسط وتحالفها مع أمريكا لا يؤثر على سعيها للتعاون مع روسيا، وعلاقتها مع

[1] . المرجع نفسه . ص 6

[2] . المرجع نفسه . ص 7

العرب لا تعني قطع كل الروابط مع إيران وإسرائيل فأنقرة كما وصفها مهندس السياسة الخارجية التركي أحمد داون أوغلو "يجب أن تعرف في المرحلة الجديدة على أنها بلد مركز وتكون بذلك مساهمة لا عبئا في التفاعل الدولي.

كما أن التحرك السياسي التركي للعب دور الوسيط أو ما اصطلح عليه الطرف الثالث هو نتيجة الانقسامات العربية وظهور الفراغ السياسي في المنطقة خاصة بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، فالتفتت في العالم العربي لم يؤدي فقط إلى إضعاف قدرة الدولة على معالجة مشاكل المنطقة مثل القضية الفلسطينية ومسألة العراق، بل إنه سمح لقوى أخرى بالتدخل سعيا لخدمة مصالحها الذاتية.

كما أن فراغ القوة إضافة إلى الفراغ العقائدي أدى إلى تناقض في قوة مصداقية الولايات المتحدة في المنطقة وهو ما أدى إلى ملأ الفراغات عن طريق قوى إقليمية أخرى مثل إيران وتركيا، وهذا بدوره دفع العرب وتركيا للنظر لبعضهما بطريقة تبادلية فيها من التقارب أكثر ما فيها من التباعد.

إن السمات المميزة للسياسة الخارجية التركية الاقتراب من القضايا العربية والإسلامية مثل اهتمامها بالقضية الفلسطينية والتفاعل معها إيجابيا وتكريس الدفاع عنها في المحافل الدولية ويشكل هذا الاهتمام أحد محاور الاهتمام التركي بإقامة تحالف مع الدول العربية، يتوازى ويتناسب مع انسحابها من التحالف الاستراتيجي مع إسرائيل.

وأخيرا نقول أن تركيا تغيرت وفي طريقها لتكون القوة الإقليمية القادرة على لعب أدوار شديدة الأهمية.

الخـــــــا

تمة

الخاتمة

يعد ظهور حزب العدالة والتنمية في أوت عام 2001 كجيل من الشباب الذي كان يمثل الجناح التجديدي داخل حزب الرفاه بزعامة رجب طيب أردوغان وعبد الله غول وشكل تيارا جديدا يمكن وصفه بالطريق الثالث يوازن بين الواقع السياسي العلماني وبين المتطلبات الوجدانية الإسلامية وكانت السياسة الخارجية عنصرا أساسيا في برنامج حزب العدالة والتنمية حظي بنصيب وافر من التجديد والتطوير إذ تخلى عن مخاطبة المشاعر الإسلامية وتجاوز العناصر العاطفية في بناء العلاقات السياسية مع الدول الإسلامية برؤية تتسم بالتوازن والمرونة من أجل تحقيق الأهداف الوطنية وفق قواعد النظم الدولية.

فقد تبنى أردوغان نظرية العمق الاستراتيجي التي وضعها صاحبها الدكتور أحمد داود أوغلو وجعلها دستورا للسياسة الخارجية في حزب العدالة والتنمية وهي نظرية تقوم على توظيف تركيا لموروثاتها التاريخية والجغرافية والثقافية مع إدراك وضعيتها الجيوسياسية نحو تطوير رؤية سياسية وإنتاج سياسات واستراتيجيات تتفق مع مكانة تركيا ووضعيتها في الساحة الدولية.

ولعل المصالح النظرية العمق الإستراتيجي وإستراتجيات تطبيقها يدرك أنها تمثل إعادة إنتاج لرؤية إسلامية في العواصم الدولية كافة وفق آليات النظم السياسية المعاصرة ومؤسساتها الدولية، ومن ثم قامت نظرية أحمد داود أوغلو على توظيف المعطيات التاريخية والثقافية والاقتصادية والقوى الكامنة من أجل إكساب تركيا وضعية جديدة ونقلها من الدولة الطرفية إلى الدولة المركزية فتحرر تركيا بذلك من التبعية والولاء لطرف من الأطراف لتنتج سياساتها وإستراتيجياتها الخارجية الخاصة وتتحول من وضعية الدولة السلبية غير المتفاعلة مع قضايا أقاليمها الخارجية ومشكلاتها إلى دولة مبادرة نحو إنتاج الحلول والبرامج لهذه المشكلات .

وصاغت السياسة الخارجية التركية الجديدة رؤيتها في إستراتيجية تقوم على مبادئ الخمسة وهي التعاون السليم بين الحرية والأمن والثاني هو مبدأ تصفير المشكلات مع دول الجوار والمبدأ الثالث والمبدأ هو انتهاج سياسة خارجية متعددة الأبعاد والمبدأ الرابع هو تحقيق دبلوماسية متناغمة أما المبدأ الخامس والأخير فهو تطبيق أسلوب دبلوماسي جديد ولا ريب أن برنامج السياسة الخارجية في حزب العدالة والتنمية منذ انتخابات نوفمبر 2002 كان برنامجا مؤثرا إلى حد ما في فوز حزب العدالة والتنمية، غير أن تبلور هذه السياسات في تطبيقات حقيقية وواقعية تتسم بالنجاح في الفترة ما بين 2002، 2007 كان له تأثير كبير في ازدياد شعبية حزب العدالة والتنمية لدى الناخب التركي وتبديد مخاوف الكثيرين من المنتمين إلى الفكر العلماني والليبرالي فقد نجح حزب العدالة والتنمية خلال تلك الدورة في إحراز خطوات غير مسبوقة في مسار انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي وفي توطيد العلاقات التركية الأمريكية وكذلك فتح مجالات اقتصادية واستثمارية ضخمة في العديد من الدول والأقاليم المختلفة على أساس سياسة تعديد الأبعاد التي تقضي بعدم الانخراط في محاور ضد محاور أخرى وأن تكون تركيا على مسافة واحدة من كل جيرانها والقوى الأخرى وهذا ما كان ممكنا من خلال الانفتاح على الجميع دون القطع مع المواقع التي كانت تركيا جزءا منها باعتماد عدم قطع شعرة معاوية وهذا ما أمكن لتركيا أن تبقي علاقات قوية جدا مع خصوم سابقين مثل روسيا التي أصبحت الشريك التجاري الأول في العالم لتركيا بأربعين مليار دولار فيما لم تبلغ حجمها مع الولايات المتحدة الأمريكية 13 مليار دولار وإيران التي لم ينقطع حبل العلاقات الإيجابية بين حكومتها الحالية وحكومة تركيا وآسيا الوسطى والقوقاز والوطن العربي وقد ساهمت في تعزيز العلاقة الممتازة مع الوطن العربي البنية الإيديولوجية لحزب العدالة والتنمية التي نظرت إلى العلاقات مع العرب والمسلمين على أنها أيضا خيار إستراتيجي انطلاقا من أن ذلك في مصلحة تركية أكيدة في تحقيق الهوية وتعزيز الاستقرار الأمني والنمو الاقتصادي والدور الإقليمي ومع قيام الثورات في العالم العربي ثبتت السياسة الخارجية التركية اتجاه دول الربيع العربي مقاربة قامت على فرضيتين أساسيتين أولهما لا مفر من التغيير وثانيهما هي أن يفيد

ذلك التغيير تركيا بما يستوجب تكيفا سريعا معه يراعي المصالح الوطنية والدور التركي على الساحتين الإقليمية والدولية ما أفضى إلى تنوع وتدرج استجابات أنقرة إزاء الثورات العربية والسياسات المنتهجة تجاه الانظمة السياسية الجديدة ما جعلها أكثر انخراطا في الاستقطابان الإقليمية .

وقد خلصت الدراسة بالاستنتاجات التالية:

1. تركيا اليوم موجودة في كل قضية ومسألة شرق أوسطية بشكل خاص وفي الأقاليم المحيطة بها بشكل عام وفي مختلف القضايا الدولية وهي تقوم بسياسة خارجية أقل ما يمكن وصفها بأنها حاملة لدينامية كبيرة وتتسم بالمبادرة وليس برد الفعل إذ أن تركيا مبادرة للحضور المبكر والإستباقي في كل أزمة أو نزاع قديم أو متجدد للعب دور الوسط في إطار سياسة احتواء النزاعات وإدارتها ونقص مستوى التوتر فيها.

2. تغيير الصورة والتصور للدور التركي إقليميا وعالميا في العالمين العربي والإسلامي والعالم الغربي الأوروبي وقدرتها على التوفيق بين المتناقضات مثل قدرتها على السعي بجدية للاندماج في الاتحاد الأوروبي والتوجه غربا ونشاط سياستها الخارجية الرائدة في العالم العربي والشرق أوسطي.

3. استطاعت تركيا أن توازن ما بين المفاهيم الغربية والثوابت الإسلامية من خلال المحافظة على علمانيتها وبنفس الوقت تمتين علاقتها مع جوارها في العالم الإسلامي والمحافظة على القوة الناعمة مع إيران وأوراسيا والمحافظة على علاقتها مع الولايات المتحدة الأمريكية والغرب ككل.

4. التوفيق بين التحالفات الإستراتيجية والمصالح الوطنية أو المواقف السياسية المستقلة فهناك علاقات إستراتيجية متينة بين تركيا وإسرائيل يشهد عليها سلسلة من اتفاقيات التعاون إلا أن

هاذ لم يمنع ذلك القيادة السياسية التركية من أخذ مواقف واضحة وحاسمة اتجاه العدوان الإسرائيلي.

5. التفرقة بين التوجهات الإيديولوجية وجوهر المصالح الوطنية فلاشك أن العامل الثقافي يؤثر على العلاقات العربية التركية إلا أن صناع القرار في تركيا ينظرون إلى المسألة من منطلق وعي عميق بالمصلحة الوطنية التركية السياسية والإستراتيجية والاقتصادية وليس فقط انطلاقا من القيم الحضارية والدينية المشتركة .

6.استقلالية السياسة الخارجية حيث تمارس تركيا سياسة خارجية مستقلة بل وأخذت مواقف مستقلة من حلفائها الاستراتيجيين أو مناوئة لهم والمثال البارز على ذلك رفض البرلمان التركي عام 2003 السماح للقوات الأمريكية بغزو العراق عبر الأراضي التركية هذا من جهة ومن جهة أخرى هو إصرار تركيا للانضمام للاتحاد الأوروبي كعضو وليس كشريك مهم وهذا يؤكد على استقلال السياسة الخارجية التركية ورفضها التبعية مقابل الحصول على مكاسب الانضمام للاتحاد الأوروبي .

7. الاستفادة من دوائر الانتماء المختلفة لتبوأ دور دولي ومتعدد الأبعاد حتى تعمل تركيا على الاستفادة من انتماءاتها المتعددة جغرافيا وحضاريا وعسكريا وسياسيا من أجل دعم دورها الدولي في كل دائرة تنتمي إليها .

لقد سعت الدراسة إلى الإجابة عن أسئلة إشكاليتها واختبار صحة فروضها كضرورة منهجية تطرحها طبيعة البحث العلمي ومن هنا تم التحقق من صحة الفرضية الرئيسية والتأكد من الفرضيات الفرعية فقد شهدت السياسة الخارجية التركية تغيرا جوهريا منذ استلام حزب العدالة والتنمية للسلطة في تركيا عام 2002 بحيث أن التحول النوعي في السياسة الخارجية يكمن في استطاعة حزب العدالة والتنمية أن يدرك بشكل متميز الهوية الوطنية لتركيا من حيث هي أوروبية وأوراسية وشرق أوسطية أيضا وأن يبلور الأسس الجديدة للسياسة الخارجية التركية

التي تستند على الركائز المعروفة في العلوم السياسية مثل: التحالفات الدولية والموقع الجغرافي والإمكانات البشرية والاقتصادية إضافة إلى الروابط التاريخية لتركيا بمحيطها الأوراسي والعالم العربي الإسلامي ودورها الكبير في رسم السياسة الإقليمية لتركيا والدولية .

ومن جهة أخرى لم يكن هذا التحول في السياسة الخارجية التركية ليحصل دون حدوث التغييرات في البيئتين الدولية والإقليمية ولاسيما بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي حيث اتجهت روسيا نحو تبني الديمقراطية الغربية ،وتغير الإستراتيجية الأمريكية في عهد كل من جورج بوش الابن الذي حاول فرض النظام الإقليمي في الشرق الأوسط الجديد وفي عهد باراك أوباما الذي تربطه علاقات جيدة مع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان وهما كانا في أساس التوجهات الإستراتيجية الجديدة لحكومة حزب العدالة والتنمية التي قامت بإعداد قوانين تراعي احترام حقوق الإنسان وحقوق المرأة وإبعاد العسكر عن السياسة الخارجية التي باتت من اختصاص النخب المدنية حصريا.

وتتلخص أفاق الدراسة في:

1.ثمة متغيرات قد تؤثر على نمط السياسة الخارجية التركية لتشهد تحولات خلال المرحلة المقبلة، سترتبط بأن السياسة الخارجية التي أفضت إلى انخراط تركيا في العديد من الصراعات الإقليمية لم تحض بتوافق كامل داخل الحزب الحاكم وذلك بعد تولي رئيس الحزب السابق رئاسة الجمهورية التركية بما سيحد من قدرته على فرض إدارته وسياسته على جميع أعضاء الحزب.

2. إن التفاعل بين جملة الثوابت والمتغيرات على الساحة السياسية الداخلية في تركيا سيحدد معالم سياستها الخارجية فكلما نجح أردوغان في ترسيخ ثوابت دوره في صنع القرارات السياسية الخارجية كان من المرجح أن تستمر حالات التوتر في العلاقات التركية الإقليمية، إن لم تتصاعد وكلما تصاعدت المتغيرات في المشهد التركي الداخلي سواء على الساحة

المحلية، أو داخل الحزب الحاكم بحجة تحجيم دور أردوغان ، برزت توجهات تركية خارجية مغايرة قد تدفع بالتهدئة مع الفاعلين الإقليميين.

التوصيات:

1. ضرورة انفتاح الدول العربية على تركيا بشكل أكبر خصوصا وأن حزب العدالة والتنمية لديه الرغبة الكبيرة في ذلك.

2. على الدول العربية عامة والمغاربية خاصة الاستفادة القصوى من هذه الاندفاعة التركية نحو الدول العربية بتكثيف جهود التعاون من أجل وضع إستراتيجية عربية وتحقيق التقارب والتنسيق مع قادة حزب العدالة والتنمية التركي بما يخدم المصلحة القومية للأمة العربية في المحافل الدولية.

فهرس الجداول والأشكال

فهرس الجداول والأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	رسم يوضح المبادئ الأساسية للسياسة الخارجية التركية	77
02	جدول رقم 01: يمثل الميزان التجاري لتركيا مع الدول العربية للفترة من 2002 إلى 2008	110
03	جدول رقم 02: يمثل الموضوعات التي تم مناقشتها بين البلدين أثناء الخيارات الأمريكية لتركيا خلال فترة أوباما	149
04	جدول رقم 03: يمثل التجارة الأمريكية مع تركيا خلال الفترة 2003-2011	154
05	جدول رقم 04: يمثل يوضح حجم التبادل التجاري بين تركيا وروسيا للفترة من 2004-2014 وآفاقه في 2020	173
06	خريطة تمثل خط السيل الأزرق 2 الخط المفترض مع تركيا ممر خط السيل الأزرق.	177

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

قائمة المراجع:

1- الكتب:

1. إبراهيم البيومي غانم. **جدلية الاستيعاب والاستبعاد في العلاقات التركية الأوروبية** في: محمد عبد العاطي(محرر)، **تركيا تحديات الداخل ورهانات الخارج** لبنان: الدار العربية للعلوم، ط1، 2009.
2. أحمد النعيمي، **السياسة الخارجية**، عمان: دار زهران. سنة 2009.
3. أحمد أويصال، **صعود تركيا. ..والربيع العربي**، التقرير الإستراتيجي التاسع.
4. أحمد داود أوغلو، **العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، بيروت، الدار العربية للعلوم والنشر، 2010.
5. أحمد داود أوغلو، **مبادئ السياسة التركية وموقفها السياسي الإقليمي**، مركز البحوث الإستراتيجية، العدد 3، 2012.
6. إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول والنظريات**، القاهرة: المكتبة الاكاديمية سنة 1991
7. اكشي محرم. **تركيا في آسيا الوسطى. .. تأمين لجسور الطاقة**. مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الاستراتيجية. جانفي 2011.
8. امين حطيط. **الميزان العسكري 2008**. المجلة العربية للعلوم السياسية. العدد: 20. 2008.
9. أياد عبد الكريم، الموقف الإقليمي من التغيرات في المنطقة، تركيا أنموذجا، مجلة العلوم السياسية، العدد 46.
10. حامد فضل الله. **المسلمون والعرب وإشكالية الاندماج في المجتمع الألماني**. المستقبل العربي. العدد: 350. 2008.

11. حسين طلال مقلد. **تركيا والاتحاد الأوروبي: بين العضوية والشراكة.** مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية. المجلد 26. العدد 1. (2010)
12. حقي أوغور، **تركيا وإيران... البعد عن حافة الصدام**، مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الإستراتيجية، 2009/11.
13. خورشيد حسين دالي، **تركيا وقضايا السياسة الخارجية**، منشورات اتحاد كتاب العرب. سنة
14. زايد عبيد الله مصباح، **السياسة الخارجية**، طرابلس: دار تالة. ط2، 1999.
15. ستيفن فلانجان. **اولويات خاطئة: التقييمات التركية للقوة الامريكية.** مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية. 2011.
16. سعيد عبد العزيز مسلط. **المشروع السياسي لحزب العدالة والتنمية في تركيا.** مركز الدراسات الإقليمية.
17. سعيدي السعيد. **سياسة تركيا الخارجية في ظل حزب العدالة والتنمية وانعكاساتها على العلاقات التركية – العربية.** مجلة المفكر. العدد 10.
18. صايل فلاح مقداد السرحان، **أثر المحددات الجيوبوليتيكية**، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، المجلد 6، العدد2، 2013.
19. عبير محمد عاطف الغندور، **بدائل التوجه السياسي التركي المعاصر، دراسة إستشرافية.** دراسات الشرق الاوسط، المجلد3 . العدد 6 سنة 2011.
20. علي جلال عوض، **الارتباك تحليل أولي للدور التركي في ظل الثورات العربية**، مجلة السياسة الدولية.
21. علي حسين باكير، **تركيا: الدولة والمجتمع. ..المقومات الجيو–سياسية والجيو استراتيجية** في: محمد عبد العاطي(محرر)، **تركيا تحديات الداخل ورهانات الخارج.** لبنان: الدار العربية للعلوم، ط1، 2009.

22. علي حسين باكير. **اميركا وتركيا: معادلة القوة الصاعدة والقوة المتراجعة**. مركز الجزيرة للدراسات. سنة 2013.
23. عماد يوسف قدورة. **روسيا وتركيا: علاقات متطورة وطموحات متنافسة في المنطقة العربية**. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. سنة 2015.
24. فتيحة ليتيم، **تركيا والدور الإقليمي الجديد في منطقة الشرق الأوسط**. مجلة المفكر. العدد 5.
25. لوبد جونسن. **تفسير السياسة الخارجية**. ترجمة محمد السيد سليم ومحمد بن احمد مفتي الرياض. عمادة شؤون المكتبات للاشتراك مع جامعة سعود. ط1. سنة 1989.

المجلات العلمية المتخصصة:

26. محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية. ط الاولى. 1998
27. محمد زاهد، **حول التجربة التركية (كيف قاد حزب العدالة والتنمية تركيا إلى التقدم)**، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت، ط1، 2003
28. محمد طه بدوي. **مدخل الى علم العلاقات الدولية**. بيروت: دار النهضة 1972.
29. محمد نصر مهنا. العلوم السياسية بين الحداثة والمعاصرة. الاسكندرية: منشاة المعارف. سنة 2002.
30. محمود سمير الرنتيسي. **العلاقات التركية–الروسية: مستقبل التعاون الاقتصادي والخلاف السياسي**. مركز الجزيرة للدراسات. سنة 2014.
31. محمود سمير الرنتيسي، **تركيا وإسرائيل. .. واقع العلاقات احتمالات التقارب**. مركز الجزيرة للدراسات. سنة 2015.

32. محمود محارب. **اسرائيل وتركيا والدول العربية: الدور والمكانة وبسط النفوذ والتحالفات**. في: **العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل**. المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات.
33. مركز الجزيرة للدراسات. **القسم الأول: آسيا الوسطى والقوقاز... الأهمية الإستراتيجية والواقع السياسي والاجتماعي**. مركز الجزيرة للدراسات.
34. مركز الجزيرة للدراسات. **تركيا وروسيا: تقارب اقتصادي وتباعد سياسي**. مركز الجزيرة للدراسات. سنة 2013.
35. مصطفى اللباد. **تركيا–إسرائيل واقع العلاقات واقع العلاقات وآفاقها وتداعياتها على القضية الفلسطينية والوطن العربي**. في: **العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل**. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
36. مصطفى اللباد، **تركيا والدول العربية، شروط التعاون المثمير**. مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الإستراتيجية، 2009/11.
37. معمر خولي. **الإصلاح الداخلي في تركيا**. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. سنة 2011.
38. ميشال نوفل. **عودة تركيا الى الشرق**. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون. ط1. 2010.
39. ناصيف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، لبنان: دار الكتاب العربي. ط الأولى. 1985
40. نظير محمود أمين، **موقف تركيا من إحداث التغيير في المنطقة العربية**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد الثاني، 2013.
41. نور الدين محمد. **السياسة الخارجية... أسس ومرتكزات**. في: محمد عبد العاطي(محرر)، **تركيا تحديات الداخل ورهانات الخارج**. لبنان: الدار العربية للعلوم، ط1. 2009.

الوثائق الغير منشورة:

مذكرات التخرج:

42. حياة مامنية. بشرى شعبان. **السياسة الخارجية الامريكية اتجاه آسيا الوسطى بعد الحرب الباردة.** مذكرة لنيل شهادة الماستر نظام جديد (ل.م د) في العلوم السياسية. تخصص علاقات دولية ودراسات أمنية. جامعة 8 ماي 1945. قالمة. سنة 2013-2014.

43. رواء جاسم لطيف السعدي، **الإسلام السياسي، حزب العدالة والتنمية في تركيا ودوره في التغيير السياسي،** قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2010.

44. ريز لطيف صادق. **العلاقات الامريكية – التركية في ظل عهد حزب العدالة والتنمية.** رسالة قدمت استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية. قسم العلوم السياسية. كلية الآداب والعلوم. جامعة الشرق الأوسط. 2011.

45. صدام أحمد سليمان الحجاحجة، **دور حزب العدالة والتنمية في التحولات الإستراتيجية للعلاقات العربية التركية، الفترة: 2002 . 2010،** رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير، قسم العلوم إلى كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط ، 2011.

46. طايل يوسف عبد الله العدوان. **الإستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا وإيران نحو الشرق الأوسط (2002-2013).** رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية. قسم العلوم السياسية. كلية الآداب والعلوم. جامعة الشرق الأوسط.

47. عبد القادر محمد فهمي الطائي. **واقع السياسة الخارجية التركية حيال الاتحاد الأوربي ومستقبلها**. رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية. قسم العلوم السياسية – كلية الآداب والعلوم.

48. علي سعد السعيد، **الإستراتيجية التركية في منطقة الشرق الأوسط 2002 . 2013 القيود والفرص**، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات درجة الماجستير في العلوم، جامعة الشرق الأوسط.

49. محمد عبد العاطي التلولي، **السياسة الخارجية التركية في سوريا 2002، 2007** رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في دراسات الشرق الأوسط من كلية الاداب والعلوم الإنسانية بجامعة الازهر، غزة.

50. يسرى عبد الرؤوف يوسف الغول، **أثر صعود حزب العدالة والتنمية التركي على العلاقات التركية الإسرائيلية**. رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير فب دراسات الشرق الأوسط. من كلية الآداب والعلوم الإنسانية–جامعة الأزهر. غزة.

2- البحوث:

51. عصام فاعور ملكاوي، تركيا والخيارات الإستراتيجية المتاحة. بحث مقدم في الملتقى العلمي " الرؤى المستقبلية العربية والشركات الدولية " المنعقد بمدينة الخرطوم. جامعة نايف للعلوم الأمنية. كلية العلوم الإستراتيجية.

3- المواقع الالكترونية:

52. عن موقع www.answers.com/topic/foreignpolicy/wekipedia :

53. www.poltics-dz.com/threads/nmadhg-sny-alsias-alxargi.286/

54. www.saotaliassar.org/frei%20kitabat/arabicwriter/MuhmdNurAldien02.htm

55. بهاء الدين محمد. دروس مستفادة من السياسة الخارجية التركية الجديدة. الحوار المتمدن – العدد: 3425–13/7/2011 – 21:15 متوفر على الرابط: www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=267119

56. رانيا الطاهر، الدور الإقليمي التركي في ظل ثورات الربيع العربي، مجلة رؤية التركية متوفر على الرابط التالي: www.rouyaturkiyyah.com

57. زياد عبد الوهاب النعيمي، الرؤية الأمريكية في دور تركيا الإقليمي. الحوار المتمدن. العدد: 2660– 2009/5/28 – 09:05 متوفر على الرابط: www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=173222

58. عبد المعطي زكي. الدور التركي في آسيا الوسطى. .. الواقع والتحديات. موقع آسيا الوسطى رصد الواقع واستشراف المستقبل نشر 2010/12/8. متوفر على الرابط: www.asiaalwsta.com/countryinfodetails.asp?id=245

59. الكسندر أبي يونس. العلاقات الحائرة لبن تركيا والاتحاد الأوروبي. مجلة الدفاع الوطني. متوفر على الرابط: http://www.lebarmy.org.lb/ar/news/?28546 ».vhlci–zimko

60. محمد نور الدين، تركيا وسوريا، نهاية العمق الإستراتيجي، موقع صوت اليسار العراقي. متوفر على الرابط التالي:

61. ميدي إلبريت، ستيفن هادلي، كريس كوك، عرض كتاب مترجم العلاقات التركية – الأمريكية نحو شراكة جديدة. موقع الالوكة. 2015/02/15 متوفر على الرابط www.alukah.net/translations/0/82571

62 . النظام السياسي في تركيا: نظام الحكم – المؤسسات. في موقع مركز سورية للبحوث والدراسات. نشر في 1 /2014/09. متوفر على الرابط: www.syraisc.net/ إصدارات-المركز/257-النظام -السياسي-في-تركيا-نظام-الحكم---المؤسسات

63 . الري في إقليم الشرق الأوسط بالأرقام " تركيا "،متوفر على الرابط التالي :

http://www.fao.org/nr/water/aquastat/countries_regions/TUR/TUR-CP_ara.pdf

64 . جمهورية تركيا Republic of turkey، السمات الجغرافية،متوفر على الرابط التالي :

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Dwal-Modn1/Turkey/Sec02.doc_cvt.htm

65 . جمهورية تركيا Republic of turke، التركيب السكاني، متوفر على الرابط التالي :

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Dwal-Modn1/Turkey/Sec03.doc_cvt.htm

66 . دستور تركيا لعام 1982 مع تعديلاته حتى عام 2002، متوفر على الرابط التالي :

http://www.constitutionnet.org/sites/default/files/24-constitution_of_turkey_1982_with_amendments_through_2002.pdf

67 . ملهم عقاد . التركيبة السكانية في تركيا، موقع ادويت، نشر بتاريخ 30 آب 2016 متوفر على الرابط التالي :https://www.adwhit.com

68 . مؤشرات الاقتصاد الكلي ، موقع Invest in Turkey، متوفر على الرابط التالي :

http://www.invest.gov.tr/ar-SA/investmentguide/investorsguide/Pages/MacroEconomicIndicators.aspx

69 . جمهورية تركيا،Republic of turkey،بيانات اقتصادية ، متوفر على الرابط التالي :

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Dwal-Modn1/Turkey/Sec05.doc_cvt.htm

70 . تركيا بوست، صناعة السيارات في تركيا ... انتاج عالي الجودة، نشر بتاريخ 25 نوفمبر 2014 ،متوفر على الرابط التالي :

https://www.turkey-post.net/p-8249

71 . التعدين و المعادن ، موقع Invest in Turkey، متوفر على الرابط التالي :

http://www.invest.gov.tr/ar-SA/sectors/Pages/Mining.aspx

72. الطاقة و مصادرها المتجددة، موقع Invest in Turkey، متوفر على الرابط التالي :

http://www.invest.gov.tr/ar-sa/sectors/Pages/Energy.aspx

73 . ديلي صباح، 42 مليون سائح زاروا تركيا في عام 2011، موقع ترك برس،نشر بتاريخ : 01 يناير 2014 متوفر على الرابط التالي :

https://www.turkpress.co/node/4542

74 . جمهورية تركيا،Republic of turkey،بيانات النقل، متوفر على الرابط التالي :

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Dwal-Modn1/Turkey/Sec07.doc_cvt.htm

75 . الحياة في تركيا، موقع Invest in Turkey ، متوفر على الرابط التالي :

http://www.invest.gov.tr/ar-SA/turkey/livinginturkey/Pages/Welcome.aspx

76 . القضايا التي تواجه الاطفال في تركيا،عن موقع اليونيسف، متوفر على الرابط التالي :
https://www.unicef.org/arabic/infobycountry/Turkey_26819.html

فهرس
المحتويات

فهرس المحتويات

كلمة شكر..... أ

إهـــــداء..... ب

مقدمة: 01

الفصل الأول: الإطار النظري لدراسة السياسة الخارجية.....11

المبحث الأول: مفهوم السياسة الخارجية.....13

المطلب الأول: تعريف السياسة الخارجية.....13

المطلب الثاني: السياسة الخارجية والمفاهيم المشابهة لها.....15

المطلب الثالث: استقلالية السياسة الخارجية.....20

المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية و أهدافها.....22

المطلب الأول: العوامل الداخلية.....22

المطلب الثاني: العوامل الخارجية.....30

المطلب الثالث: أهداف السياسة الخارجية.....34

المبحث الثالث: نماذج صناعة القرار في السياسة الخارجية.....39

المطلب الأول: نموذج سنايدر في اتخاذ القرار الخارجي.....39

المطلب الثاني: النموذج التحليلي لصنع القرار عند اليسون.....42

المطلب الثالث: نموذج روزنو في تحليل السياسة الخارجية.....44

الفصل الثاني: السياسة الخارجية لتركيا: المفهوم، المرتكزات والأثر الحزبي.....49

المبحث الأول: التعريف بدولة تركيا 51

المطلب الأول: نبذة عن دولة تركيا 51

المطلب الثاني: الأهمية الجيو-بوليتيكية و الجيو-إستراتيجية لتركيا.....65

المطلب الثالث: الدولة التركية الحديثة.....69
المبحث الثاني: مرتكزات وأهداف السياسة الخارجية لتركيا 74
المطلب الأول: مرتكزات السياسة الخارجية التركية الجديدة.....74
المطلب الثاني: أهداف السياسة الخارجية التركية 78
المطلب الثالث: أدوات تنفيذ السياسة الخارجية التركية.....81
المبحث الثالث: حزب العدالة و التنمية وأثره في صناعة السياسة الخارجية لتركيا الحديثة 86
المطلب الأول: نشأة الحزب و الصعود السياسي.....86
المطلب الثاني: فلسفة الحزب و علاقته بالإسلام.....89
المطلب الثالث: أهداف حزب العدالة و التنمية 91
الفصل الثالث: اتجاهات السياسة الخارجية التركية في تعاملها مع محيطها الإقليمي والدولي 94
المبحث الأول: السياسة الخارجية التركية اتجاه المنطقة العربية.....96
المطلب الأول: الأسباب و العوامل المؤثرة في تغير الدور التركي في المنطقة العربية.....96
المطلب الثاني: انعكاسات السياسة الخارجية الجديدة لتركيا على العلاقات العربية التركية
..... 101
المطلب الثالث: الموقف التركي حيال ثورات الربيع العربي..... 111
المبحث الثاني: السياسة الخارجية التركية تجاه الشرق الأوسط..... 123
المطلب الأول: السياسة الخارجية التركية تجاه إيران الفارسية 120
المطلب الثاني: السياسة الخارجية التركية اتجاه إسرائيل..... 126
المطلب الثالث: السياسة الخارجية التركية آسيا الوسطى ودول القوقاز..... 135
المبحث الثالث: السياسة الخارجية التركية تجاه القوى الكبرى..... 143
المطلب الأول: السياسة الخارجية التركية تجاه الو.م.أ..... 143
المطلب الثاني: السياسة الخارجية التركية تجاه دول الاتحاد الأوربي 153
المطلب الثالث: السياسة الخارجية التركية تجاه روسيا الاتحادية..... 166

خاتمة :..... 183

فهرس الجداول والأشكال..... 187

قائمة المراجع..... 189

فهرس المحتويات..... 198

الملخص:

إن السياسة الخارجية التركية لم تبق حبيسة اطرها النظرية بل وجدت فرصتها للتطبيق والتفعيل وأحرزت نجاحات ملموسة وبارزة بفوز حزب العدالة والتنمية برئاسة رجب طيب اردوغان وهو ما عكستها علاقاتها مع الدول العربية خاصة التي باتت ترتكز على ارضية تضامنية ذات محور تعاوني بعد ان كانت تخيم عليها أجواء العداء والنزاع كما سعت إلى تبني مقاربة متعددة الأبعاد .حيوية. ومستديمة اتجاه كل الأقاليم الجغرافية المرتبطة بها حيث تتبوا تركيا وعلى نحو مسبوق موقعا مركزيا على مسرح الحراك الدبلوماسي في منطقة الشرق الاوسط بينما تدفع القوة الناعمة والمصداقية التي تتمتع بها تركيا دول المنطقة للعمل معها بشكل منسق على حل المشاكل الإقليمية وهو ما ساهم في تبلور دور إقليمي فاعل ومؤثر في المجال الحيوي التركي سيما بعد تبلور سياسة خارجية تهتدي بمبادئ جديدة غير تلك التي سارت عليها قبل تولي حزب العدالة والتنمية للسلطة عام 2002 من خلال ما عرف بسياسة تعدد البعد هندسها ووضع معالمها وزير الخارجية الحالي احمد داود اوغلو تتمحور حول سياسة خارجية متعددة الابعاد تصفير المشكلات مع دول الجوار، تطور دبلوماسي معتبر الهدف منها إعادة صياغة دور تركيا في المنطقة باعتبارها دولة محورية مركزية فاعلة إقليميا ودوليا من خلال ما تمتلكه من مصادر للقوة الناعمة القوة الدبلوماسية والاقتصادية وقد انعكست هذه السياسة إيجابا مع محيطها الإقليمي والدولي من خلال عملية الانفتاح الدولي والتعاون التجاري .

Résumé :

La politique étrangère turque s’est libéré d’un principe limité à un cadre théorique, et a eu la possibilité d’adopter des principes d’action et d’activation ; ce qui lui a valu des succès palpables et apparents avec la prise du pouvoir par le parti de AKP sous le présidence d’Ardoughan reflété par les relations avec les pays arabes, fondées désormais sur une solidarité à l’aspect d’entraide, alors qu’elles étaient entachés d’hostilité et de conflits .

Aussi la politique adoptée vise un rapprochement multidimensionnel, dynamique et durable envers tous les pays géographiquement liés à la Turquie, ce qui lui permet plus que jamais, d’occuper un rôle central sur la scène politique dans la région du Moyen Orient et d’insuffler de manière crédible, et claire une dynamique qui incite les pays de la région à œuvrer au règlement des conflits de manière coordonnée . Ce qui contribua au rôle régional, agissant et influent sur le domaine actif de la Turquie, surtout après l’adoption d’une politique extérieur basée sur des principes nouveaux, différent de ceux d’avant la prise du pouvoir par le parti de AKP depuis 2002. à travers une politique multidimensionnelle qui à été dessinée par le ministre actuel des affaires étrangères Ahmet D. Oglu cette politique s’est basée essentiellement sur le bon voisinages vis-à-vis les pays limitrophes, une politique extérieure multidimensionnelle, une diplomate plus active, afin de repositionner la Turquie sur la scène internationale en tant qu’acteur plus confiant, indépendant et ambitieux visant à utiliser son soft-power économique et diplomatique. Cette politique à été traduite en large coopération commerciale avec le monde.